



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط: الهجرة غير الشرعية نموذجاً

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إشراف:

أ.د عياد محمد سمير

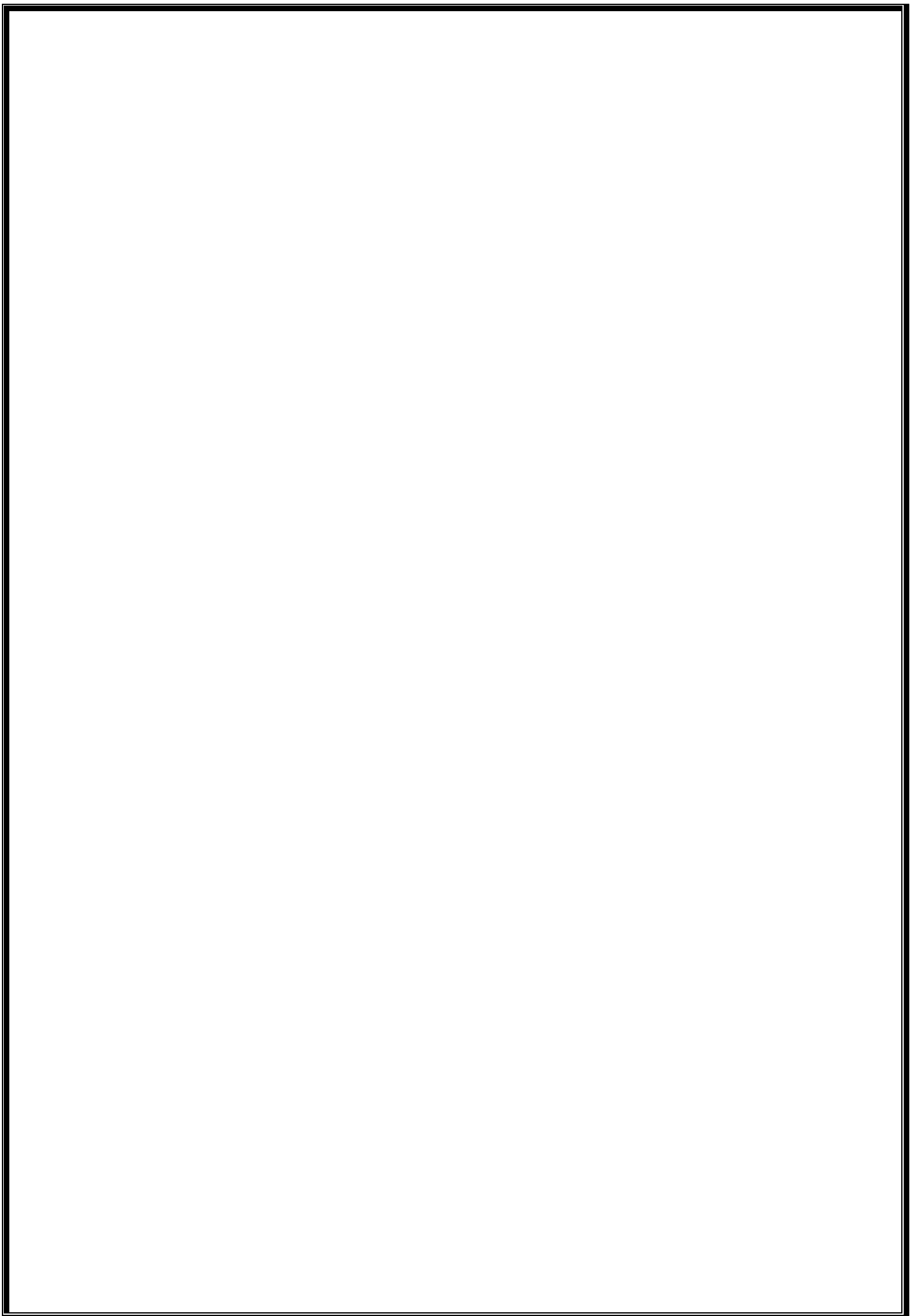
إعداد الطالب:

بومرزاق محمد

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الحكيم بن بختي	أستاذ محاضر - أ	جامعة تلمسان	رئيساً
محمد سمير عياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرراً
محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً
محمد رحالي	أستاذ محاضر - أ	جامعة سيدي بلعباس	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:

1443هـ-1444هـ \ 2023م-2024م





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط: الهجرة غير الشرعية نموذجاً

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إشراف:

أ.د عياد محمد سمير

إعداد الطالب:

بومرزاق محمد

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الحكيم بن بختي	أستاذ محاضر - أ	جامعة تلمسان	رئيساً
محمد سمير عياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرراً
محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً
محمد رحالي	أستاذ محاضر - أ	جامعة سيدي بلعباس	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:

1443هـ - 1444هـ \ 2023م - 2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله العليّ القدير العليم الرحيم الذي منحني الشجاعة والقوة والقدرة والمعرفة المتواضعة على إنجاز هذا العمل.

ثانياً أعبّر عن امتناني العميق والصادق واحترامي الشديد إلى أحد أفضل الأساتذة الذين قابلتهم خلال سنوات دراستي الأكاديمية إلى مشرفي الكريم السيد المحترم "عياد سمير محمد" شكراً لدعمه الثمين وإرشاده الخبير بآرك الله فيه ورزقه الخير كله.

أود كذلك أن أعبّر عن امتناني وتقديري واحترامي الكبير لأعضاء اللجنة لقبولها قراءة ومراجعة وتقييم هذا العمل ابتداءً وتقديراً لأساتذتي محترمين البروفيسور "بن بوزيان محمد" والأستاذ "بن بختي عبد الحكيم" والأستاذ "رحالي محمد" أشكرهم على فحوصهم الدقيق وملاحظاتهم البناءة وتفانيهم وتميزهم المميز في تقديم المعرفة بآرك الله فيهم وزادهم خيراً. كما أوجه شكري واحترامي أيضاً للهيئة الأكاديمية بأكملها في قسم العلوم السياسية.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

للوالدين المحترمين الطيبين اللذان كانا القوة الدافعة وراء رحلتي الأكاديمية بفضل تضحياتهم وإيمانهم الدائم في إمكانياتي وقدراتي.. شكرا كثيرا على دعمكم الدائم لي ودعواتكم الطيبة التي ترافقني حفظكما الله وبارك فيكما

لأخواتي وأخوتي، أنا ممتن لكل ما قدمتموهم لي من احترام ومحبة ودعم.

لجميع أساتذتي الكرام.

لجميع أصدقائي المقربين

لجميع زملائي وزميلاتي ورؤساء العمل

تخليدا لذكرى جدي العزيز الغالي الذي قدم لي المحبة المميزة والدعم والنصائح النادرة محبته في روعي سيظل كما هو إلى الأبد عملي أهديه لجدي الغالي الذي سيظل حيا في عقولنا وقلوبنا

وفي الأخير أقدم هذه الرسالة لكل من يسعى إلى دفع حدود المعرفة والمساهمة في تحسين المجتمع من خلال البحث والمعرفة.

قائمة المختصرات

ABBREVIATIONS**قائمة المختصرات**

CW	Cold War
EU	European Union
EZ or EA	Eurozone: (Euro Area)
NATO	North Atlantic Treaty Organization
CSCE	ORGANISATION on Security and Cooperation in Europe
CJEU	Court of Justice of the European Union
GAERC	General Affairs and External Relations Council
Ecofin	Economic and Financial Affairs Council (Ecofin)
CoR	Committee of the Regions
EMP	Euro-Mediterranean Partnership
UFM	Union for the Mediterranean
ILO	International Labor Organization
Frontex	L'Agence européenne -frontières extérieure et de garde-côtes
Interpol	International Criminal Police Organization
Eurosur	The European Border Surveillance system
Europol	European Police Office
CEPOL	European Union Agency for Law Enforcement Training
EUROFOR	European Rapid Operational Force
CSDP	Common Security And Defense Policy
PESC	La politique étrangère et de sécurité commune de l'Union européenne.

مقدمة

أولاً: الإطار العام لموضوع الدراسة

تعتبر السياسات الأمنية من بين المفاهيم التي لم تستثن من التحولات التي مست جل المفاهيم في العلاقات الدولية هذا على غرار مفهوم الأمن نتيجة التحولات الكبرى التي شهدتها العالم والذي ارتبط بمقومات الدول ومصالحها وأهدافها، جعلها تضع تصوراً لها للأمن وفقاً لمصالحها الحيوية وحسب ظروفها كالبينة الداخلية والخارجية للنظام الدولي ووفقاً لذلك تصيغ سياساتها الأمنية حيث كان تحول المنظور التقليدي للسياسة الأمنية من خلال ارتباطها بمفهوم الأمن بمدلوله التقليدي العسكري بعدما تحول المدلول إلى جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وإنسانية، هذا راجع إلى التغيير في طبيعة التهديدات مع ظهور أنماط جديدة من مصادر التهديد التي أضحت تشكل تحدياً للأمن الفرد والجماعة والدولة.

كما يطرح متغير الهوية الأمنية والمصالح الوطنية تحدياً كبيراً أمام إعادة تعريف السياسات الأمنية المشتركة وإيجاد صيغ تتسم بالإجماع الأوروبي في ظل البيئة الأمنية الجديدة خاصة وأن التهديد المشترك قد لا يكون عاملاً دافعاً للتنسيق والتعاون فالهجرة غير الشرعية كتهديد لا يشكل خطراً بدرجات متباينة للدول الأوروبية.

لذا فتقييم دور "الإتحاد الأوروبي" في الساحة الدولية من حيث التأثير في مجريات العلاقات الدولية الإقليمية والعالمية يستوجب النظر في مدى فاعلية مؤسساته التي يتم من خلالها أخذ مسار محدد دون مسارات أخرى بديلة بناء على قوة أو ضعف هذه المؤسسات ومن المنطلق الوظيفي والعملي للإتحاد الأوروبي ميدانياً ومن التصور المشترك للعمل الجماعي العسكري لأوروبا خاصة أن أهم وسيلة مشتركة للدفاع الأوروبي تخضع لإرادة دول أخرى فيما تطرح مسألة الدول الأوروبية بين الاستقلالية أم توازن.

يتطلب الواقع الأمني الجديد درجات عالية من التنسيق والتعاون الأمني والدفاعي المشترك خاصة وأن منطقة حوض المتوسط من بين المناطق التي شهدت ظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات والتي أثرت في مسار العلاقات بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية.

تعد الهجرة غير الشرعية من بين أهم الرهانات الأمنية في منطقة المتوسط والتي ألقت بتأثيراتها على الأمن الأوروبي حيث أضحت تنافس في أهميتها القضايا العسكرية والاستراتيجية مع تزايد المخاطر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها كل البلدان المعنية سيما بلدان المعبر والمقصد وهو ما جعل منها ملف من أهم الملفات التي أصبحت ذات أولوية بالنسبة للأجهزة الأمنية خاصة بسبب تقاطعها مع نشاطات إجرامية أخرى كالإرهاب والجريمة والتهريب ما جعلها تتجاوز مفهومها التقليدي الإنساني الاجتماعي بما أدى إلى زيادة تعقدها كظاهرة وزيادة تبعاتها كمشكلة باتت تؤرق الدول والحكومات سواء كانت مصدرة أو مستقبلة لها فحجم التهديدات التي تمثلها الهجرة غير الشرعية أكبر من أن تستوعبه

الدولة بمفردها حيث ان السياسات الأمنية التي اهتمت بهذا الموضوع تباينت بين سياسات وطنية تبحث فيها الدول عن استقرار وأمن مواطنيها وسياسات إقليمية تبحث فيها أوروبا عن أهم الآليات والإجراءات التي من الضروري اتباعها مع التنسيق مع مختلف دول الجوار وهذه الظاهرة التي فرضت نفسها كأبرز القضايا في المسار التعاوني للدول الأوروبية وباقي الدول المجاورة لها ما أدى الى ضرورة القيام بإصلاحات السياسية والاقتصادية والمسار الأمني متكامل و مشترك على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن الأهمية في أن موضوع الدراسة يساعد على فهم خلفيات السياسة الأمنية الأوروبية وما تتضمنه من محاور لا سيما ما تعلق بالهجرة الغير الشرعية بما أنها أصبحت هاجسا أمنيا داخل المنطقة الأوروبية والصعوبات التي تواجهها السياسة الأوروبية في التعاطي مع التهديدات الجديدة سواء بين دول الاتحاد الأوروبي أو بين دول الجوار.

بالإضافة الى التعرف على السياسات الأمنية المشتركة في هذا المجال للوصول الى المستوى الذي اتخذته هذه الظاهرة في المنظومة وأجندة السياسات الأمنية الأوروبية وتحولها من قضية ذات بعد انساني اجتماعي الى قضية ذات بعد أمني لما تحمله من متغيرات تؤثر على الدول الأوروبية بما أنها قضية تعكس الخلافات و الطروحات المختلفة بين دول منطقة المتوسط فيما يتعلق بالآليات وسياسات احتواءها ومكافحتها وهنا تتجلى أهمية هذا الموضوع في ادراك الأطراف المشاركة في التعاون الأمني في المتوسط و أن هناك تحديات أمنية مشتركة تتطلب تعاوننا شاملا من كل الأطراف.

وبناء على المعطيات السابقة سنتم في هذه الدراسة مراعاة ما يلي:

- دراسة الظاهرة بوضعها في إطارها الزمني.
- حدود الانسجام الأوروبي حول مسألة الدفاع المشترك والمستقل.
- تأثير البيئة الداخلية الأوروبية والبيئة الدولية على التوجهات الدفاعية الأوروبية من جهة وعلى قضية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط من جهة أخرى.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

1_ مبررات ذاتية:

هي مرتبطة بقناعة سابقة حول دراسة موضوع السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط وذلك لارتباطنا الجغرافي والعضوي ومن الأسباب الذاتية هو البحث والتعمق في دراسة الفضاء الإقليمي

لمنطقة المتوسط وهو فضاء الأورو متوسطي يعني هدف الدراسة فهم المجال الأورو متوسطي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

كما يمكن القول بأنه لا يمكن تجاوز رغبتنا التي تتسجم كثيرا مع مثل هذه المواضيع ذات الطبيعة الأمنية والإستراتيجية، إضافة إلى رغبتنا في مواكبة ما يتم تقديمه حول مسألة الأمن والدفاع في أوروبا والسياسة الأمنية لمتوسطية الأوروبية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعتبر من أهم الموضوعات الدسمة النقاش في حقل المعرفة السياسية العلمية والعملية الأمر الذي دفعنا إلى محاولة المساهمة في إثراء النقاشات العلمية حول هذا الموضوع ولو بكم ونوع بسيطين.

2_ مبررات موضوعية:

هي متجلية في أهمية الموضوع بحد ذاته فظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت على الدوام ضمن المتغيرات الرئيسية المؤثرة في التحولات الإقليمية و الدولية و نظرا لتشعب مضامينها فإن وضعها ضمن الأولويات البحثية لعمود لم يكن كافيا للإحاطة بجوانبها وبالإشكاليات المرتبطة بها فالأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني المتعاضم لهذه الظاهرة يجعل البحوث في هذا الصدد ذات أهمية بالغة في إثارة الانتباه للباحثين و الأكاديميين والسياسيين من دوائر صناعة القرار لحركية هذه الظاهرة وكيفية ضبطها والتعامل معها وجعل الاهتمام باحتوائها مسألة ملحة.

هذا ويمكن حصر أهم المبررات العلمية في النقاط التالية:

- معرفة حقيقة الأسباب والدوافع التي قادت أوروبا إلى البحث عن دفاع مشترك ومستقل.
- ضبط حدود التجانس الأوروبي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- أهم الآليات المتبعة لتحقيق هذا التجانس.
- النظر في القيمة الوظيفية للدفاع الأوروبي المشترك والمستقل في ظل التحولات العميقة للمحيط الأمني الأوروبي الدولي والإقليمي خاصة في حوض المتوسط، ومدى تأثيرها على ميزان القوة وتقاسم الأدوار في العلاقات عبر الأطلسية.
- الوقوف على مدى تأثير المساعي الأوروبية بالتغيير العميق الحاصل في طبيعة التهديدات والمصالح من جهة خاصة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط - المتناولة في دراستنا هذه- للتشكل المتواصل للاتحاد الأوروبي وسياساته المتوسطية الأمنية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

رابعاً: الدراسات السابقة

تتميز المعرفة العلمية بخاصية مميزة وهي الصفة التراكمية وهذا ما يجعل أي باحث يعتمد دائما على الدراسات السابقة للظواهر التي يرغب في تحليلها بهدف الاستفادة من الأبحاث والنتائج السابقة ثم يسعى

إلى تطويرها وتحسينها أو نقدها أو إثرائها بمزيد من المعلومات والتحليلات وهذا ينطبق بشكل خاص في مجال العلاقات الدولية حيث تتأثر المعرفة العلمية بالتطورات المستمرة والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات.

على سبيل المثال عندما نتحدث عن موضوع السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية يصبح من الضروري البحث والاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناقش هذا الموضوع ومن ثم يمكن للباحث أن يعتمد على هذه المعرفة السابقة كأساس لفهم التحديات الحالية وتحليلها، وفهم كيف تطورت السياسة الأمنية الأوروبية على مر الزمن بناءً على التطورات الجديدة بالتالي يعتبر الزمن عاملاً أساسياً في إعادة فهم الظواهر وتحليلها وتطوير السياسات بناءً على التغيرات والتطورات الحالية.

إن استخدام المعرفة العلمية والبحث السابق كأدوات لفهم وتحليل التحديات الراهنة يمكن أن يساعد في صياغة السياسات الأمنية الأوروبية بشكل أكثر فعالية وفعالية في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية.

1. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، يحتوي هذا الكتاب على أربعة فصول حيث تناول في الفصل الأول والثاني ماهية وأشكاليات الهجرة غير الشرعية في أوروبا الغربية بينما تناول في الفصل الثالث الانعكاسات السياسية والأمنية في أوروبا الغربية ثم أنهى الفصل الأخير بسياسات الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية تمحورت الدراسة بشكل كبير على استجابات الاتحاد الأوروبي والنظم السياسية اتجاه الهجرة غير الشرعية¹.

2. سارة قوراري، استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2019-2020 حيث ركزت الباحثة على الجوانب المفاهيمية والنظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ثم على تطور مسألة الهجرة غير الشرعية ضمن أجندة الاتحاد الأوروبي و الترتيبات السياسية والأمنية للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية وأغفلت التطرق الى سياسة الدفاع والأمن الأوروبي وتعامله مع التهديدات الأمنية من ضمنها الهجرة غير الشرعية وهو ما حولنا دراسته في بحثنا²

3. رقية العاقل، سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط 1990-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2016 تناولت الدراسة واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تجاه شمال غرب المتوسط وركزت على الجانب النظري في تفسير الظاهرة ثم تناولت السياسات الوطنية في التعامل مع الظاهر إذا الباحثة سلطت الضوء على ظاهرة

¹ أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 2021.

² سارة قوراري، استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2019-2020.

الهجرة غير الشرعية في إقليم شمال غرب المتوسط أي اقتصر على سياسات عدد محدود من الدول المتواجدة غرب الضفة الشمالية للمتوسط فرنسا، إيطاليا، إسبانيا¹

4. بن حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر - دراسة حالة - أطروحة الدكتوراه عالج هذا الموضوع من خلال التطرق الى التطور الحاصل على مستوى العلاقات بين ضفتي المتوسط من طابعها التعاوني الى طابعها التشاركي و تطور عملية التكامل من الجانب الاقتصادي الى الجانب السياسي وصولا الى الجانب الأمني وتناول من باب اخر مجموعة سياسات أوروبية اتجاه تهديدات أمنية في المتوسط وعرض التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة حوض المتوسط ومكانة الجزائر في سياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي².

5-Kamil Zwolski, The European Union as a Security Actor:Moving Beyond the Second Pillar, Article in Journal of Contemporary European Research

يتكون المقال من محورين اساسيين تطور مفهوم الامن من حيث التعريف النظري ثم المحور الثاني الذي عالج متغير السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي وهو ما له علاقة وطيدة بموضوع اطروحتنا حيث تناول موضوع الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعل أمني يركز الباحث في هذا المقال على الاتحاد الأوروبي كطرف أمني، حيث يرى الأمن بمعنى أضيق من طريقة تناوله في المؤلفات المتعلقة بالدراسات الأمنية. في العقود القليلة الماضية بدأت أدبيات الدراسات الأمنية تعترف اعترافا تاما في اتسع نطاق مفهوم الأمن ليتجاوز الشواغل الأمنية التقليدية «الصعبة» ويمكن أن يشمل العديد من قضايا مختلفة، مثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و تغير المناخ غالبا ما يربط الاتحاد الأوروبي كجهة أمنية الأمن فقط بالتهديدات اللاتمائية في سياساته للدفاع والأمن الا أن هذا المقال ورغم القاء الضوء على الامن الاوروبي إلا انه اغفل متغيرا رئيسيا قد يكون مفسرا لسياسة الامنية الاوروبية الا وهو متغير الهوية الذي سنحاول من خلال اطروحتنا تبيان دوره في تعريف و صياغة مفهوم و سياسة امنية اوروبية مشتركة³.

6- Justyna Zajęc, European union policy in the Mediterranean: an international roles theory approach.

¹ رقية العاقل، سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط 1990-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2016.

² بن حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر - دراسة حالة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2018-2019.

³ Kamil Zwolski , The European Union as a Security Actor:Moving Beyond the Second Pillar, Article in Journal of Contemporary European Research, vol5,N1,university of Salford,2009.

يتكون هذا الكتاب من 9 فصول يأتي الفصلين الأول والثاني على ذكر دور العلاقات الدولية نظريا وتطبيقيا أما الفصلين الثالث والرابع فيشرحان تأثير الاتحاد الأوروبي في المتوسط ثم الفصلين الخامس والسادس اللذان يحاولان إبراز الاتحاد الأوروبي كشرىك لبناء الأمن الاقتصادي ونزع التسلح اما الفصلين السابع والثامن فيركزان على الاتحاد الأوروبي كفاعل لتريسيخ مبادئ الديمقراطية والأمن الانساني وأخيرا في الفصل التاسع يأتي على ذكر فاعلية الاتحاد الأوروبي في المتوسط وسياساته الأمنية الوقائية.

نجحت هذه الدراسة الى حد كبير في إبراز دور وتأثير الاتحاد الأوروبي في المتوسط على مختلف الأبعاد والأصعدة على رأسها الأمن الذي يعتبر متغيرا محوريا في دراستنا¹.

7- Faith Omokegbe Gabrie_illegal Migration in the mediterranean: "who benefits?"

تتكون هذه الدراسة من ستة محاور رئيسية يتناول المحور الأول المناهج المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية كما يسرد المحور الثاني تاريخ سياسات الهجرة بين افريقيا واوروبا ثم يوضح في المحور الثالث أهم المسالك وطرقات الهجرة غير الشرعية في المتوسط وأسبابها ويشرح المحور الخامس تحول الهجرة غير الشرعية الى تهديد أمنى ومن ثم المحور السادس الذي يعدد السياسات الأوروبية اتجاه الهجرة غير الشرعية.

أفادت هذه الدراسة اطروحتنا من خلال توفير معلومات حول الهجرة غير الشرعية كظاهرة ومن خلال توضيح كيف تطورت لتصبح تهديدا أمنيا في المتوسط².

خامسا: إشكالية البحث

في ظل تغير الكثير من مضامين الأمن وتراجع الدولة كفاعل تقليدي وحيد أمام بروز التكتلات الإقليمية أصبح من الضروري تحليل دور "الاتحاد الأوروبي" كمنظمة إقليمية دائمة التشكل في التأثير على الحوارات الأمنية العلمية والعملية الميدانية من جهة وفهم تحوّل مراكز ومستويات التحليل من الدولة إلى الفرد إلى المنظمات الإقليمية والعالمية من جهة أخرى والدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في المتوسط اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

¹ Justyna Zajac, European union policy in the mediterranean:an international roles theory approach, publisher : Krakowskie przedmiescie,Wazaw,2014.

² Faith Omokegbe Gabriel, Illigal Migration in the mediterranean: "WHO BENEFITS?", university Bonn, center for European integration studies, 2017.

وعليه تمت صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى تمكن الاتحاد الأوروبي من رسم استراتيجية احتواء جهوي شامل للأمن في المتوسط عامة وللهجرة غير الشرعية بصفة خاصة؟

وقصد تفكيك هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة أسئلة فرعية تساعد على الفهم الواسع والشامل للموضوع محل الدراسة.

- هل تشكل الهوية الأمنية عملا للتماسك الأمني الأوروبي ضد التهديدات ام تعتبر عائقا امام الاجماع والتنسيق الأمني والدفاعي المشترك؟
- ماهي المقاربات واشكاليات السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة في المتوسط؟
- فيما يتمثل البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية وما هي أهمية المنطقة والمبادرات البينية للتعاون في المتوسط؟
- ماهي أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية على المتوسط وماهي الحلول الأمنية الأوروبية المشتركة لإدارة هذا التهديد؟

سادسا: فرضية البحث

- انطلاقا من إشكالية البحث المطروحة تهدف الدراسة إلى اختبار كل من الفرضية المركزية التالية:
- تترك فعالية ونجاعة السياسة الأمنية الأوروبية تأثيراتها الواضحة على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
 - أما بالنسبة للفرضيات الجزئية هي كالتالي:
 - يرتهن تنسيق السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة بمدى تماسك ووحدة الهوية الأمنية.
 - يرتبط فهم السياسات المنية المشتركة في المتوسط بتحديد اطارها النظري واهم المقاربات التفسيرية.
 - يشترط تقييم السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة في المتوسط، دراسة أهمية المنطقة ودرجة التعاون والتبادل بين دول المنطقة.
 - يرتبط إدارة الهجرة غير شرعية كتهديد في المتوسط بالكشف عن أسبابها ووضع حلول أمنية أوروبية مشتركة.

سابعا: الإطار المنهجي والنظري الدراسة

هي مجموعة من المناهج الأساسية والمقاربات المعتمدة التي استعان بها الباحث في سبيل البحث وتحري الموضوعية وهي كالتالي:

تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال التطرق لجوانب هذه الدراسة من حيث استقرار للمعلومات والحقائق التاريخية والأحداث التاريخية المتركمة من خلال ذكر:

- مسار تطور السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي
- التطور التاريخي للهوية الأمنية الأوروبية
- تطور التهديدات في حوض المتوسط والسياق التاريخي للهجرة الغير الشرعية

تم اعتماد منهج دراسة حالة من خلال دراسة الهجرة غير الشرعية بهدف التعرف على هذه الظاهرة والوقوف على طبيعة هذه السياسات وما مدى تماشيها مع التهديدات التي تفرزها الهجرة غير الشرعية والعمل على دراسة حيثياتها لتقديم صورة نمطية أكثر وضوحاً.

تم اعتماد منهج المقارن خاصة فيما يتعلق الأمر بالسياسات الأمنية الأوروبية من خلال التطرق الى حيثيات صياغتها في ظل توجهات الدول الكبرى للاتحاد الأوروبي والوقوف على نقاط التشابه والاختلاف ومقارنة السياسات الأمنية الأوروبية في بداية التعاطي مع مشكلة الهجرة الغير الشرعية ثم في مراحل لاحقة التي اتخذت فيها الظاهرة ابعاد جديدة.

تم اعتماد منهج تحليل المضمون من خلال تناول بعض اتفاقيات أمنية مشتركة وبعض النصوص القانونية والتقارير المعنية بالهجرة غير الشرعية وكيفية تعامل صناع القرار مع هذا الملف الذي يعد من بين أهم الملفات الساخنة في منطقة المتوسط.

أما بالنسبة للمقاربات المعتمدة في دراسة البحث موضوع الدراسة فقد اعتمدنا على:

- المقاربة البنائية:

تركز المقاربة البنائية لمسألة الهجرة غير الشرعية بشكل عام وفي منطقة المتوسط على نحو خاص على متغير المعايير والهويات والقيم والثقافة وهي عوامل أساسية في الاسهامات البنائية في تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية لذلك فإن الهجرة الغير الشرعية تعد ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى غالباً ما يتم التداول بشأنها من قبل دوائر صنع القرار والدوائر الإعلامية مختلف الفواعل الاجتماعية بتوظيف خطاب الهوية الوطنية والقومية بغرض حمايتها من تدفقات المهاجرين وتبقى هذه المقاربة مهمة في فهم الكيفية التي يتم التعاطي بها مع مسألة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية سواء بوصفها مسألة اقتصادية تشكل تهديد وتحدي اقتصادي أو بوصفها مسألة أمنية تشكل تهديد وتحدي أمني أو مسألة هوياتية تشكل تهديد وتحدي هويتي وثقافي.

- المقاربة الليبرالية المؤسسية:

تركز المقاربة الليبرالية على ثلاث متغيرات أساسية تفيد البحث في موضوع هذه الدراسة:

المتغير الأول: هو العامل الاقتصادي وهو مهم في تحليل وفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة عندما يتعلق الامر بعوامل الدفع وال جذب التي تحرك التدفقات البشرية من دولة الى أخرى.

المتغير الثاني: هو دور المؤسسات الدولية كفاعل غير دولاتي في العلاقات الدولية وهو أيضا مهم في البحث في دور الاتحاد الأوروبي في إدارة مسألة الهجرة.

المتغير الثالث: فهو عبر القومية الذي يعد كذلك مهما في فهم ديناميكيات الهجرة في إقليم المتوسط وكذا ترتيبات إدارتها وضبطها بالتعاون بين الدول.

- المدرسة الواقعية:

الواقعية في العلاقات الدولية كإطار نظري يفسر الأمن الاوروبي ضمن أبعاد الأمن الضيق الذي ركز على القوة والمصالح الوطنية في النظام الدولي، لحفاظ الدول على سيادتها وأمنها. كما اعتبرت أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى الى نهاية الحرب الباردة ساحة صراع خلف حالة من الريبة والشك والفوضى داخل النظام الدولي بفعل اهتمام الدول الأوروبية بمواجهة التهديدات الأمنية وحماية مصالح الدولة القومية، كما ان تهديد الهجرة الغير شرعية أظهرت اختلاف المواقف الأوروبية من مؤيد ومعارض للقرارات والمبادرات وفق نظرة واقعية تهتم بأمن الدولة من منطلق ان هذا التهديد يشكل حدة الخطر على دول بعينها دون أن يمس أمن دول أوروبية أخرى.

ثامنا: صعوبات الدراسة

طبيعة الموضوع متحرك والذي يتوجب المتابعة المستمرة لمختلف تحولاته وأن أي بحث لا يخلو من الصعوبات حيث يتفاوت حجمها وتأثيرها على مسار البحث وقيمتها خاصة إذا ما امتدت الدراسة الى فترة معاصرة لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها ولم تعزز بعد نتائجها بشكل نهائي أو حاسم.

تاسعا: تقسيم الدراسة

اعتمادا على المنهجية المتبعة وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث: يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار التاريخي لفلسفة الأمن والدفاع الأوروبي وتطرقنا فيه الى دراسة الهوية الامنية الاوروبية وسياسة الدفاع والأمن الأوروبي. أما الفصل الثاني فسناحول دراسة السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي: ذلك من خلال دراسة في الأبعاد والمرتكزات والمؤسسات ودراسة هذه السياسات في ظل تعاضم التهديدات من دول الجوار ودراسة التحديات وتوجهات السياسة الأمنية الأوروبية على المستوى الداخلي والخارجي. وسندرس في الفصل الثالث البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية ذلك من خلال التطرق الى تطور السياسة المتوسطة للاتحاد الاوروبي من خلال آليتي: الحوار والتعاون في السياسة الامنية المتوسطة، هذا إضافة إلى أهمية البعد المتوسطي في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

أما الفصل الرابع والأخير فسنتناول السياسة الأمنية المتوسطة الأوروبية في إطار معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق الى الأسباب والعوامل والانعكاسات ثم الاليات والاستراتيجيات التي قام بها الاتحاد الأوروبي في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول: إطار تاريخي لفلسفة

الأمن والدفاع الأوروبي

منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي وحتى الوقت الحالي شهدت الهوية الأمنية الأوروبية تطورات كبيرة بدأت الهوية بالتحول من هوية محدودة إلى هوية أكثر تعددا تتضمن جوانب مثل القيم المشتركة والتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي تأثرت هذه الهوية بأحداث عديدة مثل انتهاء الحرب الباردة وتوسع الاتحاد الأوروبي ليشمل عددا أكبر من الدول والتحديات الأمنية المعاصرة مثل التهديدات الإرهابية والتغيرات الجيوسياسية والهجرة أثرت بشكل كبير على تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية.

يحاول الاتحاد الأوروبي توجيه نهج موحد تجاه هذه التحديات من خلال تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء وتبني استراتيجيات مشتركة للتصدي لهذه التهديدات بالإضافة إلى ذلك تظهر الهوية الأمنية الأوروبية بوضوح من خلال مشاركتها في الجهود الدولية للحفاظ على السلام والأمن في مختلف مناطق العالم.

يلعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما في دعم عمليات السلام وبناء الدولة والحفاظ على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتشكل سياسة الدفاع والأمن الأوروبية جزءا حيويا من التحولات الجيوسياسية والسياسية في القارة الأوروبية وتطور هذه السياسة يعكس تحولات في البيئة الأمنية والتحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الهوية الأمنية الأوروبية

الهوية الأمنية الأوروبية هي مفهوم يشير إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمان والحماية عبر تنسيق الجهود الأمنية والتعاون كما يمكن القول أن الهوية الأمنية الأوروبية تمثل الجانب الأمني لتكامل الاتحاد الأوروبي والسعي إلى تعزيز الأمان والاستقرار في المنطقة الأوروبية والهوية الأوروبية هي مفهوم ديناميكي ومتطور يتطلب التفاهم والتفاوض المستمر بين دول القارة، إنها تعبير عن القواسم المشتركة بين الأوروبيين وتعزز فهمهم المشترك والتعاون السلمي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في القارة الأوروبية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية الأوروبية

عرفت مسألة الهوية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بأوروبا تطورا واضحا في المفهوم في مجال اللغة والفكر والقانون وتكرس هذا التطور في واقع المجالات السوسيوثقافية والسياسية عبر دول العالم كما أصبحت الهوية اشكالية قائمة تثير النقاشات في الأوساط الأكاديمية¹.

يمكن تصوير الهوية بصفة عامة على أنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي تتجسد هذه الهوية في الروح الداخلية للفرد حيث تتضمن خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها².

الهوية ليست مجرد مفهوم ثابت بل هي عملية ديناميكية تتطور مع تجارب الفرد وتفاعلاته مع العالم من حوله تشمل الهوية عدة عوامل تشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والنفسية والمعنوية فهي تتكون من التصورات التي يمتلكها الفرد عن نفسه وعن مكانته في المجتمع وتشمل العوامل البيئية التي تؤثر على تكوين هذه التصورات، الاحساس بالهوية هو جزء مهم من الهوية حيث يمثل الشعور الداخلي للفرد بالانتماء والتميز الذاتي يمكن لهذا الشعور أن يتأثر بالعديد من العوامل مثل التربية والتعليم والتجارب الشخصية والعلاقات الاجتماعية.

الهوية هي جزء لا يتجزأ من تجربة الإنسان وتشكل جزءا مهما من كيفية تفاعل الفرد مع العالم من حوله وكيفية تحديد مكانته في المجتمع والثقافة التي يعيش فيها في مجال العلاقات الدولية النظرية البنائية والتي قدمت مساهمات هامة في فهم دور الهوية في التفاعلات الدولية وتأثيرها على سلوك الدول.

¹ شريفة بريجة، قويدر سيوك، مفهوم الهوية: النشأة و التطور في تاريخ أوروبا الحديث مقارنة سوسيو انثروبولوجية، مجلة الانثروبولوجيا، العدد: 2، 2021، ص: 127.

² عهد كمال شلغين، الهوية العربية: صراع فكري وأزمة واقع دراسة في الفكر العربي المعاصر، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014، ص: 20.

إن هذه النظرية تعتبر الهوية كمتغير مهم يؤثر على سلوك الدول وعلى العلاقات الدولية بشكل عام، "ألكسندر ويندت" (Alexander Wendt) و"ديفيد إل. روسو" (David L. Rousseau) يشددون على أهمية الهوية في العلاقات الدولية من خلال تعريفهما لها على النحو التالي:

- الهوية ككيفية رؤية الذات ويرى "ويندت" (Wendt) " أن الهوية تمثل كيفية تصور الدول لأنفسها وللدول الأخرى يعتبر أن هذا التصور يلعب دورا حاسما في تحديد سلوك الدول وتفاعلاتها مع الدول الأخرى¹.

- الهوية كمجموعة من القيم والمعتقدات والأدوار: يرى "ديفيد إل. روسو" (David L. Rousseau) " الهوية على أنها مجموعة من العوامل التي تتضمن القيم والمعتقدات والأدوار التي تميز دولة عن أخرى. تلعب هذه القيم والمعتقدات دورا مهما في تحديد سلوك الدول ومواقفها، تستخدم مفاهيم الهوية والتفكير فيها بشكل منهجي في دراسة العلاقات الدولية لفهم كيفية تكوين الهوية الوطنية والتأثيرات التي تنتجها على سلوك الدول في الساحة الدولية.

تعتبر الهوية مكملا للعوامل الأخرى مثل المصالح والقوى الدولية والبيئة الدولية في تحليل العلاقات الدولية وفهمها بشكل أفضل عند مناقشة الهوية الأوروبية يتعين علينا توضيح المعنى بدقة حيث أن الكلمة قد تكون محيرة وفيها لبس في هذا السياق نتحدث عن الهوية المتعلقة بالوحدة الأوروبية ونعني بها الروح أو الطابع الذي يميز هذا التجمع ويكون مصدر تكامله.

ولقد قسم البنائيون الهوية الى قسمين:

- هوية داخلية أو ما يسمى بالهوية الوطنية (National Identity): وهي ثقافة الشعوب وقيمهم وتصوراتهم وعاداتهم وتقاليدهم داخل الدولة القطرية.

¹ معمر فيصل خولي، دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، تاريخ الدخول: 15-06-2023، الموقع: <https://rawabetcenter.com/archives>

- هوية الدولة (State Identity): هي تمثل الهوية الوطنية الخارجية أي الهوية الدولية وهي إن صح التعبير مجموعة المبادئ التي تؤمن بها والقناعات التي تتحول إلى أهداف تحاول الدولة تحقيقها¹.
يمكننا القول أن كل من وحدة التكامل الأوروبي كنظام والتحقيقات العملية التي تمثلها من خلال السياسات والإنجازات تعبيراً عن هذه الهوية بشكل واضح إنها تعبير عن القيم والمبادئ المشتركة التي تميز الاتحاد الأوروبي وتمثل الروح التي تجمع دوله الأعضاء².
بهذا الشكل نستطيع فهم الهوية الأوروبية كتجربة مشتركة تجمع بين دول مختلفة وتجسد تكاملهم السياسي والاقتصادي والثقافي والتي تعكس مبادئ التضامن والتعاون الذي يميز الاتحاد الأوروبي³.
تتميز الهوية الأمنية الأوروبية بأنها مفهوم متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تشكل أساساً للتفاعلات والتحويلات الأمنية داخل الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الدولي فإن فهم الهوية الأمنية الأوروبية يتطلب النظر إلى تاريخها وتطورها وإلى العوامل التي تؤثر في تشكيلها⁴.

كانت إحدى التحديات التي واجهت الوحدة الأوروبية في بداياتها كنظام سياسي وديمقراطي هي كيفية تعزيز وتعميق الهوية الأوروبية بين مواطني الدول الأعضاء لضمان استدامة الوحدة ونجاحها، كان من الضروري أن يفهم المواطنون هذه الهوية ويتبنوها كجزء من هويتهم الشخصية⁵ فعلى سبيل المثال تم التأكيد على أهمية الهوية الأوروبية في قمة كوبنهاغن "Copenhagen" في عام 1973 حيث تم التشديد على أن التعاون بين الشعوب الأوروبية يمثل حاجة حقيقية لمواجهة التحديات العالمية وللدفاع عن مبادئ الديمقراطية

¹ Alex Macleod, Dan O'meara, Théories des Relations Internationales Contestations et Resistances, Québec: Athéna Editions, 2007, p : 196.

² Heinrich Schneider, The dimensions of the historical and cultural core of a European identity, EUROPEAN COMMISSION, FORWARD STUDIES UNIT, 1999, p :14.

³ Thomas Jansen, European Identity and citizenship, European commission forward studies unit, 1999, P 27

⁴ Mafalda Dâmaso, Luke John Davies, and others, Acting European: Identity, Belonging and the EU of Tomorrow. Europeanness and Identity Working Group, FEPS YAN 6th Cycle, 2019, p:6.

⁵ خليفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018-2019، ص:145.

التمثيلية والقانون والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، هذه المبادئ تشكل جوهر الهوية الأوروبية لتعزيز هذه الهوية وجعلها جزءاً من وجدان المواطنين، تم تبني العديد من الإجراءات والسياسات التي تشجع على التعليم والتفاهم الثقافي والمشاركة المدنية في الشؤون الأوروبية يعتبر تعزيز الهوية الأوروبية عنصراً أساسياً في تعزيز التكامل الأوروبي وضمان استقرار المنطقة¹.

الهوية الأوروبية تشكل مرجعية مهمة لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي وتعكس القيم والمبادئ التي تميز هذا التجمع الإقليمي البارز فكل هذه تمثل المبادئ الأساسية للهوية الأوروبية وهذا ما دافعت عنه النصوص القانونية خاصة:

- المادة 03: والتي تنص على احترام الاختلاف الثقافي ضمن سياق الوحدة الأوروبية واعتباره حضارة أوروبية مشتركة ونفس الشيء بالنسبة للمبادئ والقيم بالإضافة إلى الوعي بامتلاك اهتمامات مشتركة مع التصميم على المشاركة في بناء أوروبا موحدة فكل هذا يعطي للهوية الأوروبية صفة التفرد والتميز².
- أما المادة 04: فقد نصت على وجوب الانفتاح على عملية انضمام شعوب أخرى للوحدة الأوروبية شريطة أن تتبنى نفس المبادئ والقيم الأوروبية إلى جانب التأكيد على التوجه الخارجي للهوية التي تبرز من خلالها مكانة ومسؤولية أوروبا على الساحة الدولية³.
- وفي المادة 06 فقد جاء في مضمونها على أن النزاعات العالمية لا يمكن أن تحل على صعيد الدولة الواحدة، وعليه فعلى أوروبا أن تتكلم بصوت واحد لبقية دول العالم⁴.

¹Léonce Bekemans, The Idea of Europe: Identity-building from a Historical Perspective, International Academic Publishers Peter Lang, Brussels, Berlin, Bern, Frankfurt am Main, New York, Oxford, Wien, 2012, P: 01

² Léonce Bekemans, Ibid, P 10.

³ Declaration on European Identity (Copenhagen, 14 December 1973), European union, 2013, site web: <https://www.cvce.eu/>

⁴خلفي رابع، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص:142.

اتفاقية ماستريخت لعام 1993 كانت خطوة هامة في عملية التكامل الأوروبي وفي تقريب العلاقة بين المؤسسات الأوروبية والمواطنين، هذه الاتفاقية أسهمت بشكل كبير في تعزيز فهم الهوية الأوروبية وإشراك المواطنين الأوروبيين في مشروع الاتحاد الأوروبي¹.

"اتفاقية ماستريخت *Maastricht Treaty* " أنشأت مفهوم "المواطنة الأوروبية" والتي تمنح المواطنين الذين يحملون جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حقوقا إضافية تجاه الاتحاد، من بين هذه الحقوق الحرية في التنقل والإقامة داخل دول الاتحاد الأوروبي وحق التصويت والترشح في الانتخابات الأوروبية وحق التقديم لشكاوى إلى المفوض الأوروبي².

بفضل هذه الاتفاقية أصبح لدى المواطنين الأوروبيين وعي أكبر بدور الاتحاد الأوروبي وحقوقهم وواجباتهم تجاهه، تعكس مفهوم المواطنة الأوروبية تطور الهوية الأوروبية والتزام الاتحاد بتعزيز التواصل والشمولية مع مواطنيه كذلك منذ معاهدة ماستريخت أصبح هناك مفهوم للجنسية الأوروبية

على عكس المواطنة الوطنية التي غالبا ما تكون حصرية (أنا فرنسي وليس إيطالي، على سبيل المثال) الجنسية الأوروبية هي جنسية تضاف إلى الجنسية الوطنية يعني أنك كأوروبي يمكن أن تمتلك جنسية إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذا المفهوم الفريد للمواطنة الأوروبية يسهم في تكوين الهوية الأوروبية.

لفهم العلاقة بين المواطنة الأوروبية والهوية الأوروبية يجب أن نتعرف على المصادر المتعددة للمواطنة سواء كانت وطنية أو أوروبية وفقا " لدانيال وينستوك (Daniel Weinstock) " يمكن تحديد

¹ Aude-Emmanuelle Fleurant, L'identité européenne : un débat qui met en lumière les difficultés conceptuelles de l'identité, Horizons philosophiques, Volume 11, numéro 2, 2023, p: 4

² Vicente Royuela, Enrique López-Bazo, Understanding the process of creation of European identity – the role of Cohesion Policy, Investigaciones Regionales - Journal of Regional Research, 2020, p :4.

مفهوم المواطنة على الأقل من خلال ثلاثة أبعاد: الوضع القانوني والعلاقات الاجتماعية والممارسات الديمقراطية¹.

هذه الأبعاد تعكس الأهمية الكبيرة للمواطنة وكيف يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد الهوية الفردية والجماعية ومن أجل التجسيد العملي للهوية الأمنية الأوروبية أوجدت الدول الأوروبية مجموعة من الأطر العملية لذلك، والتي يمكن تصنيفها في ثالث محاور كبرى هي منظمات الأمن الأوروبي اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يعود تشكيلها إلى مرحلة الحرب الباردة إضافة إلى مؤسسات التكامل التي تعمل في إطار ما يعرف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تم إنشاؤها في إطار هيكلية الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الآليات العسكرية التي تم إنشائها بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف أو الآليات العسكرية المشكّلة في إطار الاتحاد الأوروبي².

ان المورث الأوروبي في تحديد الهويات الأوروبية يلعب دورا حاسما في رسم معالم التطور الأوروبي الحالي بما يتعلق بالمعايير والقيم والأهمية التي يمنحها الاتحاد لهذا العنصر الأساسي في بناء الهوية الأوروبية على مر التاريخ سعت أوروبا إلى خلق مجموعة من المعايير والقيم والأفكار الفريدة لها والتي تتأصل في الفلسفة الغربية بشكل أساسي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بحماية الحرية والتراث والحضارة في الساحة الجغرافية الأوروبية وتعتبر القيم والمعايير الغربية الأوروبية النابعة من الفلسفة أساسا لها تتضمن هذه القيم والمعايير الديمقراطية الحديثة وحرية الرأي العام وحقوق الإنسان والحرية الأساسية والمساواة بين الأفراد وتعزيز سيادة القانون ومفهوم دولة القانون إلى جانب ذلك يتضمن المفهوم الأوروبي للهوية الاقتصادية الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي بكل تجلياته بما يخدم مصالح الدول الأوروبية.

¹ Clémentine Chaigneau, Regards croisés sur l'identité européenne Points de vue interne et externe à Europe. Bruxelles :la Solidarité,2010 ,p :05

²رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد 11 سبتمبر 2001، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص:74.

يعكس هذا الإطار الفلسفي والقيمي والاقتصادي تحول الأفكار لدى القادة وصناع القرارات في الاتحاد الأوروبي وفهمهم العميق للواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إن هذا الإدراك يساهم في تحديد ملامح وتعزيز وضع هوية أوروبية مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد لذلك يتجاوز الاتحاد الأوروبي فكرة مجرد اتحاد ليصبح مجموعة ديمقراطية ليبرالية مبنية على القيم المشار إليها سابقاً وتكمن قوته الأساسية في الديمقراطية والتعاون مع الحلفاء والدول الأعضاء في الاتحاد¹.

تعززت الدعامة الهوياتية الأوروبية بشكل كبير منذ اعتماد كل دول الاتحاد لنظم ديمقراطية حقيقية ومؤسسات قوية كما أن غياب التوتر النووي فتح الباب للتركيز على الصراعات السياسية والحضارية والفكرية بدلاً من المواجهات العسكرية، ولقد ساهم تعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية في حركات الاتحاد الأوروبي في تعزيز التكامل الأوروبي تشدد دول الاتحاد الأوروبي على أهمية احترام القيم والمعايير المشتركة التي تمثل جزءاً من الهويات الأوروبية على الرغم من اختلاف المصالح بين الدول الأعضاء إلا أن القيم والمعايير المشتركة يجب أن تظل موحدة بين الدول الأوروبية وهذا يعني أن الوعي بالانتماء إلى نفس الهوية الأوروبية يعزز ويصقل هذه الهوية وبالتالي يساهم في تعزيز العلاقات الداخلية والعلاقات مع العالم الخارجي، حتى في حالة وجود خلافات عالية المستوى يظل الحد الأدنى من النظام الأوروبي الديمقراطي الداخلي ساري المفعول بفضل هذه الأسس المشتركة من القيم والمعايير، هذه القيم والمعايير المشتركة تساهم في تعزيز الاستقرار والتكامل الأوروبي وتعزز من قوة الاتحاد في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية².

¹ Dolores Rubio Garcia, les enjeux de l'identité européenne, la revue nouvelle, N5, mai-2007, p-p: 65-67.

² Dirk Jacobs, and Robert Maier, European Identity, construct Fact and fiction, Maastricht: Shaker, p-p:16-17.

المطلب الثاني: اشكالية الهوية الأمنية الأوروبية

تشهد الأحداث السياسية الجديدة في القارة الأوروبية تفاقماً لسؤال معقد ومثير للقلق ولم يجرؤ سوى عدد قليل من المفكرين على استكشافه بشكل موضوعي ومحايدي، هذا السؤال يتعلق بمفهوم الهوية الأوروبية والتي تم صنعها بشكل قسري من أجل ضمان استمرارية الوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا.

في الوقت الحاضر تواجه أوروبا أزمات اقتصادية ومشكلات سياسية معقدة مثل قضية اللاجئين والانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي والإسلاموفوبيا والإرهاب وغيرها هذه الأزمة تعتبر أكثر تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة ولفهم هذه المشكلة يجب العودة إلى التاريخ الأوروبي والنظر في الديناميات التي صاغت ما نعرفه اليوم باسم "القيم الأوروبية" والتي تمثل أساس محاولات بناء هوية أوروبية موحدة.

المؤرخ البريطاني الكبير "إيريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm)" فضح السردية المثالية للهوية الأوروبية وشكك في مشروع الكيان السياسي الأوروبي الموحد واعتبره رد فعل عابراً على حروب القرن العشرين الكبرى تاريخياً لم تشهد أوروبا أي وحدة فعلية قبل إنشاء الاتحاد الأوروبي مما يشير إلى عدم وجود جذور تاريخية مباشرة للوحدة الحالية، وحتى من يروج لفكرة أن المسيحية هي أساس الهوية الأوروبية يقع في مغالطة تاريخية حيث أن المسيحية لم تكن يوماً عاملاً كافياً لتوحيد الأوروبيين تظهر الصعوبة أيضاً في الوعي الذاتي الأوروبي المتأخر حيث لم يدرك الناس حاجتهم إلى هويتهم الأوروبية إلا عندما واجهوا الآخرين في العالم الجديد هذه هي الحقبة التي ظهرت فيها صفة "أوروبي" كمصطلح سياسي وهذا المفهوم ما زال قائماً حتى اليوم وما يجعل الأمور أكثر إثارة هو عجز كل مساعي التوحيد والتوافق على تحديد هوية "أوروبية" بشكل جاذب فببساطة لا يمكن لأحد اليوم أن يعترف بنفسه على أنه أوروبي عندما يتعلق الأمر بسؤاله عن هويته مما يشير إلى أن الدولة القومية ما زالت تمثل الأساس للهوية، حيث يفخر كل شخص بجذوره الثقافية واللغوية والتاريخية التي تميز بلده عن الآخرين¹.

¹محمد طيفوري، الهوية الأوروبية الاسطورة المفقودة الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2017، تاريخ الدخول / <https://www.aleqt.com>، الموقع: 2023-06-05: 5-21

الأنثروبولوجي الفرنسي "مارسيل هناف (Marcel Hénaff)" يعمق في نقاش حول "الهوية الشقية" وهذا يضاف إلى ما طرحه إيريك هوبزباوم حين يطرح أسئلة حول "نقص في الهوية"، وهو يقول إنه يمكن لأي شخص في أوروبا أن يعتبر نفسه أوروبيا لكن لا يمكن لأحد أن يتحدث عن "وطن أوروبا" أو "أمة أوروبا"، أوروبا برأيه ليست أمة وليست انتماء، ولن تصبح بلدا مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو إندونيسيا وفيما يتعلق بالمفكر الإيطالي "سيرجيو بينفينيتو (Sergio Benvenuto)"، فإن التقدم في الوحدة الأوروبية لم يقود إلى وحدة سياسية أو ثقافية ويشير إلى أنه في إيطاليا يعرف فقط القليل من الناس أسماء البلدان التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي وقال لا يوجد شيء اسمه وطنية أوروبية وإن كان ينظر إلى نفسه كمواطن أوروبي¹.

مساعي الانفصال في إقليم كتالونيا تعكس بوضوح الشرح الهوياتي العميق داخل الاتحاد الأوروبي بعد أكثر من ثلاثة عقود من انضمام المملكة الإسبانية إلى الاتحاد الأوروبي، فإن "الهوية الأوروبية" لم تتمكن من التقليل بشكل كبير من الشعور القومي بالتميز والرغبة في الاستقلال في كتالونيا وهذا يشير إلى صعوبة تحقيق التمازج التام بين الهوية الوطنية والهوية الأوروبية وتحول الأولى إلى الثانية بشكل كامل إذا كانت هذه هي الحالة في إسبانيا، التي انتهز مواطنوها فرص الرخاء الأوروبي قبل اعتماد اليورو كعملة موحدة فكيف يمكننا تصور الوضع في الدول الجديدة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخرا وتحمل تحديات هوياتية مختلفة وهذه الدول قد تكون مشبعة بالتاريخ والخلفيات الثقافية والسياقات السياسية المختلفة تماما عن الدول الأوروبية في جنوب القارة التي شهدت تأسيس الاتحاد، يبدو أن الزمن الذي كان فيه الإجماع حول قضايا الهوية يسهل تحقيقه عبر النخب ووسائل الإعلام قد أصبح جزءا من الماضي وهذا الواقع المعاش الذي يتسم بالأزمات والتحديات يفرض على الأوروبيين ضرورة اليقظة والحذر بالإضافة إلى الحاجة إلى الشجاعة والجرأة للتعامل مع هذه التحديات والمشكلات التي تؤثر على هويتهم ووحدتهم.

¹رشيد بوطيب، المسألة الأوروبية وسردياتها، برلين، 2017، تاريخ الدخول: 2023-06-15، من موقع : [/https://www.alaraby.co.uk](https://www.alaraby.co.uk)

مساعي بروكسل المستمرة لتحويل منطقة اليورو إلى كيان موحد قد لا تحقق أهدافها بسهولة في ظل غياب الهوية الأوروبية المشتركة التي يمكن بناءها عليها ولذا يجب على الأوروبيين العودة إلى النقاش حول مسائل "الهوية الأوروبية" ومصير "الأيديولوجية الأوروبية" وذلك لتفادي مواجهة تحديات جديدة من الأقليات وللمحافظة على وحدة كياناتهم.

إن قاعدة "الذاكرة هي الحياة" تحملها دائما مجموعات من البشر الأحياء وبالتالي هي في تطور مستمر التي تم تأكيدها بواسطة "إيريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm)" تشدد على أهمية فهم الأوروبيين لتاريخهم وثقافتهم المشتركة والاستفادة منها لبناء هوية مشتركة قوية تساهم في تعزيز التمازج والوحدة داخل الاتحاد الأوروبي.

تمثل فكرة إنشاء كيان دفاعي في إطار مشروع التكامل الأوروبي تطورا هاما في البعد الأمني ككيان دفاعي خاص به ومستقل نسبيا عن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في قمة سان مالو:

بعد الحرب العالمية الثانية "San Malo Summit After World War II"، في باريس ولندن وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ المخططون في وضع أنظمة لخلق مجتمع أمني يضم الدول الرئيسية في غرب أوروبا وهذا الجهد أسفر عن إنشاء ما أصبح يعرف باتحاد غرب أوروبا وقد تم توقيع الاتفاقيات الدفاعية في "دنكيرك Dunkirk" في عام 1947 وبروكسل في عام 1948 على أساس أن الأمن في أوروبا يجب أن يعتمد على القوى الأوروبية ذاتها!

هذه الاتفاقيات الدفاعية تمثلت في تأسيس تحالفات دفاعية إقليمية تضم دول غرب أوروبا وهذه الجهود كانت جزءا من استراتيجية لضمان الأمن والدفاع المشترك في المنطقة تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز

¹خلفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص:149.

*وقد تم توقيع إعلان سان مالو في ديسمبر 1998 من قبل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك، تمت هذه الوثيقة خلال قمة جرت في منتجع سان مالو الساحلي الفرنسي وكانت تهدف إلى دفع عملية إنشاء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة، تضمنت هذه الوثيقة فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على العمل بشكل مستقل في مواجهة التحديات الأمنية

القوة الدفاعية للدول الأعضاء وتحقيق الاستقلالية النسبية عن القوى العالمية الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

قمة سان مالو في عام 1998 شكلت تطورا هاما في هذا السياق حيث تم تأسيس ما يعرف بالقوة الأوروبية المستقلة "Euro force" وهي قوة عسكرية مشتركة تمكنت من القيام بمهام الدفاع والأمن المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي بشكل أساسي.

هذه الجهود تعكس رغبة الدول الأوروبية في تعزيز دورها في مجال الأمن والدفاع والاعتماد على القدرات الأوروبية الخاصة للمحافظة على استقلاليتها النسبية في مجال الأمن.

يمكن التعبير عن التغيير في السياسة الأمنية الأوروبية من خلال جهود إعداد الميزانيات وتوزيع الأعباء بين دول الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الجهود إلى تعزيز الصناعات الأمنية وتطوير الأمن في إطار بناء قوة أوروبية مشتركة تمثل هذه الجهود استجابة للتحديات الأمنية المتزايدة، بما في ذلك حل النزاعات ومكافحة الإرهاب العالمي الذي اتسع نطاقه وزادت حدته بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر¹.

تمثل الجهود في تخصيص موارد مالية كبيرة لدعم القوات العسكرية وتحسين البنية التحتية الأمنية في دول الاتحاد الأوروبي يتضمن ذلك أيضا تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء لضمان توجيه الجهود المشتركة نحو مكافحة التهديدات الأمنية هذه الجهود تعكس التطور الكبير في الاهتمام الأمني للاتحاد الأوروبي وتوجيهه نحو تعزيز القدرة على التدخل الأمني المشترك في المناطق المحيطة بالاتحاد وحول العالم، بهدف تعزيز الاستقرار وحماية مصالحه تمثل هذه الجهود أيضا تعزيزا للدور الأوروبي في الساحة العالمية كقوة أمنية ودبلوماسية قادرة على التأثير والتدخل في قضايا الأمن العالمي.

وركز الاتحاد الأوروبي في بعده الأمني على المجالات التالية:

¹خلفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص:150.

- سياسة الأمن والدفاع: تعتبر سياسة الأمن والدفاع جزءا أساسيا من السياسات الخارجية والأمن الأوروبي المشترك تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان الاستقرار ومكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.
- بناء قوة عسكرية للانتشار السريع: يتضمن هذا التوجه جهودا لبناء قوة عسكرية قادرة على الانتشار السريع للتصدي للتحديات الأمنية في مختلف المناطق.
- التنسيق مع الناتو: تشمل السياسة التعاون والتنسيق المستمر مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما يعزز التنسيق بين القوات الأمنية الأوروبية والناتو في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.
- تعزيز القوة العسكرية حسب سياسة الأمن والدفاع: يتم تعزيز القوة العسكرية وفقا لأهداف وسياسات الأمن والدفاع المشتركة، بهدف زيادة القدرة على التدخل العسكري والتصدي للتهديدات.
- سياسة إنتاج السلاح الأوروبي: تتعامل السياسة مع قضايا إنتاج وتطوير الأسلحة الأوروبية بهدف تعزيز الاعتماد الأوروبي والقدرة على تلبية احتياجات الأمن الخاصة بالاتحاد.
- التعاون بين الصناعات الأمنية الأوروبية واستيعاب وضم دول شرق أوروبا في الاتحاد: يشمل التعاون بين الصناعات الأمنية الأوروبية جهودا لاستيعاب وضم الدول الشرقية في الاتحاد الأوروبي، مما يعزز التكامل والتعاون الأمني على نطاق واسع تلك الجهود يمكن تطويرها وتوسيعها في المستقبل.
- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة كان لدى الدول الأوروبية احتمالات أمنية متعددة:
 - الاحتمال الأول: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كان بإمكان الدول الأوروبية التفكير في الانسحاب من مظلة حلف شمال الأطلسي حيث لم يعد وجود التهديد السوفياتي موجودا هذا الخيار يمكن أن يمنح الدول الأوروبية سيادة كاملة على سياستها الخارجية والدفاعية.

- الاحتمال الثاني : كان بإمكان الدول الأوروبية تشكيل مؤسسة أمنية جماعية تعتمد على القوى الأوروبية الكبرى لضمان الأمن والاستقرار الإقليمي هذا الخيار يهدف إلى توفير القدرة على الردع ومواجهة التهديدات الخارجية يمكن لهذا الخيار تعزيز التكامل الأمني الأوروبي.

- الاحتمال الثالث : كمؤسسة أمنية وحيدة NATO استمرار الدول الأوروبية في الاعتماد على منظمة حلف الشمال الأطلسي لعبت دوراً حيوياً في حماية غرب أوروبا من التهديدات السوفياتية ومنع الصراعات بين الدول الأوروبية هذا الخيار يضع الدول الأوروبية تحت مظلة أمنية مشتركة مع الولايات المتحدة ويحميها من التهديدات الخارجية.

كان لكل من هذه الخيارات مزاياها وتحدياتها الخيار الأول والثاني يمنحان الدول الأوروبية سيادة أكبر على سياستها الخارجية والدفاعية، لكنهما يتطلبان تكلفة إعادة بناء البنية التحتية الأمنية والتعاون الأمني الأوروبي الخيار الثالث يحافظ على التواجد الأمريكي في أوروبا ويوفر حماية فورية ولكنه يعتمد على التزام الولايات المتحدة في المدى البعيد.

جدول رقم 01: يمثل أنواع واشكالية الهوية الأمنية الأوروبية

اشكالية الهوية الأوروبية		أنواع الهويات		الهوية الأوروبية
التحديات المجتمعية	التحديات السياسية والاقتصادية	الهوية الجماعية	الهوية الفرعية	
انتماء الى الدولة بدل الانتماء للاتحاد الاوروبي نتيجة اختلاف تاريخ والثقافة داخل مختلف الوحدات	انفصال بريطانيا بريكس	هي مجموع الثقافات والتاريخ والدين المشتركة خارج حدود الدولة والتي تجمع على نطاق اوسع مجموع من الوحدات تحت نطاق هوية جماعية	الخصوصية التاريخية والثقافية والتنوع داخل حدود الدولة	
الصراعات الاثنية في اوروبا الشرقية نتيجة تنوع القوميات	انفصال كتالونيا			

المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني: جذور تشكل سياسة الأمن والدفاع الأوروبي

سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك CSDP هي مفهوم يستند إلى جذور تاريخية تمتد عبر عدة عقود بدأ تشكل هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت دول أوروبا في البحث عن وسائل لضمان الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية بعد تحول العالم السياسي جراء الصراعات العالمية. تعكس سياسة الأمن والدفاع الأوروبي جهودا مستمرة لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية وهي تستند إلى تاريخ طويل من التعاون والتطورات السياسية والاستراتيجية.

المطلب الأول: الأمن الأوروبي من 1945 إلى 1989

تعود مسألة التعاون الأوروبي في مجال الأمن والدفاع إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث ازدادت وتيرة الصراعات والنزاعات في أوروبا وأدت الحرب إلى دمار هائل وفقدان كبير للأرواح بناء على هذه الخلفية الدموية تطورت حاجة ماسة إلى إقامة نظام أمني أوروبي يكون أكثر استقرارا وأمانا من أي وقت مضى.

الهدف الرئيسي لهذا التعاون الأمني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان منع أي احتمال آخر للحروب الدموية التي شهدتها أوروبا ولتحقيق هذا الهدف، تم التركيز على إعادة تسليح ألمانيا بشكل مقيد وفعال وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الغربية، وإنشاء منظمات دولية مثل حلف شمال الأطلسي لضمان الدفاع المشترك¹.

في هذه الفترة كان القلق الرئيسي الثاني هو تهديد الاتحاد السوفيتي والتوترات الباردة حيث شكل الاشتباك السياسي والعسكري بين القوى الشرقية والغربية تحديا جديا للأمن الأوروبي هذه المخاوف دفعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني وتشجيع التنسيق بين الدول لمواجهة التهديد السوفيتي، تمثل هذه الفترة مرحلة هامة في تاريخ أوروبا حيث تم التركيز على بناء الأمن والاستقرار من خلال التعاون الأمني والدفاعي والذي لا يزال جزءا أساسيا من الجهود الأوروبية والعالمية لضمان

¹ذهبي عبد الحكيم، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبريطانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020، ص: 48.

السلام والاستقرار في المنطقة، بدأت هذه الجهود التي انتهجتها فرنسا وبريطانيا مع اتفاق معاهدة دونكيرك "Dunkirk Treaty" في مارس 1947 تمهيدا لبناء تحالف عسكري قوي ومتمين بين الدول الأوروبية بهدف تعزيز الأمان والدفاع المشترك، تمثلت معاهدة دونكيرك في تأسيس تحالف عسكري بين فرنسا وبريطانيا يستمر لمدة خمس سنوات وهذا الاتفاق يمثل نوع من التعاون المشترك بين الطرفين في مواجهة اي اعتداء من طرف المانيا بالإضافة إلى ذلك تم تطوير هذا التعاون العسكري من خلال معاهدة بروكسل في مارس 1948، من خلال المبادرة التي قام بها انداك وزير الخارجية لبريطانيا "ارنست بيفن" حيث انضمت بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج إلى التحالف الأمني، هذه المعاهدة أسست لما يعرف الآن بالاتفاقية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والدفاع الجماعي وقد جعلت من التعاون العسكري والدفاعي جزءا أساسيا من استراتيجية الأمن الأوروبي¹.

واستمر هذا التطور في الجهود الأمنية الأوروبية بعد ذلك، حيث أدت هذه المعاهدات إلى تشكيل تحالفات أكبر و أوسع مثل حلف شمال الأطلسي (NATO) والتي تضم العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة تجلى التزام هذه الدول بالتعاون العسكري والدفاعي المشترك في تأسيس هذه المنظمات بعد توقيع معاهدة بروكسل في عام 1948 تأسست منظمة دفاع الاتحاد الأوروبي الغربي كمنظمة دفاعية إقليمية بهدف تعزيز التعاون العسكري والدفاع المشترك بين دول أوروبا الغربية وقعت الدول الأعضاء في معاهدة بروكسل على اتفاقية تعاون اقتصادي واجتماعي وثقافي ودفاعي جماعي والتي أسهمت في تعزيز الأمان في المنطقة و مع ذلك كان من الواضح لجميع الدول الأعضاء في اتحاد غرب أوروبا الذي تأسس في عام 1948 أنه لا يمكن ضمان أمن أوروبا و دفاعها بشكل كامل بدون التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك كان واضحا للجانب الأمريكي أن الدول الأوروبية ليست لديها القدرة الكافية على ضمان أمنها ودفاعها من أي تهديد عسكري خارجي وخاصة في مواجهة التهديد السوفيتي أثناء فترة الحرب الباردة بعد أحداث براغ في عام 1948 وحصار برلين في 1948 واندلاع الحرب في كوريا في بداية عقد الخمسينات أصبح من

¹اراضية ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص:32.

الواضح للدول الغربية وبالأخص دول أوروبا الغربية أن هناك تهديداً أكبر من التهديد الألماني وهو التهديد السوفياتي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في الشرق الشيوعي.

هذه الأحداث دفعت الدول الغربية إلى تعزيز التعاون الدفاعي والعسكري بشكل أكبر للتصدي لهذا التهديد وفي هذا السياق تم توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أبريل 1949 وهي منظمة عسكرية دفاعية تضم دول أوروبية غربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا الهدف الرئيسي للناتو كان تعزيز الأمن و الدفاع المشترك لدولها الأعضاء من خلال التعاون العسكري¹ بهذا تحولت القدرات والصلاحيات فيما يتعلق بالتنسيق الدفاعي والعسكري من منظمة الدفاع الاتحاد الأوروبي الغربي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهذه الخطوة كانت إحدى الخطوات الرئيسية نحو توحيد الجهود الدفاعية والعسكرية في أوروبا وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الغربية وحلفائها الأمريكيين في مواجهة التهديدات السوفياتية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

اقتنعت دول غرب أوروبا بأن السعي إلى تحقيق السلام على أساس العدالة والتعاون الدولي أمر حيوي للحفاظ على المجتمع والحضارة البشرية، وكانوا يؤكدون على اختصاصهم للقيم الروحية والأخلاقية التي تشكل تراثاً مشتركاً لشعوبهم والمصدر الحقيقي للحريات الفردية والحريّة السياسية وسيادة القانون، والتي تعتبر مبدئاً أساسياً لكل ديمقراطية حقيقية وللحفاظ على هذه القيم وتحقيق المزيد منها قررت هذه الدول تعزيز الوحدة بين جميع دول غرب أوروبا ولهذا الغرض قاموا بإنشاء مجلس أوروبا وقد تم توقيع المعاهدات التي شكلت النظام الأساسي لمجلس أوروبا في 5 مايو 1949 في قصر "سانت جيمس (St. James)" في لندن بمشاركة 10 دول وهي بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى إيرلندا وإيطاليا والدنمارك والنرويج والسويد ولقيت هذه المنظمة ترحيباً واسعاً من قبل الرأي العام الأوروبي حيث رُئيت عليها أنها وسيلة يمكن من خلالها التعبير عن مختلف التوجهات السياسية والتطلعات الأساسية لشعوب أوروبا.

¹أدهبي عبد الحكيم، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبريطانيا، مرجع سبق ذكره، ص:49.

وفي الفترة من عام 1949 حتى 1970 انضمت ثماني دول أوروبية أخرى إلى الأعضاء المؤسسين لمجلس أوروبا، وهي اليونان وأيسلندا وتركيا وألمانيا والنمسا وقبرص وسويسرا ومالطا¹.

- إنشاء المجموعة الأوروبية للدفاع: بعد الحرب العالمية الثانية تمت ترتيبات دفاعية وعسكرية جيدة في أوروبا باستثناء مسألة بقاء ألمانيا الغربية خارج هذه الترتيبات، هذا الوضع أقلق الزعماء الأوروبيين حيث كان من الضروري دمج ألمانيا في التحالف الدفاعي الغربي دون أن تثير مخاوف الدول الموقعة على ميثاق بروكسل، فرنسا على وجه الخصوص دائما ما كانت تخشى تنامي قوة ألمانيا نظرا لاجتياحها لفرنسا في عدة مناسبات خلال القرن التاسع عشر و أثناء الحرب العالميتين، لذا سعت فرنسا إلى إيجاد تضامن بين دول غرب أوروبا لتحقيق التوازن بين قواتها وقوة ألمانيا.

جاء اقتراح "روبيرت شومان (Robert Schumann)" ، وزير خارجية فرنسا في 9 مايو 1950 كحلا لهذه المشكلة. هذا الاقتراح تضمن مشروع إنشاء اتحاد للفحم والصلب يتكون من ست دول: إيطاليا وألمانيا وفرنسا ودول فينلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج)، الهدف من هذا المشروع كان دمج صناعة الفحم والصلب تحت إشراف دولي مما يمنع ألمانيا من استخدام هذه الصناعة في أغراض عسكرية كما منح هذا المشروع فرنسا دورا مهما في الرقابة على ألمانيا وتحقيق التوازن بين الدولتين هذا المشروع أيضا وضع الأسس لإنشاء أوروبا الموحدة تحت قيادة فرنسا.

بعد اندلاع حرب كوريا في عام 1950، دعا رئيس وزراء بريطانيا "وينستون تشرشل (Winston Churchill)" إلى فكرة إنشاء جيش أوروبي مشترك، طالبت الولايات المتحدة بإنشاء قوة مشتركة تكون تحت قيادة مركزية وعبر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك عن ضرورة مشاركة ألمانيا في هذا الجيش الأوروبي² مشيرا إلى أن إعادة تسليح ألمانيا ضرورية للدفاع عن غرب أوروبا، قامت الولايات المتحدة

¹حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 42.

²هاشم حسن، حسين هاشم، أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة السياسة الدولية، 2002، ص: 12.

بممارسة ضغوط كبيرة على فرنسا لتحقيق هذا الهدف ورغم رفض فرنسا في البداية إلا أنها بدأت تفكر في الموضوع في 24 أكتوبر 1950.

قدمت فرنسا إقتراحا في 30 أكتوبر 1950 لإنشاء جيش أوروبي غربي أو منظمة دفاع أوروبية تعرف باسم "الجماعة الأوروبية للدفاع" لتجنب إعادة تسليح ألمانيا بشكل منفصل، أصبح هذا الاقتراح معروفا بخطة "رونيه بليمان (René Blein)" ، تضمنت الخطة إنشاء جيش أوروبي مرتبط بمؤسسات سياسية لأوروبا موحدة حيث يتم دمج جميع القوات العسكرية في هيئة مسلحة واحدة تعمل تحت قيادة مركزية كان الهدف الفرنسي الأساسي من وراء هذه المبادرة هو السيطرة على قوة ألمانيا وضمها في إطار تحالف أكبر. بدأت المناقشات حول إنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع في 15 فبراير 1951 في باريس وركزت على دمج القوى الوطنية الأوروبية وتشكيل هيئة قيادية مشتركة لاتخاذ قرارات مهمة.

- إنشاء اتحاد أوروبا الغربية : الخطوات الأولى نحو إنشاء منظمة اتحاد أوروبا الغربية تمثلت في توقيع معاهدة بروكسل بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة في 17 مارس 1948، تضمنت هذه المعاهدة التزاما بالدفاع غير المشروط والمتبادل ضمن ما سمي بالاتحاد الغربي أو الوحدة الغربية. كانت هذه المعاهدة مزودة بهياكل عسكرية مشتركة ونظام دفاع جوي مشترك. تعتبر هذه الهياكل أول تجربة للدفاع الجماعي الدائم في تاريخ أوروبا، هذه المعاهدة أيضا وضعت الأسس لمعاهدة واشنطن في عام 1949 والتي أسست من خلالها منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" والتي شملت دول اتحاد أوروبا الغربية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وإيطاليا والنرويج والدنمارك وأيسلندا وفي عام 1952 انضمت اليونان وتركيا إلى هذا التحالف².

بدأت هياكل الدفاع الدائمة التابعة للناتو تتكون بشكل أفضل ابتداء من عام 1950 وتزامن ذلك مع ظهور تهديدات إقليمية ودولية مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا وبرلين في عام 1948 وبداية الحرب الكورية في عام 1950 هذه الأحداث دفعت دول الاتحاد بروكسل إلى التعاون داخل التحالف في 9 مايو 1950 قدم وزير الخارجية الفرنسي "روبيرت شومان (Robert Schumann)" اقتراحا واسعا لتوسيع التكامل الأوروبي

في مجال الدفاع والأمن، هذا الاقتراح حظي بترحيب من قبل الدول الأوروبية وأعطى دفعة قوية لمسار التكامل في مجال الدفاع الأوروبي وكانت واحدة من الأسباب التي دفعت بهذا الاقتراح هي بداية الحرب الكورية في يونيو 1950 والضغط الأمريكية على الحكومة الفرنسية لإعادة تسليح ألمانيا الغربية على الرغم من توقيع معظم الدول على هذه الاتفاقية فشل هذا الاقتراح بعد رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليه في أغسطس 1954 للخروج من هذا المأزق حاولت بريطانيا في سبتمبر 1954 الترويج لفكرة توسيع التكامل الأوروبي في مجال الأمن و الدفاع دون استبعاد ألمانيا الغربية هذه المرة، تم تعديل معاهدة بروكسل في عام 1954 وتم إدراج أربع بروتوكولات إضافية في باريس، ثلاثة من هذه البروتوكولات أطلق عليها اسم "بروتوكولات باريس" وأدت إلى توسيع عضوية المعاهدة لتشمل إيطاليا وألمانيا الاتحادية تضمنت هذه البروتوكولات أي مالية واجتماعية ودفاعية أسهمت بشكل كبير في تعزيز مسار التكامل الأوروبي وتعزيز العلاقات بين بريطانيا وأوروبا الغربية¹.

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (منظمة الأمن والتعاون الأوروبية): انطلقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 3 يونيو 1973، وكانت في البداية تعرف باسم "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)" تم عقد هذا المؤتمر في هلسنكي، فنلندا، بعد خمس سنوات من الاستعدادات وتحسين العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي فيما عرف بفترة "الانفتاح"، شارك في المؤتمر ممثلون عن جميع دول أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد السوفيتي، تم توقيع اتفاقية المؤتمر في 1 أغسطس 1975 في مؤتمر قمة عقد في هلسنكي 1994.

تم تغيير اسم المؤتمر إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومقرها في فيينا يعتقد أن المنظمة ليست متمتعاً بالشخصية القانونية المستقلة، حيث لا تعتمد على معاهدات دولية مثل المنظمات

¹أدهبي عبد الحكيم، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبريطانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

الدولية الأخرى، بدلا من ذلك تقوم المنظمة على التعاون التشاوري غير التعاقدى بين الدول الأعضاء تحول المؤتمر بمرور الوقت إلى منظمة وقد بني على عدة نصوص رئيسية:

إعلان سياسي لتعزيز التعاون بين الشرق والغرب في العصر الجديد ثم إعلان بمناسبة مرور 50 عاما على الحرب العالمية الثانية وأخيرا ميثاق حسن السلوك السياسي والعسكري الذي يتعلق بسلوك الدول الأعضاء في مجال الأمن حتى عام 2018 بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 57 دولة وشملت دولا من أوروبا والشرق الأوسط¹

تهدف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مواجهة الأزمات الناشئة بسبب انتهاء الحرب الباردة وحل النزاعات بين الدول الأعضاء وتعزيز مفهوم الأمن الأوروبي بشكل شامل، وذلك من خلال ضبط التسلح والتصويت بالتوافق.

تعتبر المنظمة أيضا أداة مهمة للتنبيه المبكر والوقاية من النزاعات تتضمن أهدافها العامة:

- مواجهة الأزمات الناشئة بسبب انتهاء الحرب الباردة.
- حل النزاعات بين الدول الأعضاء بشكل سلمي.
- تعزيز مفهوم الأمن الأوروبي بشكل شامل من خلال ضبط التسلح.

بدأ التعاون السياسي الأوروبي في السبعينيات من القرن العشرين بهدف زيادة تأثير الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية وذلك بعد فشل محاولات تحقيق الاتحاد السياسي في الخمسينيات والستينيات تزامنت هذه المبادرات مع تغييرات في القيادة الفرنسية بعد رحيل "الجنرال ديغول (Charles de Gaulle)" عن رئاسة فرنسا في أبريل 1969 مما فتح الباب أمام المملكة المتحدة لتقديم طلب عضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع احتمالية قبوله.

¹ عماد جاد، الحلف الاطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهداف، مصر، 1998، ص: 13.

كما أصبح من الممكن أيضا إعادة طرح مشروع فوشيه الذي كان يهدف إلى تعزيز دور أوروبا السياسي في العالم دون الالتزام بمبدأ الجماعة الاتحاد شاملة لجميع الدول الأعضاء.

واستجاب الرئيس الفرنسي الجديد "جورج بومبيدو (George Pompeo)" ووزير خارجيته "موريس شومان (Maurice Schuman)" لهذا التحدي بتقديم مبادرة لاقت ترحيبا وموافقة جميع الدول الأعضاء تم تكليف مجموعة من المسؤولين الأوروبيين بإعداد تقرير حول كيفية تأسيس نظام جديد للتعاون في مجال السياسة الخارجية وهذه اللجنة عرفت باللجنة السياسية للمجموعة السياسية الأوروبية على الرغم من عدم إكمال التقرير قبل نهاية الرئاسة البلجيكية في يوليو 1970، إلا أنه تم تقديمه أمام مؤتمر وزراء الخارجية في أكتوبر 1970 بلوكسمبورغ.

وبناء على ذلك أصبح هذا التقرير معروفا رسميا باسم "تقرير لوكسمبورغ"¹ على الرغم من أهدافه المتواضعة، إلا أن تقرير لوكسمبورغ في أكتوبر 1970 كان نقطة انطلاق للتعاون السياسي، حيث أكد على ضرورة تعزيز التعاون السياسي الأوروبي، تم إنشاء تقرير لوكسمبورغ هيئة للتشاور السياسي داخل مؤتمر الوزراء أو رؤساء الدول بالإضافة إلى هيئة التشاور السياسي التي تم إقرارها من خلال تقرير كوبنهاغن في عام 1973، وقد فرض مبدأ التشاور قبل اتخاذ القرارات بين الدول الأعضاء في مسائل السياسة الخارجية، تطور التعاون السياسي مع مرور الوقت ومع القمم الرئاسية المتعاقبة، في عام 1986 تم تضمين التعاون السياسي رسميا في نصوص حقوقية مع اعتماد القانون الموحد، وعلى عكس المحاولات السابقة للاتحاد السياسي.

كان التعاون السياسي الأوروبي غير مقنن وغير منظم، حيث لم يعتمد على معاهدات ولم يكن لديه هيكل أو مؤسسات وكان منفصلا تماما عن الهيكل الرسمي للمجموعة الأوروبية وكان ذلك نتيجة لاستبعاد قضايا الأمن والدفاع من جدول أعماله.

¹ Christopher Hill and Karen E Smith, European Foreign Policy, Routledge, London, 2003 , p-p:74-75.

المطلب الثاني: الأمن والدفاع الأوروبي مع معاهدة ماستريخت

1- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي PESC :

يمكننا القول إنه في السابق ظهرت مصالح متنوعة بين الدول الأوروبية فرنسا كانت تتميز بقطاعها الزراعي القوي في حين كانت ألمانيا تبرز كقوة صناعية عملاقة أما الدول الصغيرة في أوروبا كانت تخشى من أن تفقد تأثيرها وسيادتها خارج الاتحاد الأوروبي الجديد، سواء من خلال التهميش أو الاستبعاد وفي الوقت نفسه كانت دول شرق أوروبا تخشى من تأثير الاتحاد السوفيتي على أنظمتها السياسية والديمقراطية لذا وجدت كل هذه الأطراف مصلحة في تشكيل كتل أوروبية موحد وعملوا جميعا نحو الانضمام إلى الجماعة الأوروبية بدءا من تأسيس جماعة الفحم والصلب في عام 1951 وصولا إلى توقيع معاهدة ماستريخت في عام 1992 التي أدت إلى تحول الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بترتيبات تدريجية متعددة¹.

تم توقيع معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993 هذه المعاهدة أسست الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية في مجالات الاقتصاد والشؤون العالمية وضمت المعاهدة سياسة أمنية وخارجية مشتركة للاتحاد، كما ان معاهدة امستردام عام 1997 كانت مكملة لهذا المشروع وعملت على تعزيز عملية الدمج بين دول أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي وقد وضع الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أهدافا وغايات للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تتضمن²:

¹إيمان عامر، الظروف التاريخية التي ساهمت في نشأة وتأسيس الاتحاد الأوروبي، مجلة "وقائع تاريخية"، ع: 19، يناير 2022، ص: 526 .

²حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، ع: الأول، 2009، ص-ص: 622-623.

في المقدمة الخاصة به يعلن الموقعون على هذا الاتفاق عزمهم تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة بما في ذلك تطوير تدريجي لسياسة دفاع مشتركة، قد تؤدي إلى دفاع مشترك، وفقا لأحكام المادة 17 بهدف تعزيز هوية أوروبا واستقلالها من أجل تعزيز السلام والأمان والتقدم في أوروبا، تنص معاهدة ماسترخت على هذا النحو وفي إطار مؤسسي فريد الاتحاد الأوروبي هيكلًا يستند إلى ثلاثة أعمدة تشكل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة العمود الثاني لهذا الهيكل هذه السياسة المشتركة التي تعتبر بعدا جديدا في بناء الاتحاد الأوروبي تحتوي على عناصر دمج ولكنها تحتفظ بقواعد تشغيل تشبه إلى حد كبير الآليات الحكومية البيئية وتختلف عن تلك التي تحكم العمود الأول (الشؤون المجتمعية) وتكون أقرب إلى تلك التي تحكم العمود الثالث (العدالة والشؤون الداخلية).

تتميز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بأنها تغطي جميع المجالات بما في ذلك تحديد سياسة دفاع مشتركة ليس فقط يطلع الدول الأعضاء بعضهم ببعض ويتشاورون في المجلس بشأن أي مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية ولكنهم أيضا يتحققون من تطابق سياستهم الوطنية مع المواقف المشتركة التي يدافعون عنها في إطار المنظمات والمؤتمرات الدولية، لا يجوز لدولة أن تنفصل عن الموقف المشترك بعد الآن أخيرا تم إنشاء آلية قانونية جديدة بالإضافة إلى الموقف المشترك الذي يتيح توجيه واستخدام موارد مالية من الاتحاد.

أما الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كما هو محدد في المواد الموجودة في العنوان الخامس من معاهدة ماسترخت هي كالتالي:

- تطوير وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد.
- تعزيز أمان الاتحاد ودوله الأعضاء بجميع أشكاله.
- الحفاظ على السلام وتعزيز الأمان الدولي وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الوثيقة النهائية لهلسنكي وأهداف ميثاق باريس.

- تعزيز التعاون الدولي.¹

بموجب معاهدة ماستريخت توجب على الاتحاد الأوروبي العمل على مستويين لتحقيق الأهداف المذكورة في سياسته الخارجية :

أ- المستوى الأول: يتضمن العمل المشترك والموحد في التعامل مع العلاقات الخارجية والمشكلات التي تشمل مصالح مشتركة لدول الاتحاد الأعضاء وذلك من أجل ضمان تنسيق فعال بينها وتحقيق وحدة في السياسات والمواقف الخارجية.

ب- أما المستوى الثاني: فهو يشمل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الوحدة في المنظمات الدولية يعني ذلك أن الاتحاد الأوروبي يسعى للعمل مع الدول الأعضاء داخل هذه المنظمات الدولية بشكل موحد وملزم بغية تعزيز تأثيره وتمثيل موحد لمصالحه في المجتمع الدولي، هذا النهج يهدف إلى تعزيز قوة الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية وتحقيق أهدافه الخارجية بشكل أفضل من خلال توحيد الجهود والمواقف بين دول الاتحاد الأعضاء.²

فتحت معاهدة ماستريخت الباب أمام بناء سياسة أمنية مشتركة وهذه الجوانب الجديدة لم تكن موجودة في نصوص الجماعة الأوروبية السابقة قبل معاهدة ماستريخت حيث كان هناك انتقادات توجه نحو التعاون السياسي الأوروبي بسبب اعتماده على التنسيق العسكري الذي كان يقدمه حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن مع تزايد التوترات والخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قرر الاتحاد الأوروبي السعي إلى استقلالية أكبر في مجال السياسة الأمنية وعدم الاعتماد بشكل كامل على المبادرات العسكرية الأمريكية وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي لتطوير سياسته الأمنية والدفاعية الخاصة به بما في ذلك تطوير وسائل القوة العسكرية المشتركة على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أنشأ اتحاد أوروبا الغربية في

¹République française Ministère des Affaires étrangères, Service de la politique étrangère et de sécurité commune, Août 2006, p:11.

² نور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجاً، دراسات دولية، العدد: 39، ص: 72.

عام 1948 لتنسيق الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية إلا أن هذا الاتحاد كان يفتقر إلى توجيهات دقيقة بخصوص هذه القضايا ومع تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية تغير تركيز الاتحاد وتحولت بنوده إلى أهداف أخرى غير الجوانب الدفاعية.

بالتالي يمكن القول أن معاهدة ماستريخت قامت بوضع أسس لبناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة تهدف إلى تحقيق الاستقلالية الأوروبية في مجال الأمن والدفاع وتجاوز التبعية السابقة لمبادرات الحلف الأمريكي¹.

2- السياسة الامنية الاوروبية للدفاع والأمن PESD :

معاهدة ماستريخت (التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1993) حددت لأول مرة هدف تنفيذ "سياسة خارجية وأمن مشترك للاتحاد الأوروبي"²، اما بالنسبة للقدرات الأمنية والدفاعية، فقد حدث تغيير جذري في معادلة الأمن الأوروبي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء التهديد الرئيسي للأمن الأوروبي المشترك بالإضافة إلى ذلك اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا بالتوسع شرقا لاستضافة الدول الراغبة في الانضمام من منطقة وسط وشرق أوروبا مع اعلان توقيع معاهدة ماستريخت تم توجيه الجهود نحو إنشاء إطار دفاعي لأوروبا الموحدة لمواجهة هذه التحولات الجديدة، تم التأكيد على أهمية تطوير هوية دفاعية أوروبية تمنح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مصداقية كافية هذا الإجراء من شأنه تمكين الاتحاد الأوروبي من أداء دور أكبر على الساحة الدولية خاصة أن دول أوروبا تمتلك قدرات عسكرية كبيرة بما في ذلك دولتين نوويتين من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن³.

¹ معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود و الفرص)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص: 126 .

² Léonce Bekemans, The Idea of Europe: Identity-building from a Historical Perspective, International Academic Publishers Peter Lang, Brussels, Berlin, Bern, Frankfurt am Main, New York, Oxford, Wien, 2012.

³ رشا عدنان حمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية (2006-1990)، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة حوثة، 2007، ص-ص: 56-57.

يعني ذلك إعلان القدرة على التنفيذ الذي تم إصداره خلال قمة لايبكين كان خطوة تأكيدية لهذه الجهود المبذولة يبين أن الجهود التي بدأت في ماستريخت أثمرت عن تأسيس قدرة فعالة للعمل العسكري داخل الاتحاد الأوروبي من الناحية العملية إعلان القدرة على التنفيذ يعني ببساطة أن الاتحاد مستعد الآن للقيادة في عمليات إدارة الأزمات هذا يعني أن لديه "قدرة عملية مستقلة مدعومة بقوات عسكرية موثوقة وأن لديه وسيلة لاتخاذ قرار باستخدام هذه القوة وأنه مستعد للقيام بذلك للتعامل مع الأزمات الدولية وفقا لما صرح به المجلس الأوروبي في كولونيا ومن المهم أن نفهم أن هذا لا يعني بالضرورة أن الاتحاد مستعد للتدخل في كل أمر ولا يعني أنه سيقوم بذلك تلقائيا بل سيتم اتخاذ القرار بناء على حاجة وتقدير الوضع الدولي¹.

بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 أصبح لاتحاد غرب أوروبا دورا رئيسيا في تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي

نصت المعاهدة على العلاقة القانونية بين اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي من جهة وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى وشارك اتحاد غرب أوروبا بشكل فعال في أحداث البوسنة بما في ذلك مشاركته مع حلف شمال الأطلسي في فرض حظر بحري وإدارة مدينة موستار جنوب البوسنة لان اتحاد غرب أوروبا يعتبر الجناح العسكري للاتحاد الأوروبي ونصت المادة 04 في معاهدة ماستريخت على دوره بشكل أساسي في تطوير وتنفيذ القرارات والمهام الخاصة بالاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع².

قام الاتحاد الأوروبي بخطوة مهمة نحو إنشاء سياسة خارجية موحدة من خلال تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية يمثل المفوضية الأوروبية، خافيير سولانا من إسبانيا وكان أول من تم تعيينه في هذا المنصب، بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح واضحا أنه يجب على الاتحاد الأوروبي التركيز على قضايا

¹ JAVIER SOLANA, LA POLITIQUE EUROPEENNE DE SECURITEET DE DEFENSE (PESD) EST DEVENUE OPÉRATIONNELLE, publié par La Revue du Marché commun et de l'Union européenne, avril 2002, p: 01.

² مسعودي مراد، السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد خاص، 2022، ص: 637.

الأمن والدفاع ضمن حلف شمال الأطلسي ومعاهدة ماستريخت عام 1993 أكدت هذا الهدف كجزء أساسي من تحقيق الوحدة الأوروبية¹.

على الرغم من تلقي المعاهدة لانتقادات بسبب عدم توفر وسائل قوة عسكرية مشتركة بين الدول الأعضاء علاوة على ذلك طرحت تساؤلات حول قدراتها الفعلية على تحقيق الأهداف الأمنية والدفاعية المشتركة لذلك تم ادماجها بمعاهدة امستردام 1999 والتي جاءت مكملة لبنود الأمن والدفاع الاوروبي التي وردت مع معاهدة ماستريخت التي تم بواسطتها تعزيز التعاون في مجال الأمن والدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي هذه المعاهدة أنشأت هيئة الأمن والدفاع الأوروبية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن معاهدة ماستريخت لم تنشئ قوة عسكرية أوروبية موحدة إلا أنها وفرت الإطار اللازم للتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات مثل التخطيط للأزمات وإدارة الأزمات والتعاون العسكري .

3- ملامح الهوية الأوروبية للدفاع والأمن:

الأحداث الدولية في أوروبا أكدت أهمية تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن نظرا للأزمات الأمنية والدفاعية التي شهدتها الاتحاد الأوروبي، أزمة البوسنة كشفت عن ضعف البنية الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي والتدخل اللاحق لحلف الناتو أثناء إدارة الأزمة تسلط الضوء على هذا الضعف.

هذا التدخل الناتو تم اعتباره فشلا استراتيجيا بواسطة الجنرال "جون كوت (Jhon Cote)" والباحث "هاسنر (Hassner)" بسبب المجازر التي حدثت والتي تسبب فيها العدوان الصربي وفشل المؤسسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة.

في هذا السياق أكد الجنرال جون كوت على ضرورة أن يكون للأوروبيين القدرة على حل الأزمات الداخلية بشكل مستقل دون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة الأمريكية، إعلان روما في عام 1984

¹ مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، المنارة، المجلد 13، العدد: 4، 2007، ص: 18.

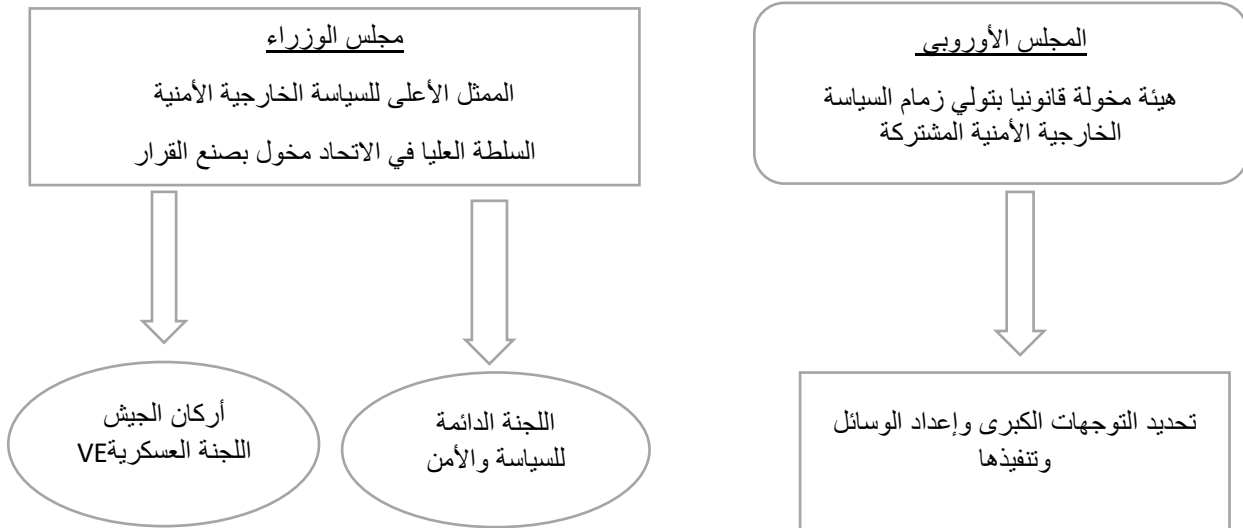
كان البداية لتطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن وهدف إلى توحيد سياسات الدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي.

قد أسهمت مبادرة "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" التي طرحت في قمة حلف الناتو في مدريد في عام 1997 في تعزيز التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والناتو وتعزيز التنسيق بينهما في مجالات متعددة¹.

كان هناك مجموعة من المبادرات لتعزيز الهوية الأوروبية للدفاع والأمن مثل تفعيل قدرات الحلفاء العسكرية وتطوير الهوية الأوروبية داخل حلف الناتو وقد دعا رئيس الحكومة البريطانية آنذاك إلى ضرورة دمج الصناعات العسكرية وتعزيز التعاون بين الدول الأوروبية في مجال الدفاع والأمن. تهدف هذه الجهود إلى تطوير هوية أمنية ودفاعية أوروبية محددة تعزز التعاون مع الشركاء الأمريكيين وحلف الناتو في مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والأسلحة النووية والتلوث البيئي والجريمة المنظمة دون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة.

الشكل رقم 01: يمثل هيئات ومؤسسات السياسة الأوروبية للدفاع والأمن

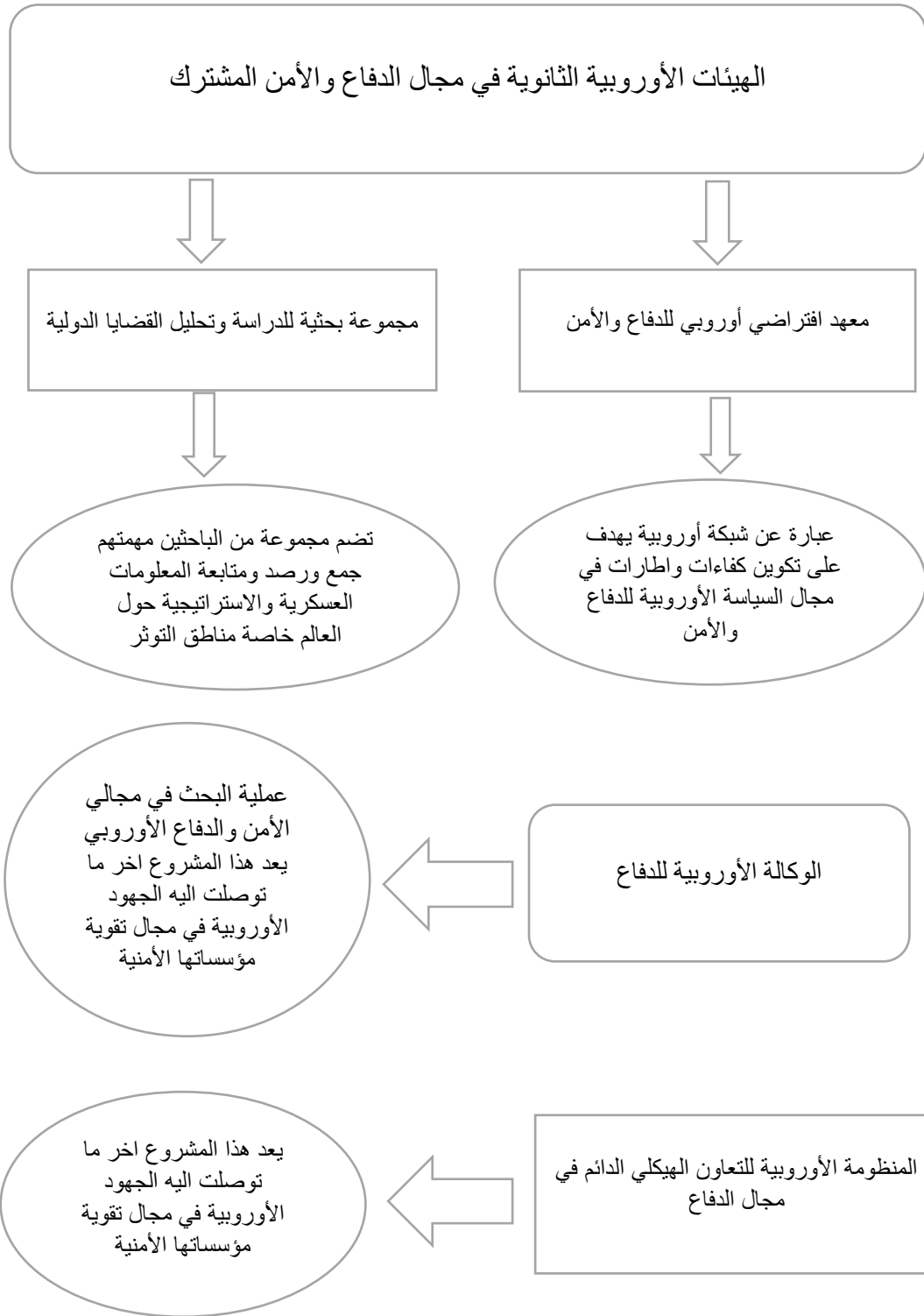
1- الإطار الهيكلي والمؤسسي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن²



¹Marie François LÉBOUZ, Fabrice Belaich et autres, Le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers : conflits et convergences, Belgique, 2000, p-p: 138-139

² حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع: 1، مجلد: 25، دمشق، 2009، ص-ص: 629-630.

2- الهيئات الأوروبية¹



¹ عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الألماني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

المبحث الثالث: تطور السياسة الأمنية الأوروبية

المفهوم الأوروبي للأمن التقليدي هو جزء أساسي من السياسة الأمنية والدفاعية في القارة الأوروبية يعبر هذا المفهوم عن النهج التقليدي للحفاظ على الأمن الوطني والتصدي للتهديدات العسكرية التقليدية التي تشمل التهديدات من الدول الأخرى والنزاعات المحتملة بين الدول وتعتبر مسألة الأمن الأوروبي ضمن حدود الأمن الموسع أحد أهم التحديات والمسائل التي تواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في العصر الحالي والذي يشير إلى فهم أوسع للأمن يتجاوز الأمان التقليدي.

المطلب الأول: الأمن الأوروبي ضمن حدود الأمن التقليدي

مفهوم الأمن يعتمد تقليدياً على معيارين أساسيين تتحكم في تصوير هذا المفهوم بناء على سياق الزمن والمصطلحات والمفاهيم المتداولة في الحقبة الزمنية المعنية يتجلى هذان المعياران في طبيعة التحديات التي كانت على الوحدة المرجعية التعامل معها وكيفية هيكلة التعامل مع هذه التحديات سواء كانت تحديات عسكرية أم غير عسكرية.

وبناء على هذا الأساس تمت مراجعة مفهوم الأمن في ضوء تلك الحقبة من منظورين: إما على الصعيدين الدولاتي بين الدول أو الصعيدين الوطني والداخلي داخل الدولة.

وهذا المنظار الذي شكل مفهوم الأمن بكونه مفهوما قومياً ووطنياً حيث تم تضمين النظرة الضيقة للأمن كونها سلسلة من التدابير الهادفة إلى حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وبناء على ذلك تعتبر الدولة هي الوحدة المرجعية في فهم الأمن بمكوناتها، ولذا كان على الدول أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة إلى وجودها واستقلاليتها السياسية بما في ذلك تعزيز القوة العسكرية وإبرام الاتفاقات والتحالفات العسكرية¹.

¹Engelina Johanna Maria Aimée van Rens, "Military Cooperation in Europe From World War Two to the foundation of the Western European Union (WEU)", Masterclass Montesquieu Institute, EU, 5 June 2008, p07.

يعتبر الأمن التقليدي في السياق الأوروبي مفهوما ذو أهمية كبيرة يرتبط بالمحافظة على السيادة الوطنية والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الدول الأعضاء يشمل هذا المفهوم تقييم التهديدات العسكرية التقليدية مثل الهجمات العسكرية الممكنة من قبل الدول الأخرى والاستعداد للدفاع عن الأراضي الوطنية، والحفاظ على القوات المسلحة قادرة على التصدي للتهديدات العسكرية.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية تقتصر أساسا على العسكريين والاستراتيجيين ومع بداية الحرب العالمية الأولى أصبح من الواضح أنه لا يمكن ترك مسائل الأمن بالكامل في أيدي الجنرالات هذا أدى إلى توسيع نطاق دراسات الأمن لتشمل المدنيين.

وفقا للمفكر "ماك سويني(Sweeney Mc)" تطورت دراسات الأمن في أربع مراحل:

1. المرحلة الأولى: بدأت بانتهاء الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى منتصف الخمسينيات كانت هذه المرحلة ترتبط بمفهوم الأمن الجماعي وكانت جزءا من دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.
2. المرحلة الثانية: بدأت منتصف الخمسينيات وشهدت تطورا جديدا في البحث في علم السياسة خلال فترة الحرب الباردة وتطورت المقاربات العلمية لفهم التهديدات واستخدام القوة للدفاع عن مصالح الدولة وتحقيق الأمن وظهرت مصطلحات جديدة مثل "نظام الأمن" و "الأمن الدولي" لتسليط الضوء على تفاعل الدول بينها.
3. المرحلة الثالثة: بدأت في الثمانينيات وشهدت إعادة تقييم المقاربات النظرية السابقة وتطور مفهوم الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية بواسطة علماء مثل "جيبان (Gilpin)" و "كيوهان (Keohane)".
4. المرحلة الرابعة: بعد نهاية الحرب الباردة اتسعت دراسات الأمن لتشمل مجالات أخرى ومجالات متعددة، مما أسهم في تنوع وتعمق البحث في هذا المجال.

هذه الأربع مراحل تمثل تطور دراسات الأمن على مر العقود حيث تم توسيع نطاقها وتطورت المفاهيم والمقاربات النظرية¹.

بعد انتهاء الحرب تعرضت معظم قارة أوروبا للدمار والخراب وصف رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل الحالة بالدمار وبالمأساة البشرية حيث شهدت العديد من المدن الكبرى في وسط وشرق أوروبا مستويات مشابهة من الدمار حيث دمرت معظم المباني في مدن مثل كولونيا ووسلدورف وهامبورج بفعل قصف الحلفاء وتهدم 70% من المباني في وسط فيينا وكانت مدينة وارسو في بولندا أيضا تحت تأثير دمار هائل حيث تم تدميرها بشكل منهجي شارعا بشارع ومنزلا بمنزل.

الحرب تركت آثارا مدمرة في فرنسا واليونان أيضا حيث دمرت خمس مباني حكومية في فرنسا بشكل كلي أو جزئي ولحقت خسائر كبيرة باليونان حتى في بريطانيا العظمى التي لم تتعرض للقصف الألماني بنفس الدرجة تضررت بشكل كبير وفقدت نحو ربع ثروتها القومية².

في تلك الحقبة التاريخية توجهت أوروبا نحو الطرح الواقعي في مجال الأمن والدفاع من خلال تشكيل الاتحادات والاتفاقيات العسكرية بدأ هذا التحول باتفاقية دانكريك التي تم توقيعها في مارس 1947 بين فرنسا وبريطانيا التي ذكرناها سابقا كانت هذه الاتفاقية في البداية تستند إلى افتراض وجود عدو محتمل حيث تم تحديد التهديد الألماني كتهديد محتمل.

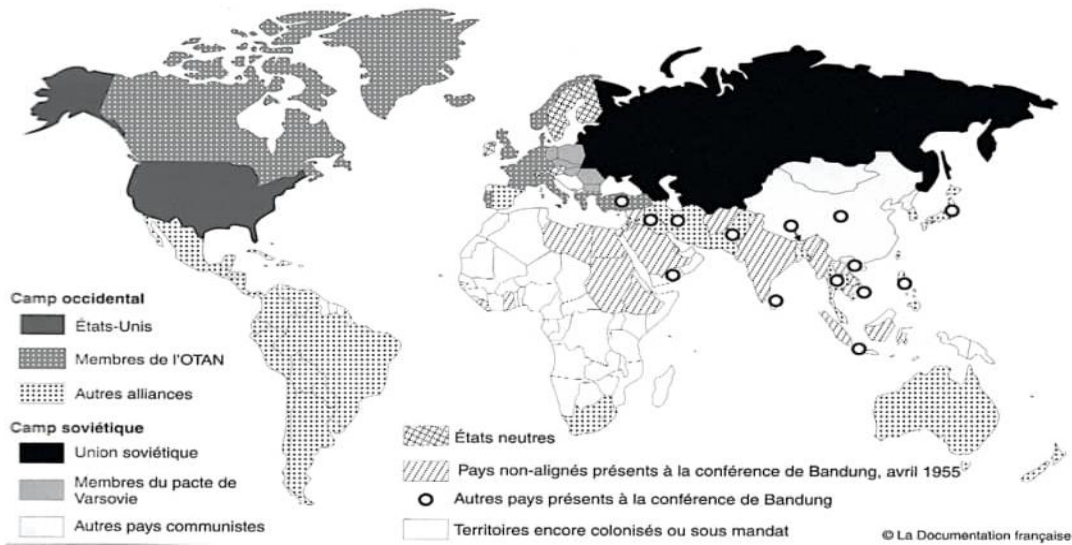
ومع ذلك كان الهدف الرئيسي وراء هذه الاتفاقية بالنسبة للأوروبيين في ذلك الوقت هو التعبئة ضد التهديد الشامل الذي كان يمثله الضعف الاقتصادي والسياسي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تم تطوير هذا التوجه من خلال اتفاقية بروكسل التي تم توقيعها لاحقا والتي أدت إلى تأسيس اتحاد أوروبي غربي في مارس 1948 بمشاركة بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وأطلق عليه اسم "اتفاقيات بروكسل" التي ذكرناها سابقا والتي من خلالها أصبحت النواة الأوروبية الأولى لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

¹د.رضا شوادرة، تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الخامس - جوان 2018، ص-ص. 99-100.

²روبرت جيه ماكمان، ت. محمد فتحي خضر، الحرب الباردة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر، القاهرة، 2014، الطبعة: 1، ص: 12.

وقد نصت هذه الاتفاقية على تشكيل منظمة عسكرية دفاعية أوروبية مكلفة بمهمة الدفاع عن أوروبا ضد التهديدات الخارجية بهذه الخطوة تجسد مفهوم الأمن الجماعي والدفاع الجماعي في أوروبا للمرة الأولى وذلك قبل إقامة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هذا النهج شكل نقطة تحول مهمة في تاريخ أمن أوروبا وساهم في تعزيز التعاون الأوروبي لمواجهة التحديات الأمنية¹.

خريطة رقم 01: تمثل العالم في فترة الحرب الباردة²



خريطة أوروبا في عام 1947 تعكس بشكل جيد التقدم الإقليمي للاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى العودة إلى الحدود سنة 1940 التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر طهران أعلن الاتحاد السوفياتي في يونيو 1945 ضم منطقة روثينيا القارية (الجزء الشرقي من سلوفاكيا) بعد توقيع اتفاق مع حكومة تشيكوسلوفاكيا المعاد تأسيسها.

وبذلك حصلت على حدود مشتركة مع المجر وفي عام 1947 وقعت اتفاقا مع فنلندا يمنحها القاعدة القطبية لبيتسامو وحدودا مع النرويج بالإضافة إلى شمال شرق بروسيا الشرقية بما في ذلك كالينينغراد

¹Mario Laborie Iglesias, " the evolution of concept of security ", Framework Document, N° 05/2011, Madrid Instituto Español de Estudios Estratégicos, juin 2011, p: 02.

² Christian Birebent, Le Chef: une vie pour la Révolution, Grancher, 2006, p: 8.

القديمة كونيجسبرج حيث سارعت إلى إقامة مقر عام لقواعدها البحرية على بحر البلطيق وجود الجيش الأحمر الذي كان بطيئا جدا في الانسحاب كان ميزة لا تنكر لفرض نظم شيوعية في شرق أوروبا هذه الحرب لا تشبه حروبا سابقة فمن يحتل أرضا يفرض نظامه الاجتماعي الخاص العالم كله يفرض نظامه بقدر ما يستطيع جيشه المضي قدما¹.

في السنوات الأولى من تأسيسه أظهر حلف شمال الأطلسي قدرته على التكيف مع التغيير من خلال توسيعه الأول حيث انضمت اليونان وتركيا إليه في عام 1952 مما قوى جبهة الحلف من الجنوب وبعد عامين فقط وصل اتفاق في باريس بشأن انضمام ألمانيا الغربية مما عدل مسار توحيد أوروبا.

وصل تأثير الولايات المتحدة على الحلف إلى ذروته في الخمسينات الفارق الرمزي بين القائد العسكري الأمريكي والأمين العام (السياسي) الأوروبي يعكس التوازن غير المتكافئ في توزيع السلطة بين أوروبا وأمريكا لم يكن من المستغرب أن تشعر بريطانيا بالاستياء لرفضها قيادة أطلنطية أو أن تجعل فرنسا الولايات المتحدة مسؤولة عن خسارتها لإندوشينا في عام 1954 وفي غضون عامين فقط أثار رفض الولايات المتحدة دعم سياسات بريطانيا وفرنسا في قناة السويس غضبا في لندن وباريس.

أما بالنسبة للدول الصغيرة في الحلف فقد أعربت عن استياءها عام 1956 من قبل لجنة الـ "ثلاثة حكماء" (كندي ونرويجي وإيطالي) التي أشارت إلى أن "الأسلوب في اتخاذ القرار بالتوافق" للئاتو كان يطبق بشكل غير منتظم كان تقريرها يهدف إلى تعزيز التماسك الداخلي وتعزيز الاستشارات السياسية.

خلال هذه الفترة وصل التوتر بين الاتحاد السوفيتي وحلف شمال الأطلسي إلى ذروته، في عام 1957 أطلق الاتحاد السوفيتي سبوتنيك "Sputnik" أول قمر صناعي تم وضعه في مدار حول الأرض مما دفع أوروبا إلى الاستفسار عن التزام الولايات المتحدة بشأن دفاعها حيث أشار ذلك إلى أن الولايات المتحدة نفسها ستكون عرضة للهجوم باستخدام الصواريخ الباليستية العابرة للقارات².

¹Stanislas Jcannsson, La guerre froide, Éditions La Découverte, 9 rue Abcl-Hovelaque : Paris, 2002, p.23.

² Lawrence S. KAPLAN, UNE ÉTAPE DE L'HISTOIRE, UNE VISION POUR L'AVENIR, Préambule du Traité de l'Atlantique Nord, 2001. P. 11.

أثناء زيارة "دافيد ب. كاليو (David P. Calleo) " الى باريس ألف كتابا بعنوان "مستقبل أوروبا : البدائل الكبرى" نشر في عام 1965 في هذا الكتاب وصفت أربعة نماذج أساسية: أوروبا الأطلسية للولايات المتحدة وأوروبا الفيدرالية للسوق المشترك وأوروبا الدول القائمة على الاتحادية وأوروبا لا تتبع أي نموذج معين وهي العودة إلى نظام التوازن التقليدي والنسبي الفوضوي للقوى وراء كل هذه النماذج لم يكتشف مصالح مختلفة فقط بل قيم ومثل وأساليب مختلفة للنظر في العالم ماضيه ومستقبله وصرح David قائلا أنه بعد ثلاثين عاما يبدو لي واضحا أن هذه النماذج الأربعة ليس فقط قد نجت وتطورت بل اندمجت لتشكّل الاتحاد الأوروبي الحالي أوروبا لا تزال أطلسية في مجالات هامة مؤسساتها الفيدرالية لم تتوقف عن النمو من الناحية السياسية فهي في المقام الأول أوروبا للدول كما قالها دي جول ولكن من جوانب عديدة لا تزال أوروبا لا تتبع أي نموذج معين إنها مجموعة من الدول المتشنتة التي لا تزال اختياراتها الأساسية مفتوحة الاتحاد الأوروبي الحالي هو نتيجة دمج هذه النماذج المتعددة¹.

خلال فترة الحرب الباردة مال أنصار النموذج العقلاني الذين سيطروا على عملية التفكير في مجال العلاقات الدولية إلى تعريف دراسات الأمن بشكل ضيق حيث يتم التركيز بشكل أساسي على قضايا الأمن العسكري وأمن الدولة تمثل "الأمن الوطني" مفهوم التصور المثالي للأمن ويتم استخدامه لتقديم إجابات تتناسب مع التهديدات الأمنية في عالم مهيم بالقطبية الثنائية ومع ذلك في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي شهدت تغيرا نظريا هاما في كيفية التفكير في مفهوم الأمن ودراسته وتطبيقه قاد ذلك ستيفن م. والت إلى وصف هذه الفترة بأنها "نهضة الدراسات الأمنية" مشيرا إلى التطور الكبير في مجال العلاقات الدولية خلال هذه الفترة تركزت النقاشات الفكرية والسياسية حول توسيع حقل الدراسات الأمنية وتعميقه مما أدى إلى تجديد النهج والتفكير في كيفية فهم الأمان ومعالجة التحديات الأمنية².

¹David P. Calleo, *L'Union européenne et la fin de la guerre froide*, Les Cahiers du CERI ,N° 10 - 1994, p: 6-7.

²سليم قسوم، *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ط:1، ص:07.

امتازت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى حد كبير في سعي الدول الأوروبية الى تحقيق مصالحها الضيقة في مقاربة واقعية تقليدية تجعل من السعي لاكتساب اكبر قدر من القوة امرا مشروعاً بل والهدف الاساسي الذي تسعى لتحقيقه الدولة كوحدة وحيدة للتحليل بالتالي فإن الدول الأوروبية اختبرت حالة من انعدام الثقة والفوضى والدمار دفعت الدول الى تبني ميزان القوى تارة والدخول في احلاف عسكرية تارة اخرى بغية ضمان اكبر درجة من امنها خاصة في ضل الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا بالتالي فإن السياسة الامنية الأوروبية في هاته الفترة كانت سياسة فردية قطرية خاصة بكل دولة على حدى ضمن مقاربة أمنية ضيقة.

المطلب الثاني: الأمن الأوروبي في إطار الأمن الموسع

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهر الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى جديدة على الساحة الدولية ومع تبني دول أوروبا الشرقية لأيدولوجية جديدة تتعارض مع قيم ومفاهيم الدول الغربية، بدأ تشكيل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 1949 كتحول كبير في السياق الجيوسياسي لأوروبا، بدأ الحلف بعضوية الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وفرنسا و بلجيكا و الدنمارك و آيسلندا و إيطاليا و لوكسمبورغ و هولندا و النرويج و البرتغال، وهم دول تقع على ضفاف المحيط الأطلسي، وفي عام 1952 انضمت تركيا واليونان إلى الحلف وفي عام 1955 انضمت ألمانيا الاتحادية (ثم عادت للانضمام بعد اتحادها مع ألمانيا الشرقية في 1990) واسبانيا في 1981 وجمهورية التشيك والمجر وبولندا في 1999 وفي عام 2004 انضمت بلغاريا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا في أكبر عمليات انضمام في تاريخ الحلف وفي عام 2009 انضمت كرواتيا والبانيا ليصبح عدد أعضاء الحلف 28 دولة في عام 1966 انسحبت فرنسا مؤقتاً من التنظيم العسكري للحلف مع الاحتفاظ بعضويتها فيه ومن ثم عادت في عام 1996 للمشاركة الكاملة في التنظيم العسكري للحلف.

شكل تشكيل حلف الناتو تطورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية حيث أصبح بإمكان الولايات المتحدة ولأول مرة في زمن السلم عقد اتفاقات عسكرية خارج إطار القارة الأمريكية باستناد إلى المادة 51 من

ميثاق الأمم المتحدة¹ التي تسمح للدول بالدفاع عن أنفسها بشكل فردي أو بالتعاون مع دول أخرى تلك التحولات أسهمت بشكل كبير في تغيير البيئة الأمنية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ويمكن تلمس هذا التغيير في عدة نواحي مهمة:

- اختفاء الانقسامات والتناقضات: تمثلت أولى تلك التحولات في اختفاء الانقسامات والتناقضات السياسية والأيدولوجية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تشوب الأمن الأوروبي وهذا الانقسام كان السبب المباشر في وجود مؤسسات دفاعية لكل معسكر مثل حلف شمال الأطلسي.

- التحسن الأمني في غرب أوروبا: عندما اختفت المواجهة العسكرية التقليدية والنوية مع الشرق بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي شهدت دول غرب أوروبا تحسنا كبيرا في الوضع الأمني ولم تعد روسيا الاتحادية تمثل التهديد الفعلي الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي للأمن الأوروبي هذا لأن اهتمام روسيا تحول نحو قضاياها الداخلية.

- تبادل المدركات الأمنية: تغيرت المدركات الأمنية في أوروبا بشكل كبير لم تعد تلك المدركات مرتبطة بالاستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف، مثل مفاهيم الردع والدفاع والاحتواء بل أصبحت تقوم على أسس سياسية وأخلاقية مثل استخدام الوسائل السلمية لحل مشاكل الأمن الأوروبي والتخلي عن سياسات التسلح، وتعزيز العلاقات والتعاون بين الشرق والغرب، ومعالجة مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في وسط وشرق أوروبا².

هذه التغييرات الكبيرة في البيئة الأمنية الأوروبية أسهمت في تعزيز الاستقرار وتقديم أفضل فرص السلام في القارة الأوروبية بعد عقود من التوتر والانقسام الدفاع الجماعي يعتبر مهمة محورية لحلف شمال الأطلسي بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن ومع ذلك، شهد النظام الدولي تحولات كبيرة مما أدى إلى تراجع واضح في هذه الجانب وتحديدًا في مجال الدفاع الجماعي ضد أعداء معينين مسبقًا يأتي هذا

¹طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد: 46، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، ص: 132.

²نزار اسماعيل الحبالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2003، ط: 1، ص: 41.

التراجع في إطار محاولة الحلف مواكبة التغيرات التي خلفتها البيئة الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وكما تكشف هذه البيئة المعروفة بـ"بيئة ما بعد الحرب الباردة" عن ظهور تهديدات جديدة للأمن الأوروبي الأطلسي وهكذا اعتبرها الحلف وتأتي هذه التهديدات من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاط الحلف وفقا للمادة السادسة من اتفاقية واشنطن التي تشمل "أوروبا وشمال الأطنطي"¹.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت تحولات كبيرة في سياسة الأمن والدفاع في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إحدى هذه التحولات تتعلق بالنفقات العسكرية حيث بدأت الدول الأعضاء في الناتو بالنظر في خفض الإنفاق العسكري بشكل كبير، نظرا لانخفاض مستوى التهديد الذي كان يبرر إنفاقا أعلى ومع ذلك، بدأت هناك منافسات واختلافات فيما يتعلق بالسياسات والأولويات الاستراتيجية داخل الناتو حيث تناقش الولايات المتحدة و أوروبا سياساتهما الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة والتي دفعت الى تحول حلف الناتو ليعمل على توسيع نطاق مهامه خارج منطقتة التقليدية وبالتحديد في المناطق مثل الخليج الفارسي وآسيا هذا التحول يهدف إلى جعل الناتو تنظيما عالميا وهو نهج يختلف عن المنطق التقليدي الذي ساد خلال الحرب الباردة.

إذا تم تبني هذا النهج فإن الناتو سيواجه تحديات كبيرة في القرن الحادي والعشرين وستكون هناك حاجة إلى إعادة تعريف السياسات الأمنية والاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات الجديدة².

في النظام الدولي السابق لحادثة 11 سبتمبر وسقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1991 كانت الدول هي اللاعب الرئيسي وتركزت قضاياها على الصراعات والتعاون بين الدول أما النظام العالمي الحالي فقد تطور بشكل كبير ليشمل العالم بأسره وأصبح لدى الفاعلين العالميين سواء كانوا دولا كبيرة أو شركات عالمية أو منظمات دولية تأثير كبير وقد أصبحت القضايا العالمية تتعلق بجميع جوانب الحياة بفضل التكنولوجيا المتقدمة التي تقلل من الحواجز الزمنية والمكانية وتفتح آفاقا غير محدودة لحركة الأفراد والجماعات

¹فتحي عمران الصويجي الدويهي، أثر المتغيرات الدولية في العقيدة الاستراتيجية للحلف شمال الأطنطي بعد الحرب الباردة، المجلد: 06، ع: 2، 2015، ص: 255.

²جلة سمايل، حلف الناتو وجدل البقاء والتوسع بعد نهاية الحرب الباردة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 20 - جوان 2018، ص: 185.

والشركات والتنظيمات السرية والإرهابية وهذا يعني تغييرا كبيرا في طبيعة العلاقات بين هؤلاء الفاعلين وتغيرا في أنماط التهديد ومصادره مما يتطلب سياسات واستراتيجيات مختلفة للتعامل مع هذا النظام سواء كان ذلك في سياق الصراع أو التعاون¹.

أضف إلى ذلك تهديد الهجرة غير الشرعية التي تشكل شمال إفريقيا ممرا أساسيا لها نحو أوروبا وزيادة السكان في الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، فتمو سكان هذه الدول بنسبة تفوق 2.24% مقابل 60.5% في دول أوروبا ومع ذلك لم تتمكن هذه الدول من تحقيق تنمية متناسبة مما أدى إلى هجرة سكانها بشكل غير شرعي إلى الدول الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، حيث فرضت الدول الأوروبية قوانين صارمة لمنح التأشيرات.

كما تمثل الهجرة غير الشرعية من الحدود الشرقية لأوروبا تحديا آخر المهاجرون يستغلون تراخي إجراءات الأمن في دول أوروبا الشرقية للوصول إلى أوروبا الغربية وخاصة من خلال الحدود التركية تعتبر تركيا بوابة رئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا سواء من الاتحاد السوفياتي السابق أو من المنطقة العربية بالنظر إلى ذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي الهجرة غير الشرعية تهديدا كبيرا لأمنه واستقراره الاجتماعي وقد اتخذ تدابير متعددة لمراقبة الحدود البحرية والبرية وكذلك لدعم دول المنبع من خلال تقديم المساعدة الأمنية والإعانات المالية إضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات بين الوحدات الأمنية لضمان نجاح الاستراتيجيات الأمنية² تحاول أوروبا كمركب آمني التكيف مع أنواع التهديدات الجديدة الغير تماثلية والعبارة للقرارات زيادة على ذلك طفت بعد الحرب الباردة فواعل جديدة مؤثرة في العلاقات الدولية واحتكرت نوعا ما نسبة من القوة على حد تعبير "جوزيف ناي (Joseph Ney)" فيما سماه بتوزيع القوة وانتشارها مما أدى بالدول الأوروبية إلى تجاوز الفضاء الأوروبي لحماية مصالحها وأمنها خارج حدودها الطبيعية

¹مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، ط: 1، 2008، ع: 129، ص: 21.

²حميد رامي، الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي في ظل التهديدات الامنية الجديدة " فترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم الدراسات الدولية، 2019/2020، ص: 125.

عبر الحروب الوقائية ضد الجماعات المتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة دون اقضاء مقاربة التنمية التي تتمثل في مسعاها الى مساعدة الحكومات الهشة عبر مشاريع تنمية لخلق بيئة للفرص والعمل بدل بيئة خصبة لانتشار التهديدات الأمنية خاصة الأغلفة المالية التي توفرها الدول الاوروبية لبعض الدول في سبيل ادماج المهاجرين الغير شرعيين وتعتبر مقاربة أمنية شاملة بالمقارنة مع تلك التي كان يتبناها المركب الأمني الاوروبي سابقا.

جدول رقم 02: يوضح المفهوم التقليدي والحديث للأمن من منظور أوروبي

<p>في هذه المرحلة كانت اوروبا في مستتق الحرب والصراع</p>	<p>قبل لحرب العالمية الثانية</p>	<p>الأمن الأوروبي ضمن حدود الأمن التقليدي</p>	<p>السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة</p>
<p>كانت اوروبا مسرحا للحرب العالمية الثانية التي كبدتها خسائر مادية وبشرية كبيرة</p>	<p>بعد الحرب العلمية الثانية</p>		
<p>كانت اوروبا مسرحا للصراع بين المعسكرين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الامريكية</p>	<p>في الحرب الباردة</p>		
<p>اتفاقية ماستريخت التي تعتبر النواة الأولى لسياسة أمنية موسعة تشمل جميع الابعاد بمفهومه الموسع</p>	<p>بعد الحرب الباردة</p>	<p>الأمن الأوروبي ضمن حدود الأمن الموسع</p>	

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل الأول :

تمثل الهوية الأمنية الأوروبية جملة التفاعلات والجهود الرامية لبناء رؤية وعقيدة أمنية مشتركة بين دول الاتحاد محاولة بذلك تجاوز الهويات والمصالح الضيقة لتكوين ردود فعل تحظى بالاجتماع تجاه القضايا والأزمات الخارجية من جهة والتعامل الجماعي مع مختلف التهديدات في إطارها التماثلي (الدولاتي) عبر اتفاقيات الدفاع المشترك ضد اي عدوان تلك المتعلقة بالإجراءات والاستراتيجيات لمواجهة اخطار الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية كتهديد يمتد تأثيره ليشمل عدة أبعاد أمنية اخرى.

ولعل من أهم الاشكاليات التي تحول دون تحقيق وحدة الهوية الأمنية الأوروبية تلك المتعلقة بالتنوع الثقافي واختلاف المصالح والأهداف والتوجهات الامنية والسياسية الداخلية وانعدام الاجتماع التام تجاه التحديات والأزمات الخارجية الدولية، كما تصطم الهوية الامنية الاوروبية أحيانا مفاهيم التوازن والاستقلالية والسيادة والأمن القطري.

خرجت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية بحالة مزرية تكبدت خلالها خسائر مادية ومعنوية كبيرة بعد ان كانت ساحة الصراع الرئيسية في الحرب وسادت في نفس الوقت حالة الشك والريبة بين الدول من شبح الاطماع التوسعية، لكن سرعان ما بزغت بادرة امل حملتها معاهدة ماستريخت في طياتها مع اعلان السياسة الاقتصادية، والأمنية الخارجية المشتركة بعد ان أدركت الدول الاوروبية انه يجب تبني صيغة مشتركة للتخلص من سطوة الدول الكبرى بعد ما عانتها من صراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية الذي حد من تأثيرها واستقلاليتها.

أرست معاهدة ماستريخت 1992 أسس السياسة الأمنية الخارجية الأوروبية فاعتبرت اللبنة الأولى لتشكيل عقيدة دفاع واستراتيجيات أمنية موحدة رسختها معاهدة امستردام بعد ذلك لتكون مؤهلة للتعامل مع معطيات الأمن الموسع الذي تجاوز مرحلة الأمن الدولاتي والعسكري لمقاربة أمنية اشمل تستوعب وتتكيف مع الفواعل الجديدة وابعاد الأمن الشامل ومستجدات طبيعة التهديدات العابرة للقارات كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية التي تتطلب جهودا كبيرة وتنسيقا أمنيا على مستوى عال الدرجة، ذلك ان الهجرة الغير شرعية يمتد تأثيرها سلبا وانعكاساتها على شتى الأبعاد الأمنية الأخرى.

الفصل الثاني: السياسة الأمنية

للاتحاد الأوروبي

تعتبر السياسة الأمنية الأوروبية أحد الجوانب الحيوية في تشكيل مستقبل القارة الأوروبية وتجمع هذه السياسة بين الجهود المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن والاستقرار داخل حدودها وتعزيز تعاونها لمواجهة التحديات الأمنية العالمية بفعالية. تأتي أهمية هذه السياسة من التوازن بين الحفاظ على سيادة واستقلالية الدول الأعضاء وبناء آليات تعاون قوية تعزز من قدرتها على التصدي للتهديدات المشتركة وتعزز السياسة الأمنية الأوروبية أيضا بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل الناتو والأمم المتحدة لتحقيق استقرار إقليمي ودولي في مجملها تمثل السياسة الأمنية الأوروبية محاولة جادة للتعامل مع التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه القارة الأوروبية من خلال التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة على التصدي للتهديدات المشتركة والحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة وما وراءها سوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث أولها مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تشكل العمود الفقري لهذا الاتحاد السياسي والاقتصادي البارز.

تأسس الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التعاون والتكامل بين دول أوروبا وتحقيق الاستقرار والسلام وتعزيز الاقتصاد والسوق المشتركة وتضم مؤسسات الاتحاد الأوروبي مجموعة من الهياكل التي تعكس التوازن والتعاون بين الدول الأعضاء وتعمل على تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات بينما المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة الأمنية الأوروبية على أنها موضوع مهم يشمل مجموعة من الأبعاد والمرتكزات التي تشكل الأساس للجهود المبذولة لضمان الاستقرار والأمن في القارة الأوروبية.

وتجمع هذه الأبعاد والمرتكزات بين التعاون والتكامل لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة بشكل فعال أما المبحث الثالث تطرقنا الى تحديات السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي حيث تواجه القارة الأوروبية تحديات أمنية معقدة ومتنوعة تطرح تحديات على استقرارها وأمانها.

المبحث الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يؤمن أنصار الليبرالية الجديدة مثل "Lamor Charles" بوجود فرص لتحقيق الأمن الجماعي في ظل الفوضى ولكنهم يؤمنون أن هذا يتطلب إطارا مؤسسيا متوازنا للدول والمؤسسات غير الدولية ويعتبرون أن عملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة وبالتوسع في

مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل المصلحة الجماعية يتم قبول تسوية داخل إطار مؤسسي يمكن من خلاله حل المنازعات بشكل سلمي وتحقيق الأمن الجماعي وهذا يعكس التركيز الزائد الذي توليه الليبرالية الجديدة لبناء المؤسسات بشكل أكبر من اهتمام الليبرالية التقليدية نفسها¹.

تعد مؤسسات الاتحاد الاوروبي هي الأساس الذي يقوم عليه تكوين وتنظيم العمل السياسي والقرارات داخل الاتحاد وتمتاز هذه المؤسسات بانها نتاج تطور طويل ومعقد يهدف الى تحقيق التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء وضمان تحقيق الاهداف المشتركة تعمل هذه المؤسسات بموجب مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات وتساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي والسياسي للقارة الاوروبية وتتألف مؤسسات الاتحاد الاوروبي من عدة هيئات رئيسية تؤدي أدوارا محددة تساهم في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

المطلب الأول: المجلس الأوروبي

يمارس المجلس الأوروبي دوره كمنتدى للحوار وجهاز للتنسيق بين حكومات الدول المتساوية في السيادة اما في الحالة الثانية يمارس دوره باعتباره مجلسا تابعا لما نصت عليه اتفاقية روما باعتباره مجلسا للجماعات الأوروبية ولكن على مستوى القمة اما بالنسبة لتشكيل المجلس فقد نص الاعلان على ان المجلس الاوروبي يضم رؤساء الدول والحكومات ورئيس المفوضية الأوروبية يساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية².

يمثل مجلس الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويتألف من الوزراء القوميين المسؤولين عن "الاقتصاد الصحة، التوظيف...".

يكلف المجلس بدراسة وتعديل والتصويت على التشريعات الأوروبية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي بالاتفاق بين هاتين المؤسستين لإجراء ما لدخول حيز التنفيذ³.

¹ وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، المجلد: 42، ع. 01، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، جميع الحقوق محفوظة لعمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية، 2015، ص. 108
² محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص-ص: 542

³Élections européennes à vous de compris, TROIS principales institutions dans l'Union européenne, Service de presse Direction des médias, 4-7 juin 2009, p.1.

مجلس الوزراء هو الهيئة التشريعية للاتحاد الأوروبي الذي يتكون من وزراء الدول الخمس العشرة المجتمعين حسب مجال اختصاصهم لاعتماد مقترحات القوانين والتوجيهات والأنظمة التي تعدها الهيئة الأوروبية بالإضافة إلى هذه المؤسسات هناك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق وجميع مقترحات السياسة (الأوراق البيضاء أو الأوراق الخضراء) وتعرض القوانين على هذه اللجان لإبداء رأي البرلمان والمفوضية.

تتكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من ممثلين عن العمال والشركات والمزارعين في كل بلد في حين أن لجنة المناطق هي صوت البلديات والإدارات والمناطق في أوروبا بشكل عام وجميعهم منتخبون إقليميون أو إداريون أو منتخبو البلدية¹ ويلعب دورا مهم الى جانب محكمة العدل الأوروبية الذي تضمن التطبيق السليم للمعاهدات وتشريعات المجتمع.

-أدوار ووظائف المجلس الأوروبي:

المهمة الموكلة في البداية إلى المجلس الأوروبي : هي تحديد التوجهات الاستراتيجية وتوفير الزخم السياسي التي أظهر المجلس أنه الأكثر كفاءة تأديتها فكان المجلس الأوروبي يضع جدول أعمال الاتحاد منذ أكثر من 25 عاما وعلى وجه الخصوص منذ أن تجاوز الاتحاد الأوروبي المهام المنصوص عليها في المعاهدات الأصلية كما لم تأخذ مبادرة حاسمة دون موافقته في كل المشاريع حتى لو جاءت المقترحات الأولى رسميا من المفوضية الثنائية الفرنسية الألمانية البنلوكس (BENELUX) أو دول الأعضاء الأخرى في مجالات النشاط الجديدة مثل محاربة الإرهاب (روما ، ديسمبر 1975).

التقدم على طريق اتحاد السياسة النقدية (هانوفر، يونيو 1988) أو التنسيق المفتوح للسياسة الاقتصادية (لشبونة ، مارس 2000)².

¹Jacques Auger, L'Union européenne et quelques aspects institutionnels, Traité de Maastricht Benoît-Jean Bernard Telescope, avril 1997, volume 4, numéro 1, p. 3-4.

²Jean-Claude ZARKA, INSTITUTIONS DE L'UNION 15 FICHES SUR LES INSTITUTIONS EUROPÉENNE, Gualino Lextenso, 3em édition, 2021-2022, p. 07.

كما يقوم المجلس بعدة مهام أخرى وهي:

- يعتمد القرارات الرئيسية الأساسية للمنظمة وعمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى.
- يحدد الأهداف والتوجهات العامة بما في ذلك المسائل التي لها آثار دفاعية.
- يفحص كل عام وضع التوظيف في الاتحاد الأوروبي ويعتمد موضوع الاستنتاجات على أساس التقرير السنوي المشترك للجنة المهمة والمجلس.
- يتدخل في مجال السياسة الاقتصادية استنادا لتقرير المجلس الذي يناقش التوجهات الرئيسية للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تم منحه صلاحيات جديدة بموجب معاهدة لشبونة تفويض المجلس بالتصرف بالأغلبية المؤهلة فيتعين رئيس المجلس الأوروبي والممثل الأعلى لاتحاد الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.
- اقتراح المرشح لمنصب الرئاسة لانتخابه لعضوية البرلمان الأوروبي من المفوضية.
- إنشاء نظام التناوب لاختيار أعضاء اللجنة.
- وضع قائمة بتشكيلات مجلس الإدارة غير تلك المنصوص عليها في المعاهدات وهي تتبنى قوانين تشريعية (أنظمة، توجيهات، ... إلخ) أكثر من غيرها غالبا في "قرار مشترك" مع البرلمان الأوروبي¹.
- يساهم في تنسيق سياسات الدول الأعضاء هذا هو الحال، على سبيل المثال : في الأمور الاقتصادية.
- تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على أساس المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي وضعها المجلس الأوروبي.
- تبرم الاتفاقيات الدولية نيابة عن الاتحاد.
- يقرر مع البرلمان الأوروبي ميزانية الاتحاد².

¹Union européenne, Le Conseil européen Le Conseil Deux institutions dans l'action européenne, SEPTEMBRE 2013, Luxembourg, p. 07.

²Philippe de Schoutheete et Helen Wallace, LE CONSEIL EUROPÉEN, Notre Europe, Etudes et recherches N°19 ,Septembre 2002, p.13.

المطلب الثاني: البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي هو مؤسسة الاتحاد الأوروبي المنتخبة بطريقة ديمقراطية مباشرة بالتالي تعتبر الأكثر حساسية في الرأي العام، يتكون من 704 عضو¹ ينتخبهم المواطنون الأوروبيون كل خمس سنوات يعمل البرلمان دوراً ضرورياً في مناقشة تطوير السياسات مثل لجنة البيئة ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة التنمية التي تقترح وتعتمد تعديلات على مقترحات الهيئة التي ستصبح فيما بعد قوانين لكل اقتراح يتم تعيين مقرر لكل اقتراح وكل مجموعة ترشح "مقرري الظل" - أعضاء البرلمان الأوروبي الذين ينسقون مواقفهم في شكل مجموعات نصية.

البرلمان الأوروبي أداة تسمح للجمهور "بممارسة الضغوط يمكن أن تتخذ هذه الضغوط شكل الأسئلة والتقارير أو جلسات الاستماع وينتمي معظم أعضاء البرلمان الأوروبي إلى جماعة سياسية ووفد وطني تجمع المجموعات بين الأحزاب على مستوى الاتحاد الأوروبي بأفكار مماثلة على سبيل المثال مجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي يجمع بين الأحزاب الاشتراكية الوطنية بالرغم من انه ليست كل المجموعات أيديولوجية متجانسة قد تكون هناك اختلافات في المناصب المتعلقة ببلد منشأ أعضاء البرلمان الأوروبي فعلى سبيل المثال شمال أوروبا أكثر ملاءمة للتجارة الحرة من جنوب أوروبا. البرلمان الأوروبي لديه سبع مجموعات سياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين الخضر (الأحزاب البيئية) هم الأكثر متجانسة أيديولوجياً إنهم متماسكون للغاية في أصواتهم ومن ناحية أخرى الاشتراكيون أو المحافظون منقسمون أكثر حسب بلدهم الأصلي².

¹ أهم المؤسسات الأوروبية ومهامها، من موقع: <https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/mwssat>

alathad-alawrwby-wmhmatha-fy-lmht-sryt.2023

²L'UNION EUROPÉENNE EN BREF, les origines de l'union européenne-la publication a été réalisée avec l'aide du programme Life de l'Union européenne et de la Fondation Ford, 2021 AVRIL, p.4.

- وظائف البرلمان الأوروبي:

البرلمان الأوروبي مخول لممارسة ثلاث سلطات: التشريعية والميزانية والسيطرة السياسية على المؤسسات الأوروبية الأخرى¹ حيث يساهم في تطوير التشريعات الأوروبية وإدارة الاتحاد الأوروبي بالتشارك مع المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي يطور التفكير في المشاكل المجتمعية يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بالتصويت الشعبي مباشرة بما يتناسب وعدد المقاعد لكل دولة عضو مع عدد سكان كل بلد مما يعني أن البلدان الكبيرة لديها عدد أكبر من المقاعد².

تختلف الثقافة السياسية للبرلمان الأوروبي عن ثقافة المجلس في اجتماعاته العلنية والتصويت بالأغلبية البسيطة وعادة ما يصوت أعضائه حسب المجموعة الحزبية التي ينتمون إليها لا حسب الدولة الاعضاء ولقد تطور الدور التشريعي من محض التشاور في البداية الى إجراء التعاون الذي أقره القانون الموحد والقرار المشترك الذي نصت عليه معاهدة "ماستريخت" وتم توسيعه في معاهدة "أمستردام" من نطاقه حتى صار نطاقه يسري على الأغلبية العظمى من التشريعات بعد صيغته الجديدة "الإجراء التشريعي العادي" كما تعطي معاهدة لشبونة للبرلمان حقوقا متساوية مع المجلس فيما يتعلق بالموافقة على الميزانية بأكملها والرقابة على مجال الزراعة وله حق الرقابة على مجالات كالزراعة، بالإضافة إلى تدقيق أنشطة المفوضية الإدارية والمالية ومنح الموافقة او الرفض على الميزانية بناء على تقرير ديوان المحاسبة الاوروبي يتقاسم البرلمان السلطة مع المجلس فيما يخص غالبية التشريعات فقد أثبت أنه اجدر من المجلس على الرقابة على المفوضية لذا يمكننا قول إن البرلمان قطع أكثر شوطا كبيرا في ممارسة وظائف سن التشريعات والرقابة على السلطة التنفيذية³.

¹صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الاوروبي واختصاصاتها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد1، العراق، 2016، ص: 15.

²Julie Lécuyer, l'influence de l'Allemagne dans l'intégration des pays d'Europe centrale et orientale au sein de l'union européenne mémoire présenté comme exigence parti elle de la maîtrise en science politique, université du Québec à Montréal, juillet 2007,p.33.

³جون بيندر، سايمون أشروود، ت. خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، جميع الحقوق محفوظة للناشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط. الأولى 2015، القاهرة، ص-ص: 41-50.

المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية

تتكون المفوضية الأوروبية من 28 مفوض بمن فيهم رئيس المؤسسة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ونائب للشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية والسياسة الأمنية يقع مقرها في بروكسل Bruxelles مدة الولاية خمس سنوات مع الأخذ بالاعتبار انتخابات البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي الذي يتصف بأغلبية مؤهلة فيقترح على البرلمان مرشحا لمنصب رئيس المفوضية وبدوره ينتخب هذا المرشح من قبل البرلمان بأغلبية أعضائه بالاشتراك مع مجلس الاتحاد الأوروبي وباتفاق مشترك مع الرئيس المنتخب يتبنى قائمة الشخصيات الأخرى التي يقترح تعيينها أعضاء اللجنة.

من جهة أخرى تعتبر المفوضية الأوروبية مؤسسة مختلطة تجمع كل من مميزات الإدارة والمهام التنفيذية وتتكون من هيئة مكونة بدورها من 28 مفوضا يشكلون الجناح السياسي فيما يتكون الجناح الإداري من المديرات والخدمات العامة كل مفوض مسؤول عن واحد أو أكثر من الرؤساء التنفيذيين فيما يلي قائمة المناصب والمحافظ التي تشكل هيكل المؤسسة:

- الرئيس من ضمن مهامه التحسينات التنظيمية وإدارة العلاقات بين المؤسسات.
- النائب الأول للرئيس يسهر على سيادة القانون وميثاق الحقوق الأساسية.
- نائب رئيس المفوضية الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.
- نائب الرئيس لشؤون الميزانية والموارد البشرية.
- نائب رئيس السوق الرقمية الموحدة.
- نائب رئيس اتحاد الطاقة.
- نائب رئيس الاتحاد الأوروبي والحوار الاجتماعي.
- نائب الرئيس للتشغيل والنمو والاستثمار والتنافسية.
- الاقتصاد والمجتمع الرقمي.
- المكلف بسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسيع.
- المكلف بالتجارة.

- التعاون الدولي والتنمية.
- العمل من أجل الطاقة والمناخ.
- البيئة والشؤون البحرية ومصايد الأسماك.
- الصحة والسلامة الغذائية.
- الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة.
- العمالة والشؤون الاجتماعية والمهارات وتنقل اليد العاملة.
- الشؤون الاقتصادية والمالية والضرائب والجمارك والمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات.
- الزراعة والتنمية الريفية.
- الاستقرار المالي والخدمات المالية وأسواق رأس المال والنقل.
- السوق الداخلية والصناعة وريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- العدل والمساواة بين الجنسين.
- التعليم والثقافة والشباب والرياضة.
- السياسة الإقليمية والمنافسة.
- البحث والعلوم والابتكار¹.

❖ نطاق سلطة المفوضية الأوروبية:

المفوضية الأوروبية مهمتها تنفيذ وإدارة الاتحاد الأوروبي إضافة إلى مجال التشريع الأصلي ثم يتم تحويل مخرجاتها إلى البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في سبيل مهمة تنفذ قراراتهم المرتبطة بإدارة السياسات المشتركة كما هو الحال في مجال السياسة الزراعية المشتركة أو السياسة الإقليمية للاتحاد

¹ Antoine Daratos, L'UNION EUROPÉENNE Présentation générale, Lire et Écrire Communauté française, NOVEMBRE 2015, Bruxelles, Belgique, p.6

الأوروبي¹ فالمفوضية الأوروبية هي المؤسسة المسؤولة عن تمثيل المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي أعضائها لا يمثلون حكومة بلدهم الأصلي كما تعتبر الوصي على المعاهدات ولها سلطة المبادرة في العملية التشريعية الى جانب ذلك تعتبر الهيئة التنفيذية التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتفاوض على الاتفاقيات في إطار علاقات الخارج.

تمنح المعاهدات المفوضية سلطات تنفيذ واسعة النطاق لضمان تحقيق الأهداف المشتركة التي تم تحديدها وأبرزها الأداء السليم للسوق الموحدة والاتحاد الاقتصادي والنقدي مراقبة قواعد المنافسة وإدارة ميزانية الاتحاد الأوروبي وتنفيذ جميع القوانين المعتمدة من قبل هيئات صنع القرار (المشرع والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي) بشكل منتظم يمنح المفوضية صلاحيات تنفيذية جديدة لتنفيذ السياسات والقوانين الأوروبية وممارسة المفوضية لصلاحياتها التنفيذية يخضع لسيطرة الدول الأعضاء.

تقترح المفوضية أيضا ميزانية الاتحاد الأوروبي وتديرها بعد اعتمادها من قبل البرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي كما أنها تدير مختلف صناديق الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير التكنولوجي².

❖ وظائف المفوضية الأوروبية:

وتعنى بأربع وظائف ومهام ضرورية:

1- تقدم مقترحات تشريعية إلى البرلمان والمجلس: أي بمعنى أصح اقتراح أحكام جديدة تشريعية تمنح المفوضية حق المبادرة في إطار معاهدة الاتحاد الأوروبي فهي المسؤولة عن صياغة الوثائق الجديدة في التشريع الأوروبي والتي تقدم إلى البرلمان وإلى المجلس والتي تهدف هذه للدفاع عن مصالح الاتحاد الأوروبي ومواطنيه لا مصالح بلدان أو قطاعات معينة.

¹Confédération suisse, département fédéral des affaires étrangères, L'Union européenne, Europe, Janvier 2023, p.5.

²Chambre des salariés Luxembourg, Les institutions et organes de l'Union européenne, 1 Mai 2014, 18 rue Auguste Lumière L-1950 Luxembourg, p.12.

يجب على اللجنة التعرف على الوضع والعراقيل التي تشهدها أوروبا قبل صياغة الاقتراح بالاشتراك الدائم مع هئتين :

أ. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: والتي تتكون من ممثلي (أصحاب العمل والاتحادات).

ب. لجنة الأقاليم: المكونة من ممثلي (السلطات الإقليمية والمحلية).

2- تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي: المتعلقة بالميزانية بصفتها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي والمسؤولة عن إدارة وتنفيذ الميزانية والسياسات والبرامج المعتمدة من طرف البرلمان والمجلس مع ضرورة إشراف ديوان المحاسبة فالبرلمان لا يمنح المفوضية إبراء ذمة تنفيذ الميزانية الا إذا اقتنع بالتقرير السنوي الذي يقدمه ديوان المحاسبة.

3- تطبيق القانون الأوروبي: اللجنة هي بالمعنى الأصح تعتبر الوصي على المعاهدات الى جانب محكمة العدل في سبيل تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي بشكل صحيح على جميع الدول الأعضاء اما في حالة ما إذا ثبت في حق دولة عضو انتهاكها القانون فإن المفوضية تتخذ إجراءات لتصحيح الوضع ما يسمى (اجراء التعدي) وهو اجراء مبدئي يتم من خلاله إخطار الحكومة الرسمية بمخالفة القانون وتحديد مدة يتم فيها إنظارها للتبرير في حالة ما إذا فشلت في التبرير تحال القضية المحكمة العدل المخولة بفرض الغرامات والعقوبات الملزمة لأعضاء ومؤسسات الإتحاد الأوروبي.

4- تمثيل الاتحاد الأوروبي: على الساحة الدولية والشؤون الخارجية التي تندرج ضمن صلاحيات الممثل الأعلى لاتحاد أعمال الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالتقاطع مع مجالات أخرى من العمل الخارجي مثل السياسة التجارية والمساعدات الإنسانية وتمثل المفوضية الأوروبية الممثل الرسمي لـ 27 دولة عضو للتحدث بصوت واحد في المحافل والملتقيات الدولية كمنظمة تجارة عالمية¹.

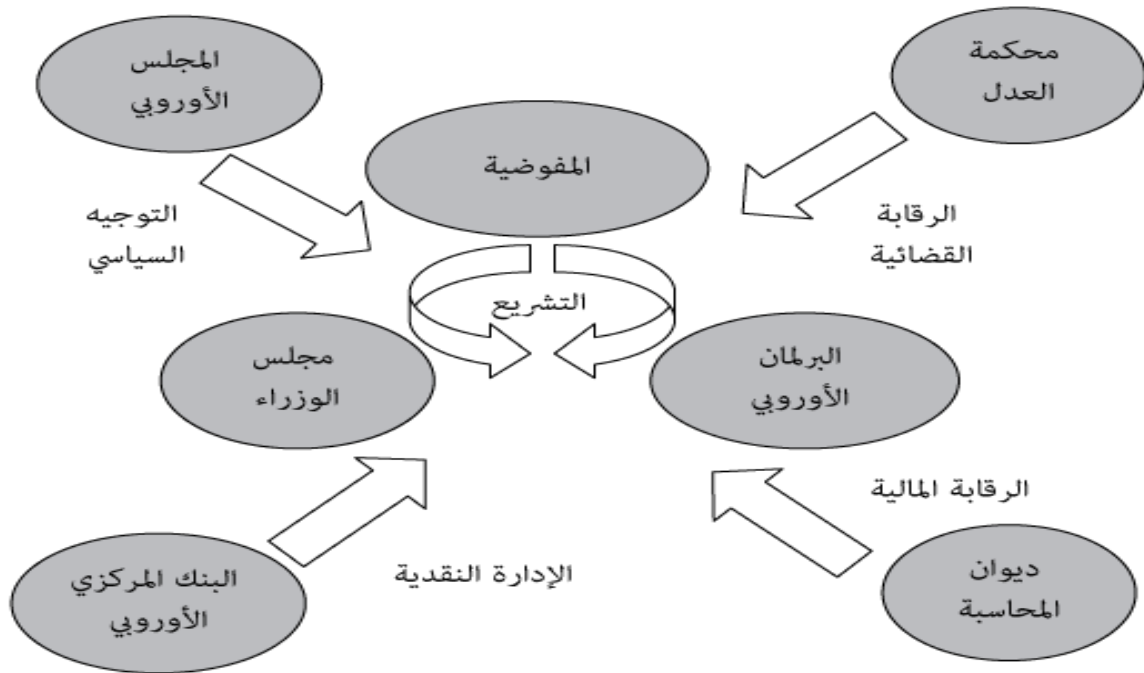
¹Guide des institutions européennes à l'usage des citoyens, Comment fonctionne l'Union européenne ? C O M P R E N D R E L E S P O L I T I Q U E S D E L'UNION EUROPÉENNE, Office des publications de l'Union européenne, 2013, Luxembourg, p.p. 20- 21.

وبطريقة اوضح تقوم المفوضية الأوروبية على:

- التشريع: المفوضية تلعب دورا حيويا في صياغة السياسات والمقترحات التشريعية ويتمثل هذا في إعداد مشاريع القوانين والسياسات وطرحها أمام مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل مجلس الوزراء وهذا يساهم في تقديم الأفكار والمبادرات التي تدعم عملية التكامل الأوروبي.
- التنفيذ: المفوضية تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات والقوانين التي تمر بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي تضطلع بدور تنفيذي مهم لضمان تنفيذ القرارات والمحافظة على اتساق التطبيق عبر الدول الأعضاء.
- المتابعة والرقابة: تقوم المفوضية بمراقبة التنفيذ والامتثال للاتفاقيات والقرارات الأوروبية إذا كان هناك مخالفات من قبل الدول الأعضاء أو الكيانات الأخرى يمكنها تقديم القضايا إلى المحكمة الأوروبية وفرض عقوبات إذا لزم الأمر.
- الوساطة: المفوضية تعمل كوسيط بين الدول الأعضاء وبين مختلف المصالح والمجموعات داخل الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تحقيق التوازن والتفاهم بين الأطراف المختلفة وتعزيز التعاون والتضامن داخل الاتحاد الأوروبي إذا المفوضية الأوروبية تعتبر هيئة تنفيذية مستقلة ومؤسسة رئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي وهي تعمل على تعزيز التكامل وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من دون أن تتلقى تعليمات مباشرة منهم¹.

¹ بيسيوني هشام عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومية المركزية للاتحاد الأوروبي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:123.

مخطط رقم 02: مؤسسات الاتحاد الاوروبي



المصدر: hindawi.org

بالإضافة الى أهم مؤسسات الاتحاد الاوروبي المذكورة سابقا يوجد مؤسسات اخرى نذكرها كالتالي:

1- محكمة العدل الأوروبي :

محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) تعد الساحة القضائية للاتحاد الأوروبي وتضم محكمة العدل الأوروبية (ECJ) والمحكمة العامة وبعض المحاكم المختصة هذه المحاكم تتعامل مع النزاعات المتعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي وتهدف إلى تفسير وتطبيق هذا القانون بتساو في جميع دول الاتحاد وتعتبر الجهة القضائية العليا وتتألف من 28 قاضيا يمثل كل دولة عضو قاضيا واحدا تعمل المحكمة ككيان جماعي وتصدر أحكامها بالتوافق ولا تسمح بآراء فردية بالإضافة إلى القضاة في محكمة العدل الأوروبية هناك 11 محاميا دفاعا عن الجنرالات يقدمون آراء منطقية لمساعدة المحكمة في اتخاذ قراراتها يعين محامي عام واحد لكل قضية ورغم أن آراؤه ليست ملزمة إلزاما إلا أنها تحمل وزنا كبيرا ويشترط أن يتمتع القضاة والمحامون العامون في محكمة العدل الأوروبية بمؤهلات استثنائية ليتم تعيينهم بالتوافق بين حكومات الدول

الأعضاء ويمكن تجديد تعيينهم ويجب أن يكونوا مستقلين تماما وغير منخرطين في أي نشاط إداري أو سياسي وتمنعهم قواعد الاستقلالية من ممارسة أي مهنة مأجورة أو غير مأجورة¹.

محكمة العدل الأوروبية هي أحد أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من أنها ليست لها دور مباشر في صنع القرارات ووضع السياسات إلا أن صلاحياتها في تفسير المعاهدات مكنتها من اتخاذ قرارات تؤثر في بعض الحالات على تطور الاتحاد الأوروبي بشكل كبير.

تقع مقر محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ وهي تضم قاض واحد من كل دولة عضو إلى جانب ثمانية محامين عامين تتمثل مهمتهم في تقديم آراء مستقلة في جميع القضايا المطروحة أمام المحكمة على الرغم من أن كل دولة عضو ترسل قاضيا إلى المحكمة يفترض أن يكونوا محايدين في آرائهم ويجلبون خبراتهم القانونية الوطنية.

تعمل المحكمة على ضمان احترام مبادئ المعاهدات عند تفسير وتطبيق قانون الاتحاد الأوروبي وبالتالي فهي المسؤولة عن تجنب التناقضات القانونية بين دول الاتحاد تلعب المفوضية الأوروبية عادة بالوصي على المعاهدات إلا أن دور محكمة العدل الأوروبية يتمثل في ضمان تنفيذ هذه المبادئ وفهمها بشكل دقيق بوصفها الهيئة القانونية العليا في الاتحاد الأوروبي تلعب محكمة العدل الأوروبية دورا مهما في تشكيل هوية الاتحاد وتطوير قانونه².

البنك المركزي الأوروبي هو جهة مستقلة تعنى بإدارة العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي اليورو تأسس بموجب معاهدة لشبونة ويقع مقره في فرانكفورت ألمانيا مهمته الأساسية هي الحفاظ على قوة الشراء لليورو واستقرار الأسعار في منطقة اليورو التي تضم 17 دولة تبنت اليورو منذ عام 1999 يمثل ديوان المحاسبة دورا كبيرا ويتكون من 28 عضوا يمثلون دول الاتحاد الأوروبي يسهم في ضمان فعالية وشفافية عمل

¹سهم ركنية، الإتحاد الأوروبي والسياسات الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022-2023، ص27.

²Smith, J, (2019), Developments in Social Services, Policy and Legislation in Ireland, The European Union and its Institutions. The Journal of Developments in Social Services, Policy, and Legislation, 47(3), 4-5.

ميزانية الاتحاد يقوم بإعداد تقرير تدقيق سنوي للميزانية ويقدم "إعلان تأكيد" لتقدير تنفيذها هذا الإعلان يهدف إلى تقديم وجهة نظر مستقلة حول الأموال المنفقة وتسجيلها وفقا للقوانين الأوروبية.

تواجه ديوان المحاسبة تحديات في تقديم إعلان إيجابي بسبب مختلف الانتقادات والمزاعم المتعلقة بالاحتيايل والأخطاء في تنفيذ ميزانية الاتحاد الأوروبي هناك حاجة لإجراءات إصلاحية لتحسين الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى ذلك المحكمة المعنية بمساعدة البرلمان والمجلس الأوروبي في تنفيذ الميزانية وتقديم تقارير عن برامج الإنفاق المعنية كما يمكنها أيضا تقديم ملاحظات وآراء حول مسائل محددة حسب الطلب¹.

2- مجلس الوزراء :

مجلس الاتحاد الأوروبي المعروف أيضا بـ "مجلس الوزراء" يمثل حكومات الدول الأعضاء يكلف مجلس الوزراء بصياغة التشريعات عادة باستناد إلى المقترحات التي تقدمها المفوضية الأوروبية وتعتمد عادة (في معظم الحالات) بموافقة البرلمان الأوروبي يحضر وزراء مختلفون من كل دولة اجتماعات مجلس الوزراء بناء على المواضيع المعنية (على سبيل المثال وزراء الخارجية يجتمعون لمناقشة الشؤون الشرق أوسطية ووزراء الزراعة لمناقشة دعم القطاع الزراعي).

تتخذ معظم القرارات وفق نظام تصويت بالأغلبية المعقدة لكن بعض المجالات مثل السياسة الخارجية والدفاع والضرائب وقبول أعضاء جدد تتطلب الإجماع تتناوب الرئاسة لمجلس الوزراء بين الدول الأعضاء كل ستة أشهر حيث تساعد الدولة الرئيسة في تحديد أولويات جدول الأعمال وتنظيم معظم نشاطات مجلس الوزراء².

في مجلس الوزراء يجتمع ممثلون وزراء من الدول الأعضاء في 9 تشكيلات مختلفة وفقا لقضايا السياسة على سبيل المثال وزراء البيئة يجتمعون لمناقشة تشريعات البيئة ووزراء الاقتصاد يجتمعون لمناقشة السوق

¹Staff of the House of Commons European Scrutiny Committee and the National Parliament Office. *European Union Institutions and Legislation: A Short Guide. * London: House of Commons, 2015, p. 13.

²Congressional Research Service, "The European Union: Questions and Answers», CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Updated February 6/2023, p.2.

الداخلية وزراء الزراعة للسياسة الزراعية المشتركة، يبقى مجلس الوزراء الهيئة التشريعية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من النسبة المتزايدة من المجالات التي يشارك فيها مع البرلمان الأوروبي من خلال "إجراء القرار المشترك" ينمو إجراء القرار المشترك باستمرار مع كل إصلاح للمعاهدة ويقدر أن حوالي 80% من تشريعات الاتحاد الأوروبي يتم تبنيها من خلال هذا الإجراء.

هناك تشكيلات مهمة في مجلس الوزراء مثل مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية (GAERC) حيث يشترك وزراء خارجية الدول الأعضاء ويناقشون العلاقات الخارجية والشؤون العامة. مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (Ecofin) هو تشكيل آخر يناقش مسائل مثل ميزانية الاتحاد الأوروبي انعقد ما يقرب من 100 اجتماع لمجلس الوزراء سنويا ويتبع المجلس الأوروبي وظيفة المحرض والوسيط السياسي لتوجيه الاتحاد نحو التنمية وتحديد المبادئ التوجيهية السياسية يناقش المسائل ذات المنظور الطويل مثل الميزانيات المتعددة السنوات وعمليات التوسع عادة على مستوى المجلس الأوروبي ويمكن أن يعمل أيضا كوسيط سياسي بين تشكيلات مجلس الوزراء خصوصا فيما يتعلق بقضايا قطاعية أفقية¹.

3- لجنة الأقاليم :

صوت الحكومة المحلية تأسست لجنة المناطق (CoR) في عام 1994 وفقا للمعاهدة الأوروبية للاتحاد الأوروبي وتعد هذه اللجنة هيئة استشارية مكونة من ممثلين يمثلون المستويات الإقليمية والمحلية في أوروبا تطلب استشارة مجلس المناطق من قبل الاتحاد الأوروبي قبل اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات الإقليمية والبيئية، تعليم ونقل وجميعها ذات صلة بالسلطات المحلية والإقليمية. تشتمل اللجنة على 317 عضوا حيث يتم توزيعهم تقريبا بناء على حجم سكان دولهم تعكس الأعداد التقريرية للعدد السكاني للدول حيث يتوزع ذلك بالأعداد كالتالي:

¹Edenhofer, Christian, Sebastian Karpas, and Louise van Schaik, *The Ever-Changing Union: An Introduction to the History, Institutions and Decision-Making Processes of the European Union**, CEPS Special Report, Centre for European Policy Studies, January 2009.

- ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة: 24 عضوا.
- بولندا وإسبانيا: 21 عضوا.
- بلجيكا، جمهورية التشيك، اليونان، المجر، هولندا، النمسا، البرتغال، والسويد: 12 عضوا.
- الدنمارك، أيرلندا، ليتوانيا، سلوفاكيا، وفنلندا: 9 أعضاء.
- إستونيا ولاتفيا وسلوفينيا: 7 أعضاء.
- قبرص ولوكسمبورج: 6 أعضاء.
- مالطا: 5 أعضاء.

عند انضمام بلغاريا ورومانيا، سيصل إجمالي أعضاء المجلس إلى 344 عضوا.

تنتخب أعضاء اللجنة من السياسيين المحليين أو الإقليميين وعادة ما يكونون قادة للحكومات الإقليمية أو رؤساء بلديات المدن يتم ترشيحهم من قبل السلطات المحلية ويعملون بشكل مستقل في السياسة تعينهم الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي لمدة أربع سنوات ويمكن تجديد تعيينهم ودور لجنة المناطق هو طرح النقاط الإقليمية والمحلية من وجهة نظرها بشأن تشريعات الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إصدار آراء حول مقترحات اللجنة وتطلب من اللجنة ومجلس النواب أن يستشير لجنة المناطق بشأن الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالسلطات المحلية والإقليمية ولكن يمكنهم أيضا استشارتها حسب الحاجة¹.

المبحث الثاني: أبعاد ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية

نظرا للمفهوم العام للأمن والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست المجتمع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وظهر مستويات الأمن بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة له البعد الاقتصادي

¹Office for Official Publications of the European Communities, How the European Union Works, Your Guide to the EU Institutions, European communities, 2005, p: 32.

والبعد السياسي والبعد الاجتماعي والبعد العسكري وبالتالي فالعمل على سياسة أمنية يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء سياسته الأمنية لمختلف الأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: البعد العسكري والسياسي

1- البعد العسكري:

البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية يشمل الجوانب المتعلقة بالقوة العسكرية والدفاعية للدول الأوروبية وكيفية تنسيقها وتكاملها للتعامل مع التحديات الأمنية المختلفة تتباين هذه الجوانب باختلاف التهديدات والأولويات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي وبلدانها الأعضاء.

بالطبع يمثل البعد العسكري جزءا هاما من السياسة الأمنية الأوروبية خاصة في ظل التحديات الأمنية المختلفة التي قد تهدد سيادة واستقرار المنطقة وتعد وحدة وسلامة الأراضي والحدود من أهم أولويات دول الاتحاد الأوروبي ولذلك اتخذوا إجراءات لتعزيز قدراتهم العسكرية والدفاعية لمواجهة أي تهديدات محتملة. تعتبر القدرة على التصدي للتهديدات العسكرية والحفاظ على الأمن الداخلي والسيادة أمرا حاسما لهذا السبب فإن الدول الأوروبية قررت تعزيز جاهزيتها العسكرية وتحسين قدراتها الهجومية والدفاعية وتمثل هذه الإجراءات إجراءات وقائية تهدف إلى تقليل المخاطر المحتملة للأمن والاستقرار.

الهدف من هذا البعد العسكري هو حماية المنطقة ومصالحها على المستويين الدولي والإقليمي يسعى الأوروبيون إلى خلق شعور بالأمان بناء على القيم الأوروبية وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات وتكتيكات متنوعة لتحقيق الأهداف العسكرية.

يحدد كل دولة في الاتحاد الأوروبي منظورها الفردي بشأن برامج الإنفاق العسكري والتسليح استنادا إلى مستوى الأمان الذي تراه ضروريا. يسعى الاتحاد إلى التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء للحفاظ على التوازن وضمن الأمن العام.

بشكل ختامي يعد البعد العسكري جزءا من الاستراتيجية الشاملة للأمان في الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء يسعى الاتحاد إلى الحفاظ على استقرار المنطقة ومواجهة أي تهديدات تشكل تحديا للسيادة والأمن.

وفي هذا السياق يرى الباحث ' كنيث والتز (Kenneth Waltz) ' في أحد دراساته المعنونة بـ: القوة تخدم وأن الدولة تعيش حالة دائمة من الخوف وانعدام الأمان وتكون قلقة دائما من احتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها وهكذا فإن الدول يجب ان تحترس دائما من خطط الدول الاخرى.

كما أنه وفقا لذلك فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع أي جهة أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات اقتصادية، ثقافية...) ويجب الانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة والبحث الدائم والمستمر على القوة سيخلق ما يعرف بالمأزق الأمني وبالتالي فالبحث عن الأمن من خلال القوة سيؤدي إلى اللأمن¹.

تندرج العناصر الرئيسية للبعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية تحت النقاط التالية:

- التعاون الدفاعي والأمني: تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون الدفاعي والأمني من خلال تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- الدفاع المشترك: تسعى بعض الدول الأعضاء إلى تعزيز قدراتها العسكرية للتعامل مع التهديدات الأمنية من خلال تطوير قوات مشتركة وزيادة استثماراتها في قطاع الدفاع.
- التحالفات العسكرية: بعض الدول الأوروبية تشارك في تحالفات عسكرية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهذا يسمح بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والقدرات العسكرية مع دول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي.

¹قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص : 56.

- القدرات العسكرية والتسليح: تعمل بعض الدول الأوروبية على تحسين وتطوير قدراتها العسكرية والتسليح بما في ذلك تطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وتحسين القوات المسلحة.
 - العمليات العسكرية والأمنية الدولية: تشارك دول الاتحاد الأوروبي في عمليات عسكرية وأمنية دولية لتعزيز الاستقرار وحماية الأمن في مناطق مثل إفريقيا والشرق الأوسط.
 - التحديات الجيوسياسية: تواجه الأمن الأوروبي تحديات جيوسياسية متنوعة مثل التوترات مع روسيا، والاستقرار في منطقة البلقان، والتهديدات السيبرانية.
 - الابتكار والتكنولوجيا العسكرية: يتم التركيز على تطوير قدرات عسكرية متقدمة واستخدام التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لتعزيز القدرات الدفاعية.
 - السياسة الخارجية والدبلوماسية: يجري تكامل البعد العسكري مع الجوانب السياسية والدبلوماسية لضمان تنسيق أوسع في التعامل مع التحديات الأمنية على الساحة الدولية.
- بشكل عام يهدف البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية إلى ضمان استقرار المنطقة وحماية مصالح دول الاتحاد الأوروبي من التهديدات الأمنية المختلفة، سواء كانت تلك التهديدات متعلقة بالجوانب العسكرية التقليدية أو التحديات الجديدة مثل الأمن السيبراني والهجرة غير الشرعية.

2- البعد السياسي:

البعد السياسي للسياسة الأمنية الأوروبية يتناول الجوانب السياسية والدبلوماسية للتعامل مع التحديات الأمنية والاستقرار في منطقة الاتحاد الأوروبي وعلى الساحة الدولية هذا البعد يتضمن عدة جوانب وعناصر تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال التعاون والتفاهم السياسي بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالبعد السياسي للسياسة الأمنية الأوروبية:

- الدبلوماسية الوقائية والتواصل: تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية للوقاية من التوترات والنزاعات من خلال التفاوض والحوار. يعتمد ذلك على تعزيز التواصل والتفاهم بين الدول الأوروبية ومع شركائها الدوليين.

- السياسة الخارجية المشتركة: تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تنسيق سياساتها الخارجية لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الأمان والاستقرار في المنطقة وخارجها وإشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وشركاؤه من أجل الأمان والاستقرار في المتوسط.
- التعاون في مجال العدالة والشؤون الخارجية وهي تخص ما يلي:
 - تسيير إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإدارة الحدود لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود.
 - دعم الأنظمة القضائية وإصلاحها وتوسيع التعاون في مجال القضاء والشرطة¹.
- التعاون الإقليمي والدولي: تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون مع مناطق أخرى ومنظمات دولية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتغير المناخ، والهجرة.
- تعزيز الأمان الإقليمي والدولي: تتخذ الدول الأوروبية إجراءات لتعزيز الأمان والاستقرار في مناطق معينة، سواء من خلال التوسط في النزاعات أو الدعم لعمليات السلام.
- السياسات الإنسانية وحقوق الإنسان: تؤكد دول الاتحاد الأوروبي على أهمية الالتزام بحقوق الإنسان والقيم الإنسانية كجزء من السياسة الأمنية، وذلك من خلال دعم العدالة والديمقراطية ومكافحة الظلم والقمع.
- التعامل مع التحديات الجديدة: يشمل البعد السياسي التعامل مع التحديات الجديدة مثل الأمن السيبراني، والتهديدات البيئية، والتحديات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار.
- التعاون الاقتصادي والتنمية: يعزز التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المنطقة الأمان والاستقرار، حيث يساهم النمو الاقتصادي في تقوية قدرات الدول على التعامل مع التحديات الأمنية.

¹ Erwan Lanon, le traité constitutionnel et l'avenir de la politique méditerranéenne de L'UE élargie Institut européen, Université de Gent Programme PAI (Universités de Liège, de Gand et Université Libre de Bruxelles), 2004, pp :17-18

بشكل عام، يتضمن البعد السياسي للسياسة الأمنية الأوروبية التركيز على التعاون، والتواصل، والتفاهم لتحقيق الاستقرار والأمان في منطقة الاتحاد الأوروبي والعالم بشكل عام.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي

1- البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية يتعلق بكيفية تكامل العوامل الاقتصادية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الاتحاد الأوروبي. يعتبر هذا البعد مهماً لأن الاقتصاد والأمن يرتبطان بشكل وثيق وتؤثر التحديات الاقتصادية على الاستقرار والأمن.

البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية يركز على الاستفادة من القدرات الاقتصادية والثروات المتاحة في الاتحاد الأوروبي سواء كانت هذه الثروات ضمن حدود الإقليم الأوروبي أو عبر مناطق نفوذ في مناطق أخرى من العالم. يهدف البعد الاقتصادي إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي من خلال تعزيز القدرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

العناصر الأساسية للبعد الاقتصادي في السياسة الأمنية الأوروبية تشمل:

- تجنب التصادم المصالح: تهدف السياسة الأمنية الأوروبية إلى تجنب وجود مصالح متعارضة بين دول الاتحاد الأوروبي حيث يسعى الاتحاد إلى تعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق أمنها.
- التركيز على الإنسان: يعتبر الفرد عاملاً مهماً في السياسة الأمنية حيث تضع السياسة الأمنية الأوروبية الإنسان ورفاهيته في قلب اهتمامها يتم تحقيق الأمن من خلال توفير الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاه الفردي والاجتماعي.
- التوازن بين البيئة والاقتصاد: تهتم السياسة الأمنية الأوروبية بضمان التوازن بين العوامل البيئية والاقتصادية حيث تعتبر الاستدامة البيئية جزءاً أساسياً من الأمان الشامل.

- التعاون الاقتصادي الدولي: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الشركاء الدوليين من خلال تبادل المعلومات والتجارة والاستثمار لتعزيز الأمان الشامل وتعزيز الاستقرار العالمي.
- تعزيز البنى التحتية الاقتصادية: يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز البنية التحتية الاقتصادية لدوله الأعضاء، مما يساهم في تعزيز الأمن الداخلي والقدرة على التصدي للتحديات الأمنية.
- تحقيق الأمن من خلال التنمية الاقتصادية: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الأمن من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، مما يقلل من الفقر والعدم المساواة ويسهم في تحقيق الأمن الشامل¹. سعت هذه السياسة إلى النهوض بالاقتصاديات الهشة في دول الجوار بالإتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر المتوسطة في، 2010 كما جاءت لدعم الاستثمار الأوربي في الضفة الجنوبية للمتوسط².
- تعزيز التعاون المالي والاقتصادي مع الشركاء الدوليين: يعزز التعاون مع شركاء دوليين من خلال التبادل المالي والاقتصادي وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية لتحقيق الاستقرار العالمي.
- الطاقة والموارد الاقتصادية: تلعب قضايا الطاقة والموارد الاقتصادية دورا هاما في الأمن الاقتصادي والاستقرار وتحتاج الدول إلى تنسيق جهودها لضمان الإمدادات وتحقيق التوازن في الاعتماد على مصادر متعددة بشكل عام ويهدف البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية إلى دمج الأمن والاقتصاد في استراتيجيات متكاملة، حيث يعتبر النجاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأسس الرئيسية لتحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي.

¹قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مرجع سبق ذكره، ص: 56
²-Haddar, Djamel, La politique européenne de voisinage et le Maghreb, Tunis : Labo de recherche en sp , Juin 2007 ,p-p: 18

2- البعد الاجتماعي:

البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية يركز على مفهوم العدالة الاجتماعية ويسعى إلى التوازن بين حاجات المجتمع والفرد من أجل تحقيق مجتمع سعيد وآمن وفقاً للرؤية الأوروبية ويترتب على هذا المفهوم نبذ جميع أشكال الاستغلال والسعي لتوفير فرص متكافئة للجميع.

هناك علاقة وثيقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية وتحقيق الأمن الإنساني فالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى التوترات والاضطرابات مما يؤثر على الاستقرار الأمني لذلك يعتبر تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية جزءاً من استراتيجية تحقيق الأمن¹.

من جهة أخرى يسعى البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية إلى معالجة قضايا التمييز داخل المجتمعات الأوروبية بما في ذلك الاختلافات الإثنية والعرقية ويشدد على أهمية نبذ التمييز وتعزيز التضامن والتفاهم بين مختلف الثقافات والأعراق وهذا يساهم في تحقيق بيئة آمنة ومستدامة.

ومع ذلك يجدر بالذكر أن البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية لم يحقق بعد التوازن المطلوب. فعلى الرغم من التوجه نحو العدالة الاجتماعية وتعزيز الحقوق الإنسانية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات في التعامل مع الظلم الاجتماعي. تظهر هذه التحديات في قضايا مثل حقوق المهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز فرص العمل والمساواة في الفرص.

في جانب آخر تركز السياسة الأمنية الاجتماعية في السياق الأوروبي إلى التخلص من التمييز داخل المجتمعات الأوروبية ولا سيما في المناطق الشرقية، حيث توجد اختلافات إثنية وعرقية ويعتمد هذه النهج على توسيع أجندة الأمان لتشمل التحديات الاجتماعية، وخاصة التدخل في النزاعات الإثنية مما يستدعي ضمان الأمان والاستقرار من خلال الإجراءات الأمنية.

¹ عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، تم التصفح يوم: 10-07-2023 من موقع <https://www.calameo.com › books>

فعلى سبيل المثال تأتي النزاعات الإثنية في مقدمة الأولويات حيث يجب أن يكون هناك التزام من الجهات المعنية بتخصيص الموارد والجهد للتعامل مع هذه النزاعات بطرق تضمن الأمان وتعزز الاستقرار والتدخل في هذه النزاعات يتطلب ويفتضي من المجموعة توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية*¹

وبالإضافة إلى ذلك يلعب عامل العولمة دورا مهما حيث ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضع برامج وخطط لمواجهة التحديات التي تتبع من هذه العولمة وتؤثر على الأمان الاجتماعي.

تتضمن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة تداعيات العولمة على الأمان الاجتماعي:

- تصميم برامج الأمان الاجتماعي: يتعين على الاتحاد الأوروبي وضع برامج تهدف إلى توفير حماية اقتصادية للأفراد في حالات البطالة المؤقتة، وذلك للمساعدة في الحفاظ على مستوى الاستهلاك أثناء الأوقات الصعبة.
- التعليم والتدريب: ينبغي تقديم برامج تعليم وتدريب للعمال الذين فقدوا وظائفهم بهدف تطوير قدراتهم وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف أفضل.
- دعم الطلاب من الأسر المنخفضة الدخل: يجب توفير قروض ودعم مالي للطلاب الذين ينتمون إلى أسر من ذوي الدخل المنخفض لتمكينهم من مواصلة تعليمهم العالي.
- شبكة الأمان للعمال ذوي الأجر المنخفض: يمكن تقديم تسهيلات مالية مثل ائتمان ضريبة الدخل المكتسب ومنافع التأمين الصحي للعمال ذوي الأجر المنخفضة بهدف دعمهم في مواجهة التحديات المالية والصحية.

باختصار يهدف البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والتوازن ونبذ التمييز داخل المجتمعات، مما يساهم في تحقيق أمن مستدام وإنساني على المستويين الداخلي والخارجي.

*¹ عندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء سلطة اقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم فإن ذلك يؤدي الى ما يسميه باري بوزان بالمآزق الأمني المجتمعي

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الامنية الاوروبية

إن نجاح أي سياسة أمنية يتعلق أساساً بتحقيق أهدافها المعنية بالإضافة إلى ذلك يرتبط بناء أي سياسة أمنية بشكل كبير بالمرتكزات التي تبنى عليها لهذا السبب يسعى الاتحاد الأوروبي منذ بدايات بناء سياسته الأمنية المشتركة إلى تحديد مجموعة من المرتكزات المهمة:

- ضرورة توسيع الاتحاد الأوروبي والانفتاح على الشرق: يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توسعه في القارة الأوروبية وزيادة انفتاحه نحو المناطق الشرقية. هذا التوجه يهدف إلى احتواء التوترات الإثنية والصراعات التي تعتبر تهديدا رئيسيا للأمن الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بتدفق المهاجرين من المناطق الشرقية.
- نجاح الوحدة النقدية: يعد نجاح استخدام اليورو كعملة موحدة في دول الاتحاد الأوروبي مرتكزا أساسيا توضح تجربة اليورو كواحدة من العملات الرئيسية في التعاملات الدولية والأسواق العالمية أهمية بناء تكامل اقتصادي قوي داخل الاتحاد¹.
- تطوير قدرات الأمن والدفاع: يركز الاتحاد الأوروبي على تعزيز صناعاته الدفاعية والأمنية، ليصبح فاعلا عالميا في مجالات مثل الصناعات الجوية والفضائية ويتعين على أوروبا أن تكون لها دور هام في تطوير القدرات الدفاعية لتحقيق الأمن والاستقرار.
- التكامل القيمي: يعد التكامل التبادلي والتوزيع المتوازن للمخرجات جزءا مهما من بناء سياسة أمنية مشتركة. يتطلب هذا النهج تبادل المصالح وتحقيق نتائج إيجابية تعزز من حماية الكيان وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية².

¹مالك عوني، "السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، مصر، دار الأهرام، العدد، 142 أكتوبر، 2000، ص8.

²روبرت بالاستغراف، جيمس دورتي، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985 ص. 273.

- تعزيز الشراكات الإقليمية: يجب على الاتحاد الأوروبي تطوير شراكات أمنية إقليمية للتصدي للتهديدات الجديدة ويعتبر منطقة جنوب المتوسط شريكا أمنيا إقليميا مهما، ويتعين على الاتحاد أن يعزز تعاونها معها لمواجهة التحديات المشتركة وضمان الأمان الإقليمي.

ومن بين المرتكزات كذلك:

- القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي: يعد القانون الأوروبي الموحد أحد العوامل السياسية المؤثرة في سياسة الأمن العامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ويلعب الاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في توجيه الجوانب القانونية للتعاون الأمني من خلال مفهوم القانون الأوروبي الموحد والذي يشكل الإطار القانوني الذي يحدد أهداف وأولويات الاتحاد الأوروبي ويظهر هذا الإطار القانوني التكامل والتعاون في مجال السياسة الأمنية في المنطقة¹.

- التعاون الأوروبي يشمل تحديد المؤسسات وآليات اتخاذ القرارات لتحقيق التعاون السياسي تعزز هذه الأمور عبر القوانين والإصلاحات التي طبقت على معاهدة روما المعدلة وفقا للقانون الأوروبي الموحد. تهدف هذه التعديلات إلى توسيع دور الاتحاد الأوروبي من منظور تنموي وثقافي وسياسي ذي صلة بالتنمية الشاملة.

التعاون السياسي الأوروبي يهدف إلى تحقيق سياسة خارجية أوروبية مشتركة وتحقيق توافق في مواقف الدول الأعضاء ويشجع القانون الأوروبي الموحد على التشاور قبل اتخاذ القرارات السياسية المهمة بالإضافة إلى ذلك ويؤثر العامل الجيوسياسي والاقتصادي أيضا في سياسة الأمن العامة في المنطقة ويتعلق هذا بتوجهات واحتياجات الدول المجاورة وكذلك التحديات والتهديدات الجيوسياسية والاقتصادية المشتركة.

¹محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2001، ص-ص: 28-29

وأخيرا تلعب سياقات الهجرة والسياق السياسي الديني أيضا دورا في تشكيل سياسة الأمن العامة في المتوسط، حيث يمكن أن تؤثر التوترات الدينية والصراعات على الأمن والاستقرار في المنطقة¹.

القانون الأوروبي الموحد قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السياسي في الديمقراطيات الأوروبية من خلال توفير إطار قانوني واضح وملزم. ومع ذلك، لا يزال هناك استمرار لعدم الاستقرار السياسي في مناطق مثل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ونتيجة لذلك اضطرت حكومات الدول الأوروبية إلى التنسيق من أجل تحقيق تعاون سياسي أوروبي مشترك بهدف تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وهذا الجهد المشترك قد فتح الباب للبحث في إمكانية تطوير سياسات أمنية عامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل تأثير العوامل الجيوسياسية والتاريخية وارث الماضي يظهر بوضوح في هذا السياق.

يمكن الحديث عن عاملين أساسيين العامل التاريخي والعامل الاستراتيجي:

- العامل التاريخي: تعتبر دول منطقة جنوب المتوسط وخاصة دول المغرب العربي منطقة نفوذ أوروبي منذ أوقات الاستعمار رغم دور الاتحاد الأوروبي في إدارة المنطقة فقد تمكنت الدول الأوروبية من خلق تأثير فيها من خلال استراتيجيات الاستعمار غير المباشر عند انتهاء الاستعمار ونشأت نخب وفئات فكرية مؤثرة مستنيرة بتراث الماضي الثقافي للمستعمر وظلت هذه النخب تميل نحو أوروبا ولها تأثير كبير في بنية المجتمع والثقافة في تلك المنطقة².

- العامل الاستراتيجي: تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديا استراتيجيا بسبب ميزاتها البحرية وموقعها الاستراتيجي الفريد حيث تقاطع ثلاث قارات وترتبط بين محاور مهمة ولكن هذه المنطقة ليست

¹ François Sino, “Réseaux de chercheurs en Méditerranée : Contraintes institutionnelles et autonomie scientifique, L'Année du Maghreb, CNRS EDITION, paris , (2009), p: 551.

²ندير معروف، التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية و التطبيق، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص: 60،

مجرد بحر تقليدي بل هي تجمع لبحار وشواطئ وجزر وهذا يشكل تحديا لتحقيق التكامل الإقليمي والتعاون السياسي.

في النهاية يتضح أن عوامل التاريخ والجغرافيا تشكل أساسا مهما للتفاهم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ورغم وجود فروق تاريخية وحضارية بين شمال وجنوب المتوسط إلا أن هناك إمكانية لتحقيق توجهات أمنية مشتركة بين الجانبين من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية.

- العامل الاقتصادي: يشكل ثقلا هاما في صنع السياسة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في الوقت الحالي، يلعب العامل الاقتصادي دورا حاسما في تشكيل العلاقات الدولية حيث أصبح الدور الاقتصادي أحد المحركات الرئيسية للعلاقات الدولية وهذا التحول قد أثر على العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حيث ركزت الدول في المنطقة على إعادة بناء علاقاتها بناء على هذا الدور الاقتصادي.

على الرغم من وجود علاقات اقتصادية قوية بين الضفتين الشمالية والجنوبية قام الاتحاد الأوروبي بتقديم فكرة جديدة لتطوير العلاقات مع دول المتوسط. هذه الفكرة تركز على تعزيز التعاون وبناء علاقات أكثر شمولية من خلال تطوير اقتصاد المنطقة بشكل متكامل وتهدف هذه الاقتصادية الاستراتيجية إلى إقامة علاقات قوية وتطوير نظام أمني إقليمي¹ هذا التوجه يعتمد على مفهوم الليبرالية حيث تشجع القيم الليبرالية على السوق المفتوحة وحرية التجارة وهذه القيم لا تزال مهيمنة على تصرفات الدول، حتى في ظل التحديات العالمية المتعددة وتستند هذه الاقتصادية الاستراتيجية إلى العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية حيث تمثل تحديات جديدة تلزم بتبني نهج جديد للتعامل معها².

¹ Aomar Bagzouz, « Les relations Europe- Pays du Maghreb : Mutations, Enjeux, et Implication : Bilan d'une demi- siècle (1956-2006) », Thèse du Doctorat d'état en sciences politiques, Option Sciences des Organisations, université d'Alger, Faculté des sciences politiques et de l'information, département des sciences politiques et des relations internationales, 2006-2007, p :72.

² John Baylis and Steve Smith, “The globalization of the world politics, An introduction to international relation”, Third edition, New York: publishing worldwide in Oxford, 2006, p.196

أما فيما يتعلق بالسياق السياسي الديني فإن أوروبا تشعر بقلق من انتشار الإسلام السياسي وتأثيره بالإضافة إلى المخاوف من دور الحركات الدينية المتشددة والتي قد تؤدي إلى تصاعد حالات عدم الاستقرار خاصة مع تزايد ظاهرة الإرهاب وتواجد أكثر من ستة ملايين مسلم في أوروبا الذين يشكلون نسبة معتبرة من سكانها ويشغلون في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية جعل الأوروبيين يرون الإسلام ليس فقط كقوة دينية وإنما كقوة سياسية أيضا وهذا ما يعتبر خطرا في نظرهم.

تعد التهديدات الجديدة التي تعبر الحدود والتي تتسم بالتشعب والتفاعل مع تبادل الأثر في مجالات مختلفة عوامل تزيد من تعقيد الأوضاع وتجعل الشبكات المتنامية والتي تتخطى الحدود أكثر تأثيرا ونفوذًا وبما أن الدول الواقعة في الجنوب قد تكون غير قادرة على احتواء هذه المخاطر والتهديدات التي تمتد إقليميا يشدد خبراء وسياسيو الاتحاد الأوروبي على أهمية تبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الإقليمي لمواجهة هذه التحديات الجديدة تجسد هذه المقاربات مضمون المؤتمر الذي عقد في برشلونة والذي يعكس استعداد الاتحاد للتعاون من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي.¹

باختصار تعتمد سياسة الأمن الأوروبية على مرتكزات متعددة تتضمن توسيع الاتحاد وتحقيق الوحدة النقدية وتطوير القدرات الأمنية والدفاعية إلى جانب التركيز على التكامل القيمي وتعزيز الشراكات الإقليمية وهذه المرتكزات تمثل أساسًا لبناء سياسة أمنية فعالة ومتكاملة تحقق الاستقرار والأمان في المنطقة الأوروبية.

المبحث الثالث: تحديات السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

تواجه الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية متعددة تمتد عبر مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعد الأمان والاستقرار من أهم الأولويات التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها من خلال

¹Philippe Marchesin, « Les nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours », Paris : Boulevard Arago, Karthala, 2001, p. 34

سياسته الأمنية وتتجلى هذه التحديات في مجموعة من القضايا التي تؤثر على استدامة وسلامة منطقة الاتحاد وتطلق العديد من التساؤلات حول كيفية مواجهتها بفعالية.

المطلب الأول: التحديات في البيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي

التنافس الفرنسي -الألماني داخل الاتحاد الأوروبي يعكس توازنا دقيقا بين مصالح الدول الأعضاء والتحديات التي تواجه عملية التكامل الأوروبي ينبع هذا التنافس من الرغبة في تحقيق التأثير والنفوذ داخل الاتحاد بينما يتطلب التعاون والتوافق لتحقيق أهدافه المشتركة.

بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التكامل والتوحيد، يبقى لكل دولة دورها الوطني ومصالحها القومية يعكس التنافس بين فرنسا وألمانيا طبيعة هذه المصالح حيث تسعى كلا الدولتين إلى تعزيز نفوذها داخل الاتحاد فرنسا تسعى لبناء كتلة أوروبية متوسطة بهدف تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها في المنطقة بينما تتطلع ألمانيا للاستمرار في تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية قوية في الاتحاد.

التحديات المصاحبة لهذا التنافس تكمن في ضرورة الحفاظ على التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون السياسي والاقتصادي يمكن أن يتسبب التنافس الشديد بين الدول في تعثر اتخاذ القرارات وتأثير السياسات الأوروبية المشتركة من الجدير بالذكر أن التنافس ليس بالضرورة سلبيا حيث يمكن أن يحفز على تحسين الأداء وتعزيز التعاون من خلال مناقشة القضايا والتوصل إلى حلول مشتركة¹.

بالمقابل تتطلب التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه منطقة الضفتين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط تعاوننا وتنسيقا فعالين بين الدول الأعضاء. تظهر بعض الاختلافات في الأولويات والتوجهات بين الدول الأوروبية وتساعد الضغوط الأمنية تجاه الاتحاد من جهة وتحديات التكامل الاقتصادي والسياسي مع دول الجنوب من جهة أخرى.

¹ طاهر أحمد، "الإتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقه؟"، مجلة أريف الأرمينية، العدد، 12، السنة العاشرة،

التباين في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها يمثل تحديا كبيرا داخل دول شمال البحر الأبيض المتوسط وينعكس هذا التباين في الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها هذه الدول لمواجهة هذه التهديدات¹. في هذا السياق تختلف دول القوس اللاتيني في تعريفها للتهديدات الأمنية الجديدة وتحديد أسبابها يعزى هذا التباين إلى اختلاف الواقع الإقليمي والتاريخي والاقتصادي لكل دولة.

فعلى سبيل المثال قد تركز بعض الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية الدولية نظرا لتعرضها لهذا النوع من التهديدات بشكل أكبر في حين قد تهتم دول أخرى بالتحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن والاستقرار اقليميا².

علاوة على ذلك يختلف التناول والتفاعل مع هذه التهديدات من دولة لأخرى بناء على القوانين والسياسات الأمنية التي تتبناها كل دولة فمن الممكن أن تتباين الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة الإرهاب أو التصدي للهجرة غير الشرعية بين دول مجاورة.

التناقض في ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الشمال يعكس تحديا إضافيا فالرؤى الأمنية للدول الأوروبية تعتمد على موقع كل دولة وتجاربها السابقة بينما يمكن لدول وسط وشمال أوروبا أن تركز على التهديدات الناشئة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قد تنظر دول غرب وجنوب أوروبا إلى التحديات الأمنية المنبثقة من جنوب المتوسط.

لنجاح دول الشمال والجنوب في التعامل مع هذه التحديات، يجب وضع سياسات واستراتيجيات مشتركة تأخذ بعين الاعتبار تباين التهديدات والأولويات يتعين أن تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة تجمع بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والاجتماعي³.

¹المرجع السابق الذكر. ص:13

²مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الامني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة- العالم الاستراتيجي، العدد 02، 2008، ص: 23

³محمد الكتاني، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1995، ص:129.

التحديات الداخلية التي أثرت سلباً على توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتضمن اختلافاً في تحديد المصالح المشتركة، وصعوبة تحديد المخاطر وتقديرها واختلافاً في تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه الاتحاد وتلك التحديات جاءت نتيجة للتجانس المحدود بين الدول الأعضاء والتفاوت في الثقافات والتقاليد السياسية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر محدودية الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ونقص الإمكانيات العسكرية لبعض الدول، ودور مؤسسات وآليات صنع القرار في عرقلة تحقيق توحيد السياسة الخارجية

ومن التحديات الهيكلية تعرضت فكرة إنشاء دستور أوروبي لتحديات كبيرة أدت في النهاية إلى إلغائها بسبب رفضها في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

تم طرح مسودة الدستور في يونيو 2003 أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي كان المجلس قد دعا سابقاً إلى مناقشة هذه الفكرة في ديسمبر 2001 وذلك نظراً لقرب توسيع الاتحاد بانضمام أعضاء جدد في عام 2004 وعلى الرغم من هذه الجهود فقد تم استبدال فكرة الدستور باتفاقية لشبونة. ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من النقاط المهمة المثيرة للجدل حول محتوى الدستور الأوروبي تتضمن:

- توزيع الاختصاصات: توجد خلافات حول كيفية توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وهذه الاختصاصات قد تم تقسيمها إلى اختصاصات أصلية تشمل السياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية واختصاصات محلية تشمل الثقافة والتعليم والرياضة.

- مبدأ التناوب الدولي ومنصب رئيس دائم: هناك جدل حول مبدأ التناوب بين الدول الأعضاء على رئاسة الاتحاد وإنشاء منصب رئيس دائم للاتحاد. هذا يتضمن تحديد صلاحيات هذا المنصب في تنسيق أعمال الاتحاد وتنفيذ الاتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء¹.
 - منصب وزير الاتحاد للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة: نقاش حول تأسيس منصب وزير للاتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ودوره كنائب لرئيس المفوضية الأوروبية ورئيس لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء.
 - حق التمثيل بالمفوضية: جدل حول حق الدول الأعضاء في التمثيل بالمفوضية الأوروبية وكيفية تنفيذ نظام التمثيل من خلال تعيين مفوضين يمثلون كل دولة.
 - تحديد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي: النقاش حول توزيع مقاعد البرلمان الأوروبي بين الدول الأعضاء.
 - صلاحيات رئيس الاتحاد والتوسع: تحديد صلاحيات رئيس الاتحاد الأوروبي وما يتعلق بتوسيع الاتحاد وعمليات الاندماج الجديدة.
 - إلغاء حق الاعتراض (الفيتو): نقاش حول إلغاء حق الاعتراض (الفيتو) الذي تمتعت به بعض الدول في مجالات متعددة.
 - تعطيل الدستور بواسطة دولة واحدة: المشكلة المتعلقة بإمكانية تعطيل الدستور من خلال رفض دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي.
- إن هذه النقاط تعكس التحديات والتوترات التي كانت موجودة خلال المفاوضات بشأن الدستور الأوروبي والتي أدت في النهاية إلى تجاوزها من خلال اللجوء إلى اتفاقية لشبونة كبدل².

¹ أوليد جرجيس اسعيد، التحديات السياسية لمكانة الاتحاد الاوروبي العالمية ، العرق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 2021، ص:26.

² العمراني عبد الوهاب محمد اسماعيل، الاتحاد الاوروبي و العلاقات اليمينية الأوروبية، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011، ص:57.

كذلك تحدي داخلي آخر وهو عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي الذي يواجه مجموعة من المشكلات والتحديات وهي تشمل:

- تنوع الدول الأعضاء: الاتحاد الأوروبي يضم دولا متنوعة من حيث الثقافة والاقتصاد والتاريخ، مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيدا نظرا لاختلاف مصالح الدول الأعضاء.
- المناصب والصلاحيات: التوازن بين المناصب والصلاحيات بين المؤسسات المختلفة في الاتحاد، مثل المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، قد يؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات فعالة.
- العملية التشريعية المعقدة: عملية التشريع في الاتحاد تتطلب توافقا بين مؤسسات مختلفة وقد تستغرق وقتا طويلا لاتخاذ القرارات نظرا للإجراءات المعقدة المتبعة.
- التوافق والتنازلات: من أجل التوصل إلى اتفاقات قد يلزم التنازل عن بعض المصالح الوطنية من قبل الدول الأعضاء مما يمثل تحديا في بعض الأحيان.
- اللغات والثقافات المتعددة: الاتحاد يعتمد على مجموعة كبيرة من اللغات والثقافات، مما يعني أن التواصل والتفاهم قد يكون صعبا في بعض الحالات.
- الحاجة إلى التوافق والأغلبية: في بعض القضايا الحساسة قد يتطلب اتخاذ القرارات التوافق الكامل بين الدول الأعضاء بينما يمكن أن يكون القرار بالأغلبية في قضايا أخرى.
- دور المحكمة الأوروبية: المحكمة الأوروبية تلعب دورا هاما في مراقبة وضبط تطبيق القانون الأوروبي في الدول الأعضاء وهذا قد يؤثر على حرية دول الاتحاد في اتخاذ بعض القرارات.
- ضغوط المصالح الوطنية والدولية: القرارات قد تتأثر بالضغوط الوطنية والدولية مما يمكن أن يؤدي إلى انحيازات أو تأثير غير متوازن في عملية اتخاذ القرار. لذلك يجب إيجاد توازن بين المصالح الوطنية

والمصلحة العامة للاتحاد الأوروبي وتعزيز الشفافية والديمقراطية في عملية اتخاذ القرار لضمان تحقيق أهداف الاتحاد بشكل فعال وعادل¹.

- تحديد المخاطر والتوقعات في سياق ما بعد الحرب الباردة يشكل تحدياً آخر خلال الحرب الباردة وكان التهديد السوفيتي واضحاً لكن بعد ذلك أصبحت التهديدات أكثر تعقيداً وضبابية وهذا يعني أن الدول تختلف في تحديد التهديد الحقيقي وكيفية التصدي له².

- قيادة غير مركزية: نظراً لأن هناك عدة مؤسسات وهيكل تشارك في صنع القرار في الاتحاد، قد ينشأ تشتت في القيادة وصعوبة في تحقيق تنسيق فعال.

- المصالح الوطنية: عدم استعداد الدول الأعضاء للتنازل عن مصالحها الوطنية يمكن أن يعيق تحقيق توافق كبير في قضايا السياسة الخارجية³.

تعتبر الدول الأوروبية الشرقية مصدر تهديد وخطر بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعض هذه الدول تعاني من نزاعات إثنية وعرقية وعدم استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي مما يجعلها عرضة للاستغلال من قبل الجماعات المافيا الدولية والجرائم المنظمة⁴.

لذلك أصبحت رغبة الاتحاد الأوروبي في التوسع نحو الشرق تجربة معقدة في المجال الأمني فهو بحاجة إلى تطوير قدرات هذه الدول وضمان تلبية معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتطلب ذلك تحسين الأمن الداخلي والخارجي وتنفيذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديدات المتزايدة.

¹ عوض ابراهيم، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط. القاهرة: سلسلة البحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، ص: 10

² Alessia Biava: L'union européenne acteur global potentialités et limites de la PESC et de PESD. institut européenne de l' université de Genève , vol 3, 2005, pp : 44-45

³ Dédier Hermans' Europe et la sécurité internationale, Bruxelles, Mémento-Défense désarmement. Grip. 1997, p198.

⁴ مارينا كاياريني ، اصلاح قطاع الامن و توسيع الناتو و الاتحاد الاوروبي ' التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص-ص : 393-395.

من الناحية السياسية أثارت مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي جدلاً واسعاً بين الأوساط الأوروبية وبينما اعتبرها البعض فرصة تاريخية لتعزيز الوحدة الأوروبية وتحقيق الأمن والاستقرار، رأى آخرون فيها مشكلة تهدد التقدم المحقق في مسار الوحدة الأوروبية¹.

ومن التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي:

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر انسحاباً مميزاً ببداية الانقسام وهو الحدث الذي قد يشجع دولاً أخرى من الدول الأعضاء على التفكير في الانسحاب نظراً للتكاليف المرتفعة وزيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين.

بريطانيا انسحبت بسبب فشل سياسات دول أخرى مثل اليونان حيث اضطرت لتقديم مساعدات مالية وسداد ديون تكون غير ملزمة إذا لم تكن عضواً في الاتحاد الأوروبي².

تجدر الإشارة إلى أن الاستفتاء الشعبي حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد جرى عقده يوم 26 جوان 2016 بنسبة 52% لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي وهو القرار الذي يطرح بقوة سيناريو التفكك بعد أكثر من نصف قرن من الانضمام. لتجاوز هذه العقبات يمكن أن يتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتعزيز التعاون وتحقيق تكامل أكبر بين الدول الأعضاء ويمكن أن تشمل هذه الخطوات تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول الأعضاء وزيادة التنسيق في السياسة الخارجية وزيادة الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والأمنية وتطوير قدرات عسكرية مشتركة وتعزيز القيادة المركزية والفعالية في اتخاذ القرارات تلك الخطوات قد تسهم في تحقيق تقارب أكبر بين الدول الأعضاء وتعزيز قوة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

¹مسعودي مراد، السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة الواقع والتحديات، مجلة صوت القانون، المجلد 8 'العدد الخاص 2022، ص:640

²أحمد باي وشعيب قماز، الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد، 06 جامعة عمار تليجي بألغواط، جوان، 2017، ص-ص:80-83

المطلب الثاني: التحديات على المستوى الإقليمي للاتحاد الأوروبي

1- التحديات الإقليمية للسياسة الأوروبية:

تتجه سياسات دول الاتحاد الأوروبي نحو دول المنطقة المغاربية والشرق الأوسط الى تبني مقاربات مهمة تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة تركز هذه السياسات على مكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تحديات إقليمية كبرى في وجه السياسات الأوروبية حيث تمثل الشراكة الأورو-متوسطية التي بدأت في عام 1995 واستمرت حتى عام 2005 وهي مرحلة مهمة في هذا السياق لكنها واجهت صعوبات مثل غياب الدور العربي وزيادة التوترات في المنطقة.

في سياق توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الوسطى والشرقية تبنت سياسة الجوار الأوروبية مبادئ مشابهة للشراكة الأورو-متوسطية مع تضمين عوامل جديدة مثل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى النظر في الصراع العربي الإسرائيلي كإطار استراتيجي لتجاوز الجمود الذي شاب المبادرات السابقة تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة جديدة تحت عنوان "الاتحاد من أجل المتوسط" تسعى إلى تعزيز التعاون واستثمار موارد الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مع فتح أسواقها للسلع الأوروبية وعلى الرغم من ذلك يظل التحدي الأكبر يتمثل في القضية الفلسطينية، التي تبقى دون استقرار رغم محاولات سابقة لمعالجتها¹.

حاليا لا توجد قضايا عالمية أكثر إلحاحا من الهجرة غير النظامية الملايين من الأشخاص يتنقلون على مستوى الغرب حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في التصدي للهجرة الغير نظامية وعلى الجانب الآخر يتطلب على البلدان الشريكة استعادة المهاجرين الاقتصاديين غير النظاميين تعد الهجرة بدون ضغوط مشابهة لتلك التي شهدتها أوروبا في 2015 و بداية 2016 عبر ما يقرب من 2.2 مليون شخص الحدود الخارجية بطرق غير قانونية وبفضل جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تم استعادة السيطرة ومواجهة هذا التحدي طويل الأمد عبر إجراءات أمنية ومشاريع دعم وتنمية استفادة منها دول المصدر من

¹جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، 318 ع. 19، ديسمبر 2014، ص. 11 .

الدول الأعضاء الرئيسية واستفادة كاملة من دعم ومساعدة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأخرى وهو شرط ضروري لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية.

في أكتوبر 2015 على سبيل المثال دخل نحو 10000 شخص يوميا إلى اليونان قادمين من تركيا بهدف الوصول إلى دول منطقة شنغن. وبحلول أكتوبر 2016 تمكن الاتحاد الأوروبي من تقليل هذا التدفق بنسبة 98٪.

جهودنا المشتركة ساهمت في إغلاق طريق غرب البلقان بشكل شبه كامل من حيث كان من الضروري التأكد من عدم تكرار سيناريو الهجرة غير الشرعية في لعام 2016 عبر اعلان التعاون بين الاتحاد الأوروبي مع تركيا لمنع الهجرة الجماعية من شواطئها، وتقديم دعما ماليا بقيمة 3 مليار يورو لدعم اللاجئين هناك. في يونيو 2018 وافق الاتحاد الأوروبي على إضافة مبلغ مماثل للدعم تم تحقيق استقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط وتمكن الاتحاد من إغلاق طريق الهجرة من ليبيا إلى إيطاليا حيث وصل أكثر من 150,000 شخص بشكل غير منتظم.

في 2015 و2016 الاتحاد يقوم بتدريب وتجهيز خفر السواحل الليبي لمكافحة تهريب البشر ويقدم مساعدات إنسانية للمهاجرين العالقين في ليبيا ويسعى لتوفير طرق آمنة لعودتهم إلى بلدانهم. دول أعضاء أخرى تدعم الجهود وتمد إيطاليا بالتمويل لصندوق الاتحاد الأوروبي لأفريقيا وتشمل الإجراءات إغلاق طرق الهجرة من دول غرب البلقان ودعم عمليات البحث والإنقاذ ومكافحة تجارة البشر¹. خاصة بعد ما حدث في سوريا استمرت الحرب الأهلية وأسفرت عن مقتل أكثر من 200,000 شخص وتشريد أكثر من 12 مليون شخص داخل سوريا وإلى بلدان مجاورة.

هذه الأحداث تسببت في تدفق اللاجئين إلى تركيا ولبنان والأردن وأثرت بشكل كبير على أوروبا جراء تدخل قوى أجنبية متعددة في النزاع وبالتالي ارتفع مستويات الإرهاب ومما احدث تحديات كبيرة للسياسة الخارجية الأوروبية وفي ليبيا حيث تسبب الصراع في تهديد دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا

¹Le Conseil européen De mai 2016 à juin 2018, Office des publications de l'Union européenne, Volume 2, Juillet 2018, Luxembourg, p-p: 6-7.

بشكل خاص من خلال زيادة التوترات ومشكلات الهجرة والإرهاب المشاكل الاقتصادية تؤثر أيضا على مصر ولبنان والجزائر وتونس والأردن.

تواجه الاتحاد الأوروبي تحديات جمة في التعامل مع هذه التغيرات في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة¹.

يعيش عالم الديمقراطية تحديات عالمية كجائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية، كحرب روسيا ضد أوكرانيا وهذا يزيد من تعقيد عمليات التحول الديمقراطي تشكل صعوبة تحقيق توازن بين تعزيز الديمقراطية والمصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تحديا إضافيا وخصوصا عندما تتداخل هذه التحديات مع السياق الإقليمي حيث تحتاج هذه الوضعية إلى إرادة سياسية قوية للتغلب على الصعوبات.

ينبغي أن يكون لدى الإتحاد الأوروبي نموذج ديمقراطي متوازن مثالي يوازي بين القيم وحقوق الإنسان مع الالتزام بالسياق الحقوقي الذي اعتمده الإتحاد الأوروبي في عام الديمقراطية.

تحتاج السياسة التجارية والمفاوضات الأوروبية إلى توجيهات واضحة تعكس التزامها بالديمقراطية وتكون متناغمة مع مصالح الإتحاد.

من الضروري أن يكون لدى الإتحاد الأوروبي التزام واضح بدعم الديمقراطية في الخارج وأن يضمن تكامل نهجه لدعم القيم وحقوق الإنسان ومبادئ القانون ومكافحة الفساد بطريقة تتسجم مع النهج المتكامل لتعزيز الديمقراطية في العلاقات الخارجية ويجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار تفاصيل واحتياجات الديمقراطيات في منطقة الشرق الأوسط والدول الشريكة الأخرى².

حيث أظهرت التطورات في بلدان الجوار تزايد الحاجة إلى الدعم المالي والاقتصادي الدولي لتعزيز التحول والاستقرار الضروريين على الرغم من أن مجموعة الأدوات الحالية للاتحاد الأوروبي تقدم

¹موجز سياسات، العمل الديمقراطي الخارجي للاتحاد الأوروبي في واقع جيوسياسي جديد، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، يناير 2023، ص. 02 .

²بلجيلالي، إيمان، "السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، تخصص دراسات سياسية متوسطة، 2020-2021، ص: 78 .

موارد مستهدفة لعدة قضايا إلا أنها في العديد من الحالات محدودة من حيث الحجم مقارنة بالاحتياجات التي تم تحديدها أو التي يمكن تحديدها ولهذا السبب تخطط المفوضية الأوروبية لإجراء تقييم شامل خلال الأشهر المقبلة بما في ذلك آليات جديدة يمكن أن تلبي بشكل أكثر فعالية الاحتياجات المالية لبلدان الجوار وذلك من خلال وضع حلول أكثر توجيهها وكفاءة وبدعم من جهود الإصلاح الضرورية التي تم تنفيذها يمكن أن يستند هذا العمل إلى الخبرات المكتسبة من خلال الآليات الحالية بما في ذلك تلك التي تم تطويرها خلال السنوات السابقة لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لاندلاع أزمة أوكرانيا في عام 2022، شهدت السياسات الدفاعية في أوروبا تغييرات هامة وتداعيات كبيرة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- زيادة في الإنفاق العسكري : بدأت دول أوروبا تزيد من ميزانياتها العسكرية بشكل كبير، على سبيل المثال الهولندا قامت بإعادة النظر في خطط التخلص من الدبابات الثقيلة وأعلن الألمان رفع ميزانيتهم العسكرية إلى 100 مليار يورو¹، هذه الخطوات تهدف إلى تعزيز القوات المسلحة وزيادة الاستعداد لمواجهة التهديدات الأمنية.

- تقديم المساعدة العسكرية : على الرغم من الحظر الذي تفرضه دول أوروبا على تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاع، قامت ألمانيا بتسليم أوكرانيا صواريخ مضادة للدبابات وصواريخ ستنجر من مخزون الجيش الألماني وهذه الخطوة تعزز قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها.

- تعزيز التعاون الدفاعي : دول أوروبا تعاونت بشكل أكبر في مجال الأمان والدفاع. حلف شمال الأطلسي (الناتو) يلعب دورا مهما في هذا السياق، والدول الأوروبية تعمل على تعزيز التعاون الدفاعي وزيادة التأهب.

- إعادة تقييم الدور الأمني : الأزمة في أوكرانيا دفعت الدول الأوروبية إلى إعادة تقييم دورها الأمني وهذا يشمل النظر في كيفية تعزيز القوات المسلحة وتطوير استراتيجيات الدفاع المشتركة.

¹ كيفين كونولي، "غزو روسيا لأوكرانيا: كيف كشفت "هشاشة" السلام في أوروبا؟"، بي بي سي، 10 مارس، 2022، تاريخ الدخول: 26، 2022، <https://bbc.in/3OfBKqV>

-تغييرات في التوجهات السياسية : التحول نحو التعزيز العسكري يشمل أيضاً تغييرات في التوجهات السياسية. الدول الأوروبية تعمل على وضع حد للتهديدات الأمنية والاستفادة من قوتها لمنع تصاعد التوترات.

-تعزيز القوى الأمنية الألمانية : لا يقتصر هذا التحول على نظرة المانيا لذاتها فقط، بل يمتد أيضاً إلى نظرة الأوروبيين للقوة الألمانية. غزو بوتين لأوكرانيا أظهر الدور المتزايد لألمانيا كقوة عسكرية في أوروبا. بشكل عام، أثرت الأزمة في أوكرانيا على سياسات الدفاع والأمان في أوروبا بشكل كبير ودفعت الدول إلى زيادة إنفاقها العسكري وتعزيز تعاونها الدفاعي لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة¹.

وتكمن المعضلة الامنية الاوروبية في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة مقارنة مع ارتداداتها على واشنطن بحكم الارتباطات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والامنية ومن ثم إذا كانت الازمة الاوكرانية قد تحقق لواشنطن العديد من الاهداف الاستراتيجية، مثل تأزيم العلاقات بين موسكو ودول الاتحاد الاوروبي وإعادة تقييم العلاقات الروسية-الاوربية ووضع حد لطموحات الرئيس الروسي فالديمير بوتين (Valdimir Putin) 'في التمدد الخارجي و الهيمنة على أوروبا عبر استراتيجية دبلوماسية الغاز فإن هذه الازمة يمكن أن تشكل منعطفا فاصلا للأمن الاوروبي وتؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الامنية الاوروبية وكلما طال أمد الازمة واستمر تدفق اللاجئين الاوكرانيين إلى دول الاتحاد الاوروبي واستمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الاوروبي خاصة أن أوروبا ليست مستعدة لتداعيات استمرار الحرب في مجالي الطاقة والاقتصاد وكذلك اللاجئين².

¹ عصام عبد الشايف، الحرب الروسية-الوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص:12
² تداعيات الازمة الاوكرانية على سياسات أوروبا الدفاعية"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2022 تاريخ الدخول: 2022-3-15 الموقع: <http://bit.ly/3JNegGI>

المطلب الثالث: تحديات السياسة الأمنية على المستوى الدولي للاتحاد الأوروبي

تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية يعتمد بشكل كبير على بنية وهيكلة النظام الدولي وتفاعلاته هذه العوامل ترتبط بقدرة الوحدة الدولية على توفير موارد ومقومات تمكنها من التعامل مع الضغوط والتحديات الخارجية.

عادة إذا كانت موارد الدولة محدودة فإنها تصبح أكثر عرضة لتأثير النظام الدولي حيث تكون قدرتها على مواجهة الضغوطات الخارجية محدودة.

وبالمقابل إذا كانت للدولة موارد كبيرة، فإنها تكون أكثر قدرة على الحركة بحرية وتقديم سياستها من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية تشمل شكل النظام الدولي وترتيباته بالإضافة إلى المبادلات الاعتمادية والاحتفاظ بالعلاقات والتحالفات إذا نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي نجد أنه يمتلك موارد وإمكانات كبيرة، مثل القوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والثقافي لكن على الرغم من ذلك يعاني من ضعف في إمكانياته العسكرية مما يقيد استقلاليتها في تحركاته وهذا يؤدي إلى أن الاتحاد الأوروبي يظل متوقفا بشكل معين على الدعم الأمريكي وهو القوة العسكرية الأقوى وبفضل تلك العلاقات تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على الاتحاد الأوروبي الصعوبات والاختلافات التي تنشأ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تزيد من تعقيد الموقف، تاريخيا هناك خلافات وتوترات بين الجانبين وهذا يؤثر على قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرارات مستقلة دون التأثير الأمريكي¹.

رغم أن الخلاف ظهر بشكل حاد بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة فيما يتعلق بمسألة الحرب على العراق، إلا أن هذا الخلاف لم يكن بداية العلاقة المعقدة بينهما.

فالاختلافات بين الشركاء الأطلسيين قديمة ومتعددة وتشمل مجموعة من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية بداية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك ترابطات وثيقة بين الولايات المتحدة

¹خلفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018-2019

وأوروبا حيث كانت مصالحهما متطابقة نتيجة الوقوف معا ضد الاتحاد السوفيتي وبفضل المساعدات الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا وهذا أدى إلى إنشاء حلف الناتو ومع بداية الستينيات بدأت أوروبا تستعيد قوتها السياسية والاقتصادية وتتسبب هذه التحولات في تنامي الخلافات مع الولايات المتحدة خلال تلك الفترة عبرت فرنسا عن خلافاتها مع الولايات المتحدة بشكل واضح خاصة تحت حكم الجنرال ديغول.

وقد تطورت الخلافات بين البلدين حتى وصلت إلى سحب فرنسا من القوات الأمريكية والناتو في سنة 1966 وسحب القوات الأمريكية من الأراضي الفرنسية في سنة 1967.

بالمثل اتجهت ألمانيا نحو التوجه نحو الشرق وقامت بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي في عام 1970 مما ساهم في تخفيف التوترات وتحقيق حالة من الاستقرار في القارة بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت مظاهر واضحة للخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيث بدأت الدوائر الأمريكية تشعر بالقلق من تنامي قوة أوروبا وتحولها إلى قوة منافسة هذا القلق أثر على العلاقات وجعل الولايات المتحدة تتجه نحو تقويض موقف الاتحاد الأوروبي بصورة عامة بينما كانت السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تتدرج في إطار الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بدأت الخلافات والتباينات تظهر بعد ذلك مما أدى إلى تعقيد العلاقات بين الشركاء الأطلسيين وجعلها تسعى للحفاظ على استقلاليتها وقراراتها السياسية الخاصة.

واجهت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلافات عديدة في العديد من القضايا الدولية وكانت هذه الخلافات سببا في محاولة الولايات المتحدة لإضعاف موقف الاتحاد الأوروبي وتهميشه¹.

تمتد الخلافات بين الشريكين الأوروبي والأمريكي إلى العديد من المجالات بدءا من القضايا الأمنية والدفاعية وصولا إلى القضايا السياسية والاقتصادية والتجارية على مستوى الأمن والدفاع ظهرت الخلافات حول قضيتين رئيسيتين:

¹ السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم – متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2005، القاهرة، ط: 1، عالم الكتب، ص:

أ. القضية الأولى تتعلق باتجاه الاتحاد الأوروبي نحو بناء قدراتها الدفاعية الذاتية.

ب. القضية الثانية هي المشروع الأمريكي لبناء نظام دفاع صاروخي ضد الصواريخ.

تبين هذه القضايا أهمية تعزيز قدرات الدفاع الأوروبية والاعتماد الأمريكي على الدفاع الأوروبي خلال الأزمة في كوسوفو، أظهرت الاعتمادية العسكرية لأوروبا على الولايات المتحدة وأثار ذلك قلقاً لدى الولايات المتحدة.

طالبت دول الاتحاد الأوروبي بزيادة ميزانياتها العسكرية وبتحملها مسؤولية أكبر في الشؤون الدفاعية وكان رد الفعل الأوروبي غير متوقع من قبل الولايات المتحدة، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بمشروع يمنحها قدرات عسكرية مستقلة بحجم كبير وتحت قيادة الاتحاد ورد فعل الولايات المتحدة كان حذراً ونقدياً حيث أبدت قلقاً من أن يؤدي هذا المشروع إلى انقسام داخل حلف الناتو يشير هذا الموقف إلى مخاوف الولايات المتحدة من تقوية القوة الأوروبية الموحدة، التي قد تتداخل مع السياسة الأمريكية سواء داخل الناتو أو في العالم بشكل عام بالتالي أصبحت محاولة الولايات المتحدة لإضعاف وتهميش موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية جزءاً من الديناميات المعقدة بين هذين الشريكين تظهر هذه الخلافات أهمية بناء القدرات الأوروبية الاستراتيجية المستقلة والتوجه نحو مزيد من الاستقلالية في صياغة السياسة الخارجية والأمنية¹.

- التأثير الروسي:

ترى أوروبا أن روسيا لا تزال تشكل خطراً على الأمن الأوروبي ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية ولكن أيضاً بسبب مخاوفها من عدم نجاح روسيا في التحول نحو النموذج الغربي ويرون القادة الأوروبيون أن التهديدات التي قد تنبعث من الجهة الشرقية تأتي عبر روسيا نتيجة شعورها بالعزلة الدولية وعدم مشاركتها في شؤون المجتمع الدولي² وهذا قد يؤدي إلى عدم انخراطها في تحول نحو نماذج حرية الفرد واقتصاد السوق وعودتها إلى العقيدة الشمولية.

¹المرجع نفسه، ص: 28.

²المقداد قاسم، روسيا والأمن الأوروبي، الفكر السياسي، العدد: 2، المجلد 1998، سوريا، ص-ص: 98-100.

ومن هنا يعترف الأوروبيون بأن الوسيلة الرئيسية لضمان أمنهم واستقرارهم من الجهة الشرقية هي تعزيز القيم الأوروبية داخل روسيا لتحقيق تحولها نحو النموذج الديمقراطي واقتصاد السوق.

في الجهة المقابلة ترى روسيا أن مصلحتها تتطلب وجود شريك أممي متعاون مثل الاتحاد الأوروبي وذلك لمساعدتها في استعادة مكانتها الدولية كدولة عظمى في النظام العالمي الجديد.

وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يسعى بجدية لبناء قوة أوروبية قوية تتحدى التحول من دور الجمود إلى دور العامل من خلال تحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة وهذا يتضمن تأمين شريك متعاون من الجهة الشرقية وتعزيز مكانتها الدولية ومع ذلك شهدت مواقف روسيا تجاه السياسة الأمنية الأوروبية تغيرات وتحولات نتيجة لعدة اعتبارات أدركت روسيا أن أزمة كوسوفو كشفت النية الحقيقية للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى ضعف روسيا.

بالتالي يمكن تحديد مواقف روسيا تجاه بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة إلى موقفين:

1. الموقف الأول: تشترط روسيا على الاتحاد الأوروبي تقليص دور حلف الناتو، الذي تعتبره تهديداً للأمن القومي الروسي في مناطق النفوذ الوسطى والشرقية.

2. الموقف الثاني: إذا قام الاتحاد الأوروبي بزرع درع صاروخي على أراضيه، فإن أمن أوروبا سيكون مرتبطاً بأمن الولايات المتحدة، وبالتالي سترى روسيا نفسها مصدراً للتهديد من الجهة الشرقية.

تثير قضية الأمن الأوروبي قلقاً عميقاً لدى الأوساط المعنية سواء في شرق أو غرب أوروبا خاصة مع ظهور تهديدات أمنية خطيرة من شأنها أن تؤثر على المشروع الأوروبي الموحد لذا اتخذت دول الاتحاد الأوروبي إجراءات للتعامل مع هذه التهديدات سواء من خلال الحوار الدبلوماسي أو الجانب العسكري والدفاعي وتعكس هذه الجهود أهمية الأمن الأوروبي المشترك في تعزيز الاستقرار في القارة الأوروبية¹.

¹مسعودي مراد، السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 642-643.

خلاصة الفصل الثاني:

ترتكز السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي على هياكل قاعدية ومؤسسات تعمل بشكل دائم على تسيير وإدارة الاتحاد الأوروبي وفق مقاربة قانونية تقر لكل مؤسسة صلاحيات منوطة بها فمنها ما يختص بمناقشة القضايا الرئيسية واتخاذ القرارات التي تسهم في توجيه السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد والقرارات المشتركة كما هو حال المجلس الأوروبي ومنها ما يلتزم بدور التشريع والرقابة وصياغة السياسة الأمنية والدفاعية مثل البرلمان الأوروبي.

كما تلعب المفوضية الأوروبية دور تنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات على غرار ميدان الأمن والدفاع، تتكامل أدوار هذه المؤسسات في سبيل ضمان التسيير والتنسيق العالي لتحقيق أهداف وأمن الاتحاد الأوروبي في مختلف أبعاده ومركزاته سواء منها السياسية والعسكرية المرتبطة بإنشاء هياكل للدفاع الأمني المشترك أو ما تعلق بتعزيز التعاون والتكامل السياسي الأوروبي أو تلك الأبعاد المتعلقة بالميدانين الاجتماعي والاقتصادي والقصد منها تجسيد مشاريع التنمية المستدامة لتقليل من الصراعات والأزمات الاجتماعية كلة ضمن مرتكزات هامة تراعي المصالح الوطنية القيم والمبادئ الديمقراطية العالمية والشراكات الدولية الخارجية إضافة الى رؤية استراتيجية عسكرية مشتركة يمكنها توفير الأمن داخل الاتحاد الأوروبي والاستجابة لمختلف التحديات التي تفرضها بيئة الأمن الداخلي المتمثلة في صعوبة الاندماج الكامل واستحداث صيغ قانونية وسياسية واقتصادية في ظل التنوع السياسي والاقتصادي وصعوبات تمويل المشاريع الداخلية منعدمة المردودية المالية دون ان نغفل عن الهجرة الغير شرعية وانعكاساتها الامنية على الدول الأوروبية بصفتها دول استقرار.

اما اقليميا فههد مشروع البريكست Brexit project انفصال بريطانيا عن الاتحاد خاصة وإنها دولة ذات مكانة ووزن لا يستهان به على جميع الأصعدة، إضافة الى العلاقة المشحونة بين روسيا بفتها مصدرا للطاقة الأوروبية وتوسها في أوروبا الشرقية، كما تعتبر التغيرات البيئية وتحديات التهديدات الامنية العالمية من إشكاليات الأمن الأوروبي واولوياته في سلم السياسات العامة الأمنية .

يتحرك الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية وفق مقاربة مؤسساتية ليبرالية تركز على التعاون دور المؤسسات وخاصة احترام سيادة القانون والديمقراطية للتصدي لمختلف التحديات الأمنية وفق مقاربة الأمن الشامل.

الفصل الثالث : ابعء المتوسطي

للسياسة اللأمنية المتوسطية

البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية هو جزء مهم من استراتيجية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يتعلق هذا البعد بالتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية التي تؤثر على المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي في المنطقة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. يعود التاريخ الطويل للتفاعلات بين الدول الأوروبية والمناطق المجاورة لها في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى العصور القديمة ومع ذلك تطورت هذه العلاقات بمرور الوقت لتشمل مجموعة متنوعة من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية.

يستند البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية إلى مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ويشمل ذلك التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول المجاورة وتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية ومشاركة في الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات ويسعى الاتحاد إلى تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية والمساهمة في جهود حل النزاعات ودعم التنمية المستدامة.

تظل منطقة البحر الأبيض المتوسط مكانا معقدا يواجه تحديات مستمرة سيكون التعامل مع هذه التحديات والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة مهماً للاتحاد الأوروبي وشركاؤه حيث يظهر البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية الجهود المبذولة من خلال استراتيجيات للتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول: مكانة وأهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق تأثيراً وتعقيداً في العالم حيث تمتاز بتاريخ غني وتنوع جغرافي استثنائي.

تمثل هذه المنطقة نقطة تلاقي بين ثلاث قارات رئيسية - أوروبا و إفريقيا و آسيا و إفريقيا تمتلك منطقة البحر الأبيض المتوسط مكانة استراتيجية لا غنى عنها حيث يتلاقى فيها التأثيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والبيئية مما يجعلها منطقة ذات أهمية عالمية.

المطلب الأول: الاهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة المتوسط

البحر المتوسط له أهمية جيوسياسية كبيرة نظرا لموقعه الاستراتيجي والتاريخي بين ثلاث قارات رئيسية (أوروبا وآسيا وإفريقيا) ولتأثيره على السياسة والاقتصاد والأمن الإقليمي والدولي.

المتوسط هو المسطح الذي يقع وسط أوروبا، آسيا، وإفريقيا يمتد على مساحة 2,5 كيلومتر مربع بمسافة 4000 من الشرق إلى الغرب و700 كم من الشمال إلى الجنوب وهو البحر الذي سمي كذلك ببحر العالم¹.

العلاقة بين الجغرافيا والسياسة المعروفة بـ «الجغرافيا السياسية» أو «الجيوبوليتيك» (Geopolitics) " تمثل تداخلا بين العوامل الجغرافية والتحديات السياسية².

يتركز اهتمام الجغرافيا السياسية على كيفية تأثير الموقع الجغرافي والخصائص البيئية للمناطق على القرارات والسياسات الدولية.

بالأرقام حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل حوالي 0.6% من مساحة اليابسة على وجه الأرض ويضم حوالي 7% من إجمالي سكان العالم، ويحتوي على حوالي 8% من الثروات العالمية ومع ذلك يجب أن نفصل بين المساحة البحرية لحوض البحر الأبيض المتوسط وبين مساحة الدول الساحلية المحيطة به.

الدول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط تمتد على مساحة أكبر بكثير من مساحة البحر نفسه وذلك لعدة

أسباب:

- بعض هذه الدول تمتد نحو الغرب وتفتح على البحر الأطلسي مثل المغرب والجزائر ونحو الشمال مثل فرنسا وإسبانيا وهذا يعني أن أراضيها تمتد لمسافات تصل إلى ألف كيلومتر عن سواحل البحر الأبيض المتوسط.

¹Pascal GAUCON et Jean-Marc HUISSOUD, Les 100 lieux de la géopolitique, 2ème édition, Grenoble ESC, Aout 2009, p: 40.

²بيير سيليريه، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع 1988، دمشق، ص:7.

- بعض الدول تمتد عبر مناطق صحراوية واسعة تمتد لحوالي 2000 كيلومتر في الداخل وتحتوي على موارد طبيعية هامة مثل النفط والغاز.

بالتالي تظهر أهمية مساحات اليابسة والموارد الطبيعية التي تمتد عبر الدول الساحلية لحوض البحر الأبيض المتوسط بمنطقة أكبر بكثير من المساحة البحرية نفسها هذا يجعل هذه الدول أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة حيث تمتلك موارد طبيعية هائلة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات السوق العالمية¹.

منذ العصور القديمة كان البحر الأبيض المتوسط محورا للصراعات بين القوى العالمية الكبرى حيث سعت للسيطرة عليه بهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية تجسد المتوسط كمنطقة تصادم استراتيجي وكان مجالا حيويا للمنافسة والصراع منذ فترات طويلة.

قد اعتبر " جون ماكيندر (John Mackinder) " أن السيطرة على منطقة المتوسط تعني السيطرة على العالم وهذا الرأي يشير إلى أهمية استراتيجية كبيرة لهذه المنطقة.

بعد انتهاء الحرب الباردة شهد المتوسط تغييرا في التوجهات الاستراتيجية حيث انتقل التركيز إلى تقسيمه من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وتطور تعريف المتوسط في السياقات الدولية بعد هذه الفترة ليتضمن مفهوما أوسع وأكثر تعددية.

البحر الأبيض المتوسط امتاز بتاريخ من الصراعات والتنافس والتعاون كانت هذه المنطقة مكانا للتباينات والتداخلات بين الثقافات والحضارات المختلفة تجسد هذا التاريخ الطويل للصراع والتعاون القوى المتنافسة على هذا المسرح الجغرافي بالاستناد إلى الجغرافيا السياسية يمكن تلخيص دور المتوسط كمنطقة

¹ إيف الكوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش جيور، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010، ص:55.

استراتيجية ذات أهمية عالمية تمثل تفاعلاتها وتأثيراتها السياسية جزءا أساسيا من التاريخ والديناميات العالمية¹.

يمكن ذكر أهم النقاط التي تجعل البحر المتوسط ذو أهمية جيوسياسية كبيرة كما يلي:

الموقع الجغرافي الاستراتيجي: يعتبر البحر المتوسط ممرا طبيعيا يربط بين ثلاث قارات رئيسية وهو يعد ممرا مهما للتجارة والشحن البحري بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

الأمن الإقليمي والاستقرار: نظرا لوجود العديد من الدول والثقافات المختلفة حول البحر المتوسط فإن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يعد أمرا ضروريا لتجنب التوترات السياسية والصراعات.

الموارد البحرية: يحتوي البحر المتوسط على موارد بحرية هامة مثل الأسماك والنفط والغاز الطبيعي مما يجعله منطقة جذب للدول والشركات للاستفادة من هذه الموارد.

الهجرة واللاجئين: يشهد البحر المتوسط تدفقا كبيرا من الهجرة غير الشرعية وحالات اللجوء واللاجئين مما يؤثر على السياسات الدولية والأمن والاستقرار في المنطقة.

التعاون والتبادل الثقافي: يعد البحر المتوسط منطقة للتبادل الثقافي والاقتصادي بين مختلف الثقافات والحضارات في الشرق والغرب مما يسهم في تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول.

الأمن البحري والملاحة: يتمتع البحر المتوسط بأهمية كبيرة للأمن البحري والملاحة حيث يمر من خلاله مسارات ملاحية حيوية مما يجعل السيطرة على هذه المسارات تأثيرا حاسما على حركة التجارة والشحن العالمي.

الشؤون البيئية: يعاني البحر المتوسط من تحديات بيئية مثل التلوث البحري واستنزاف الموارد الطبيعية وهذا يجعل التعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة أمرا هاما.

¹ Nagy Laszlo, La sécurité dans la région Méditerranéenne sécurité en Europe, centrale (OTANE: Recherche de l'OTANE et de partenariat), P:11.

البحر المتوسط يحمل أهمية جيوسياسية كبيرة نتيجة لموقعه ودوره الحيوي في تكوين العلاقات الإقليمية والدولية. الرؤى المذكورة لـ ألفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan) و"هلفورد ماكيندر (Halford John Mackinder)" تسلطان الضوء على تأثير هذا البحر على قوة الدول والعلاقات الدولية.

رؤية ألفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan) :

- **القوة البحرية:** يبرز ماهان أهمية السيطرة على البحار والمحيطات كمفتاح للقوة العالمية وهذا يشير إلى أن الدولة التي تستطيع السيطرة على ممرات الملاحة والمساحات البحرية الحيوية تكتسب تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي¹.

تحكم القوة البحرية في البحر المتوسط تتيح للدولة السيطرة على ممرات التجارة والتواصل بين قارات مختلفة.

رؤية هلفورد ماكيندر (Halford John Mackinder) :

- **القوة البرية:** تختلف رؤية ماكيندر بشكل جذري عن رؤية ماهان حيث يرى ماكيندر أن السيطرة على الأراضي البرية في أوراسيا (Eurasia) وهي الجزيرة الكبيرة التي تضم أوروبا وآسيا هي مفتاح قوة الدولة التي تسيطر على المركز البري في هذه الجزيرة تكون لها تأثير كبير في العالم حيث تتحكم في العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين القارات في أوروبا وآسيا وإفريقيا حيث قال في مقولته المشهورة "من يحكم أوروبا الشرقية يتحكم بالمركز البري الأوراسي (The Eurasian Heartland) ومن يتحكم بالمركز البري الأوراسي يتحكم بالجزيرة العالمية ومن يحكم بالجزيرة العالمية يتحكم في العالم"².

¹ خليل حسين، الجغرافيا السياسية، دراسة أقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009 ص-ص: 58-59.
² كارين إ. منغست وإيفيان أريغوين تر: حسام الدين خضور، "مبادئ العلاقات الدولية"، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للنشر و التوزيع، دمشق، ص-ص: 188-189.

يتجلى تأثير البحر المتوسط في تكوين قوة الدول والتحكم في العلاقات الدولية بناء على تلك الرؤى المختلفة الاعتماد على القوة البحرية أو البرية يعكس تركيز الدول على المساحات البحرية أو الأراضي البرية لتحقيق هدفها الاستراتيجي وزيادة تأثيرها في الساحة العالمية.

إبراز "الشخصية الجغرافية" لأي إقليم يهدف إلى التركيز على القيمة الاقتصادية والإمكانات الطبيعية التي تحملها أراضيها وذلك لتحقيق التقدم والتطور للدولة أو الإقليم في المستقبل.

من هنا تأتي أهمية الدراسة الجغرافية في تحليل وفهم العوامل التي تشكل قوة أو ضعف هذا الإقليم مما يساعد الباحثين وخبراء التخطيط والتنظيم الإقليمي على تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالموارد الطبيعية وكيفية التعامل معها سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي¹.

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط نقطة تلاقي حضاري حيث تواصلت مختلف الأمم والثقافات ولقد كان هذا التواصل والترابط سببا في تكون إشعاع حضاري كبير عبر العصور من خلال ضفاف هذا المسطح المائي الكبير ازدهرت حضارات عظيمة مثل حضارة الفينيقيين وبلاد ما بين النهرين والمصريين، إلى جانب ذلك استوطن البربر الأمازيغ شمال إفريقيا منذ العصور القديمة مما أثرى التنوع الثقافي والتاريخي للمنطقة².

¹ محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999، ص:15.

² بين حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر: دراسة حالة، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2 كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018-2019 ص-ص:62-63.

خريطة رقم 02: توضح الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة المتوسط



المصدر: <https://www.aljazeera.net>

حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل واحدا من أكبر المسطحات المائية في العالم ويعد أحد أهم

الأحواض الداخلية.

يقع هذا البحر في منطقة تعتبر مركزا لتلاقي أهم قارات العالم: أوروبا وآسيا وإفريقيا وتواجهه في

هذه المنطقة جعله محورا لتبادلات ديموغرافية متنوعة ومتعددة الثقافات، حيث يضم مجتمعات متعددة وغير

متجانسة ولقد كان مرفأ للتجاذب والتنافس والصراع على مر العصور نتيجة لمكانته الجيوسياسية والاقتصادية

البارزة!

¹بنون مصطفى، عبد المجيد قموح، "المسألة الأمنية في المتوسط" في الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقع وآفاق-"، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008 ص-333-334.

بالإضافة إلى ذلك يتميز حوض البحر الأبيض المتوسط بعراقته الجغرافية حيث يقع في وسط الكرة الأرضية. يعزز مناخ المتوسط الذي يتميز بالاعتدال التواصل والتبادل بين مختلف الثقافات والشعوب على ضفافه عامل الجيوبوليتيك (Geopolitics) الذي يعد الركيزة الأساسية التي دعمت التواصل والاستقرار مما أسهم في بناء حضارات وأمم متعددة ومتنوعة من النواحي الاجتماعية والثقافية.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين زاد التركيز على أهمية المسطحات المائية ذات الأثر الاستراتيجي في العلاقات الدولية وفي هذا السياق يعد حوض البحر الأبيض المتوسط "مركزاً للأرض (The Center of the Earth)" وفقاً لرؤية المفكر الاستراتيجي الفرنسي "يف لاکوست (Yves Lacoste)"¹

يمثل هذا البحر جسراً بين أوروبا والعالم الإسلامي أو العالم العربي الإسلامي يظل التواصل والتبادل الثقافي قائماً بين الشرق والغرب على أرض شمال إفريقيا حيث تستمر النماذج الثقافية المتنوعة والمتنازعة في إطار العلاقات بين الدول والمجتمعات شمالاً وجنوباً.

أما من الناحية الاستراتيجية فإن البحر المتوسط يحمل أهمية جيواستراتيجية كبيرة نظراً للتنافس القائم بين القوى العظمى على السيطرة على المنطقة خلال فترة الحرب الباردة كان المتوسط ساحة للصراع والتنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى حيث كان ينظر إليه على أنه "قلب العالم النابض" ومنطقة حيوية للتأثير الجيوبوليتيكي (Geopolitics)².

في العقود الأخيرة اتجه الاهتمام إلى حوض المتوسط كجزء من تحولات إقليمية ودولية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر هذا الاهتمام بمنظور ما بعد الحرب الباردة حيث أصبح المتوسط موضوعاً للقلق السياسي والأمني في سياق ظهور تكتلات إقليمية وازدياد التنافس بين القوى العالمية والإقليمية.

¹yves LACOST, *Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui*, France: Larousse essais et documents, 2012, p:239.

²محمّد برفوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرة ألقيت على قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المعهد الدبلوماسي، ص:2.

من هذا المنظور يعكس حوض المتوسط التحولات السياسية والاستراتيجية الحديثة حيث يعد تواجده في منتصف القارات الثلاثة - أوروبا وآسيا وإفريقيا - موقعا استراتيجيا مهما يتضمن المتوسط نسيجا معقدا من الاقتصادات والثقافات والمصالح السياسية التي تزيد من تعقيد السياق الجيوبوليتيكي (Geopolitics) .

في هذا السياق يشهد حوض المتوسط تنافسا على النفوذ والسيطرة بين القوى العظمى والتكتلات الإقليمية ويلقي هذا التنافس بظلاله على الأمان والاستقرار في المنطقة وقد يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات وتطور العلاقات بين الدول والممرات المائية وقوانين الملاحة يضيفون إلى التحديات الجيوسياسية في المنطقة.

وبخصوص الأهمية الاستراتيجية للمتوسط فقد شخص الرئيس الفرنسي الأسبق هذه الأهمية بالقول: "إن هذه المنطقة تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية"، أي أن المسيطر على مجال النفوذ في حوض المتوسط، سيكون بمقدوره فرض السيطرة وزمام المبادرة على مستوى الشرق الاوسط وباقي الدوائر الجيوسياسية¹.

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لمنطقة المتوسط

بسبب الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت قضية الأمن المتعلقة بهذه المنطقة قضية محورية تهم العالم بأسره وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي أولته لهذه القضية عند وضع إطار منظومة الأورو متوسطية الجديدة ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إدراك أن مفهوم الأمن في السياق الدولي المعاصر قد تجاوز البعد الداخلي المتمثل في حماية الأفراد والمجتمع والبعد الخارجي المتمثل في حماية الحدود بل أصبح يتسع ليشمل الجوانب الجيوسياسية المحيطة بالمجموعات الإقليمية والدولية.

¹ غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتعاون و البيئة، دار الراية للنشر، الأردن، 2016، ص:55.

ونتيجة لهذا التوسع في مفهوم الأمن ظهرت حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ولا سيما في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وهذا الوضع أثر بشكل سلبي مباشر على البلدان الأوروبية تجاه دول الجنوب¹.

عند مناقشة قضية الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط نجد أنفسنا أمام تحديات وقضايا متعددة تشمل هذه التحديات الأمنية الإرهاب والتطرف وتهريب الأشخاص والمهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة والصراعات الإقليمية والتنافس على الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي.

لهذا تظهر أهمية وضرورة تعاون الدول المعنية سواء الأوروبية أو الإقليمية من أجل معالجة هذه التحديات والعمل على تحقيق الاستقرار والأمان في المنطقة ويمكن أن تأخذ جهود التعاون شكلا متعدد الأبعاد منها التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

تتجلى عدة قضايا ملحة وصدمات تهدد الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن بين هذه القضايا تبرز قضية الصراع العربي الإسرائيلي كواحدة من أبرز التحديات هذا الصراع الذي بدأ مع اتفاقية سايكس بيكو (The Sykes-Picot Agreement) عام 1916 و وعد بلفور (The Balfour Declaration) عام 1917، وتم تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948 سبب صراعا طويلا بين العرب وإسرائيل هذا الصراع واجه تعنت إسرائيل في سياسات الاستيطان والعمليات العنيفة ضد الفلسطينيين وعدم التزامها بالالتزامات الدولية مما أثر على عملية السلام في المنطقة.

قضية السلام في الشرق الأوسط تعتبر من أهم القضايا التي يجب معالجتها لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويلزم تكثيف الجهود والتعاون الدولي لتحقيق السلام الشامل والعاقل وتشجيع الدور الأوروبي للمساهمة في حل هذه القضية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

¹سفيان طبوش، محمد غربي، الأمن في المتوسط بين التعاون و التنافس، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 1، تيسيمسيلات، 2017، ص:06.

إضافة إلى ذلك تبرز قضية قبرص بين تركيا واليونان بخصوص المياه الإقليمية في بحر إيجه والجزر اليونانية وهذه المشكلة تمتد منذ فترة طويلة وأثرت سلبا على العلاقات بين الدولتين يمكن تتبع أصول هذه المشكلة إلى توقيع اتفاقية بين انجلترا وتركيا عام 1878 والتي منحت بريطانيا السيادة على جزيرة قبرص كجزء من مكافأة لحمائتها للمضائق التركية من التدخل الروسي.

مع مرور الوقت تطورت المشكلة وأدت إلى تعقيد العلاقات بين تركيا واليونان وفي عام 1974 تقسمت قبرص إلى قسمين الجمهورية اليونانية في الجنوب والقسم التركي المدعوم من قبل تركيا في الشمال ومحاولات التوسط الدولي لحل النزاع استمرت حتى عام 1981 لكنها لم تتوصل إلى حل نهائي. وتتطلب هذه القضية جهودا مستمرة لتحقيق حل عادل ومستدام وتشجيع الحوار والدبلوماسية بين الدولتين بالرغم من التحديات يمكن للجهود المستمرة والالتزام بالتفاوض أن تقود إلى تحقيق تسوية تلبى مصالح الجميع وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة¹.

تظهر قضية الصحراء الغربية كمثال آخر على قضية تعقيد الصراعات والتحديات في منطقة البحر الأبيض المتوسط على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومن ثم الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى الأمم المتحدة إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل دائم لهذه القضية.

قضية الصحراء الغربية تعبر عن صعوبة حل النزاعات الإقليمية والتاريخية التي تؤثر على المنطقة رغم جهود المنظمات الدولية وتوجيه مبعوثين وسفراء لتسوية الصراع إلا أن تعقيد الأمور واستمرار تعنت بعض الأطراف أدى إلى عدم تحقيق تقدم كبير في حل القضية.

¹وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الامنية اللاتمائية في منطقة المتوسط ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2020-2021، ص-ص: 107-108.

التقارير المقدمة من المبعوثين والمؤسسات الدولية تؤكد على أهمية تطبيق إجراءات أمنية تمهيدية لتحقيق استفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة والسكان الصحراويين هذا يعكس الحاجة إلى إيجاد حل نهائي يضمن الحقوق والاستقلالية للسكان المحليين ويساهم في إنهاء أحداث الاستعمار في القرن الواحد والعشرين.

ومع ذلك مع تعنت ورفض الحكومة المغربية لمبادرات تقديم الحكم الذاتي للصحراء الغربية استمرت المشكلة في التأثير على الأمن والاستقرار في المنطقة هذا التوتر يعوق أيضا التكامل المغربي ويؤثر على العلاقات بين الجزائر والمغرب¹.

بالتالي يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية والتفاوضية من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام لقضية الصحراء الغربية وهذا الحل يجب أن يحترم حقوق السكان المحليين ويساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا.

تنتم قضية الأزمة اللبنانية بتعقيدها وتاريخها الملتوي حيث تحتل لبنان موقعا جغرافيا حيويا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتشكل نسبة كبيرة من السكان الشبان حيث يمثل الأفراد دون سن الخامسة عشر حوالي ثلث سكانه في عام 2020 بلغ إجمالي عدد سكان لبنان 6 ملايين و831,971 نسمة.

يطل الجانب الغربي للبنان على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الجانب الشرقي سوريا، تاريخيا قسمت لبنان في عام 1841 بناء على أسس دينية بحيث تجمع المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب.

تعكس تاريخ لبنان الحديث دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل مصيره في عام 1920، أسندت الإدارة الفرنسية للبنان من قبل عصبة الأمم بعد الانهيار العثماني وبقيت هذه الإدارة حتى استقلال لبنان في عام 1943 لكن التجربة الاستقلالية لم تكن خالية من التحديات والتوترات واندلعت الحرب الأهلية في عام 1975 بين المسيحيين والمسلمين واستمرت حتى بداية الثمانينات.

¹Ludlow peter, Europe and mediterannean, London, New York : Distributed in North America by the Macmillan Publishing Company, New York : Brassey's (UK), 1994, p:23.

في 1978، شنت إسرائيل عملية زحف إلى لبنان وتعرضت البلاد لجرائم مروعة تدخلت القوات السورية لاستعادة الأمن وبقيت سوريا في لبنان حتى 2006، تفاقمت الأزمة مع اغتيال رفيق الحريري مما أدى إلى رحيل القوات السورية وتصاعد التوتر مع إسرائيل بسبب حزب الله.

الأزمة اللبنانية تطورت من أزمة ذات جذور انقسام طائفي إلى أزمة طبيعية جديدة حيث تتلاقى الصراعات العقائدية مع مصالح مختلفة وفي 2008 توصلت الأطراف اللبنانية إلى اتفاق في الدوحة أدى إلى استقرار مؤقت وخلال 2019 شهد المشهد اللبناني تحولا حاسما مع اندلاع احتجاجات شعبية غير مسبقة أدت إلى استقالة الحكومة وبدء البحث عن إصلاحات وحكومة جديدة تلبي تطلعات الشعب.

إن تاريخ وتحديات لبنان تعكس تعقيدات المنطقة وتأثير القوى الداخلية والخارجية على مصير البلاد يتطلب الحل والاستقرار جهودا دولية وإصلاحات داخلية تلبي تطلعات الشعب اللبناني وتخدم مصالحه¹.

من بين المشكلات التي تهدد أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مشكلة الأقليات والتي تتجلى بشكل خاص في بعض الدول مثل العراق وإيران وتركيا وترتبط هذه المشكلة بشكل رئيسي بقضية الأكراد إذ لا تعترف هذه الدول في دساتيرها بحقوق الأكراد في تأسيس كيان سياسي مستقل.

بالنسبة للعراق وإيران وتركيا تمثل مشكلة الأكراد تحديا كبيرا للأمن الإقليمي حيث يسعى الأكراد إلى تحقيق حقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية بما في ذلك الاستقلال في بعض الحالات ومع ذلك تواجه هذه الأقليات تحديات كبيرة في الحصول على حقوقهم والتعرف على هويتهم الثقافية والسياسية.

من جهة أخرى يشكل خطر الإرهاب المتوسطي تهديدا للاستقرار في المنطقة ويشار إلى الجماعات الإرهابية التي تنشط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط بمصطلح "القاعدة الخلفية للإرهاب المتوسطي (The Mediterranean region)". في بداية الثمانينيات كانت دول البحر الأبيض المتوسط تتهم

¹برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009 ص-ص: 50-53.

بتقديم دعم مالي ولوجستي ومعنوي للجماعات الإرهابية وكذلك التورط في عمليات إرهابية مثل اختطاف سفينة "أشيلور" وتفجير طائرة بان أمريكي.

هذه المشكلات تؤكد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتطلب التصدي لمشكلة الأقليات توفير حلول سياسية تحقق العدالة والمساواة¹.

ومن بين القضايا التي تبرز أهمية أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تؤثر في استقرارها هو وجود تواجد كبير للأساطيل البحرية سواء من دول حوض المتوسط أو من القوى الأوروبية أو الدول الخارجية تحديدا تحتل الأساطيل البحرية الأمريكية مثل الأسطول السادس الأمريكي مكانة مهمة في المنطقة.

على الرغم من التطورات الدولية والإقليمية فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تزال تشهد تصاعدا في قضايا الأمن وترتبط هذه القضايا بشكل مباشر بالقوى الكبرى توجد مخاوف من زيادة التوترات والتصاعد الأمني في المنطقة نتيجة للمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى والتي قد تشمل تواجدها العسكري والتأثير على السياسات الإقليمية.

تصاعد الاهتمام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط بالتوترات الجيوسياسية حيث تسعى بعض القوى الكبرى لتعزيز تواجدها في المنطقة وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي تنافس القوى الكبرى يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات في المنطقة.

من جهة أخرى تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة عبور للترسانة الحربية وتحتوي على ترسانة نووية تمثل تهديدا كبيرا على دول المنطقة من هنا تأتي أهمية تعزيز جهود تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وهذا يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في هذه البقعة المهمة من العالم.

¹وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاثمائية في منطقة المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 110-109.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط

يحتل حوض البحر الأبيض المتوسط مكانة استراتيجية واقتصادية كبيرة في العالم حيث يشكل شريانا حيويا للتجارة والمبادلات الاقتصادية بين القارات المحيطة به تزخر هذه المنطقة بثروات طبيعية هامة تسهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي للدول المحيطة بها في هذا السياق سنستعرض الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال التركيز على عدة نقاط محورية:

- التجارة البحرية والنقل: حوض البحر الأبيض المتوسط يشهد حركة نقل بحرية كبيرة حيث يمر عبره مسارات تجارية حيوية تربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا معظم البلدان المحيطة بالبحر المتوسط تعتمد بشكل كبير على النقل البحري لتبادل البضائع والسلع مما يسهم في تعزيز اقتصاد هذه الدول.

- الثروات الطبيعية: المنطقة تزخر بثروات طبيعية هامة مثل النفط والغاز والفحم والمعادن وتعتبر هذه الموارد الأساسية للاقتصادات المحلية والعالمية على سبيل المثال الجزائر وليبيا تعتبران منتجين كبار للنفط والغاز مما يجعلها لاعبين مؤثرين في سوق الطاقة العالمي.

- الزراعة والصناعة: المناطق الساحلية لحوض البحر الأبيض المتوسط توفر بيئة مناسبة للزراعة والصناعة، الأمطار المعتدلة والتربة الخصبة تسهم في تطوير الزراعة وإنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل كما تتيح السواحل والموارد البحرية فرصا للصيد وصناعة الأغذية.

- السياحة: حوض البحر الأبيض المتوسط يجذب سنويا ملايين السياح من مختلف أنحاء العالم الجو المعتدل والشواطئ الخلابة والتراث الثقافي الغني يجعلونه وجهة سياحية مغرية وهذا يسهم في تحقيق دخل كبير للدول المحيطة بالبحر المتوسط!

¹ ابن حداد هشام، السياسات الHمنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:61.

- التجارة والاستثمار الدولي: حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل منطقة تواصل وتبادل اقتصادي بين القارات، البلدان المحيطة به تستفيد من إمكانياتها لتعزيز التجارة وتعزيز الاستثمارات من خلال الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

على مر العصور تعرضت المنطقة للتأثيرات الاستعمارية حيث اندلعت صراعات بين القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا واستمرت لفترات طويلة هذه الصراعات أدت إلى استنزاف ثروات البلدان المحلية، على سبيل المثال الاستعمار الفرنسي للجزائر والتدخلات الاستعمارية الحديثة التي تسببت في عدم استقرار دول حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبية تحت ذرائع متنوعة بما في ذلك حماية حقوق الإنسان¹.

تظهر أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاقتصادية من خلال دوره الحيوي في العلاقات التجارية والتبادلات على مستوى العالم، يعتبر البحر المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية حيث يمر عبره يوميا نحو 220,000 سفينة تجارية تحمل شحنات تزيد عن 100 طن. يقدر أن هذا البحر يشهد حوالي 30% من حركة النقل البحري في العالم ونحو 28% من تجارة النفط العالمية.

تلعب دول حوض البحر الأبيض المتوسط دورا مهما في إمدادات النفط حيث تمر عبر هذه المنطقة حوالي 370 مليون طن من البترول سنويا وتقدر السفن البترولية التي تعبر بمعدل يتراوح بين 250 إلى 300 سفينة سنويا. وتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا كبلد مصدر للنفط وتعد ليبيا المرتبة الحادية عشرة بحوزتها على نحو 4% من مخزون البترول في إفريقيا.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية كبلد مصدر للغاز الطبيعي نحو أوروبا بعد روسيا ويلعب الغاز الطبيعي دورا مهما في تلبية احتياجات الطاقة للعديد من الدول والصناعات².

¹ ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الامن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية وتحديات البيئة الامنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، مكتبة المركز بالسليمانية، العراق، 2013 ص: 32.

² Djamel Eddine Guechi, Lunion du Maghreb Arabe: Intégration régionale et développement économique Alger: Casbah édition, 2002, p: 57.

بالمجموع تظهر هذه الإحصائيات والأرقام أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط كمحور استراتيجي واقتصادي عالمي حيث يشكل محورا حيويا للتجارة البحرية وتدفقات النفط والغاز مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وتوازنات القوى الدولية.

ويعتبر البحر الابيض المتوسط أيضا الطريق الأقصر و الأسهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب وهو

الاسرع لنقل النفط من الدول المنتجة والمصدرة له شرقا والدول المستوردة له غربا¹.

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال النقاط التالية:

- احتوائه على منابع الثروات الباطنية: يحتوي حوض البحر الأبيض المتوسط على مجموعة متنوعة من الثروات الباطنية مثل المحروقات والمعادن القيمة والثروة الحيوانية والمائية هذه الموارد تلعب دورا مهما في تلبية احتياجات الطاقة والصناعة في العديد من الدول وتزخر المنطقة بمواردها الطبيعية منها النفط والغاز الطبيعي الذي يتواجد بكثرة على السواحل الجنوبية إلى جانب المعادن مثل الفوسفات والحديد ولا يمكن تجاهل الثروة السمكية الهائلة في هذا البحر.
- ومن بين الخصائص المميزة للبحر المتوسط تلك التي تتعلق بالثروات البحرية حيث يحتضن نسبة مهمة من الثروات الحيوانية البحرية على مستوى العالم تصل إلى حوالي 75٪، بالإضافة إلى نصيبه البالغ 18٪ من الثروة البحرية النباتية وهذا الغنى البيئي دفع دائما القوى الكبرى إلى سعيها لتوسيع نفوذها وتأثيرها على هذه المنطقة².

- احتكار القنوات المائية الرئيسية: يحتكر حوض البحر الأبيض المتوسط بعض أهم القنوات المائية التي تعتبر شريانا حيويا للاقتصاد والملاحة البحرية. هذه القنوات تمتد إلى العديد من البحار والمحيطات والمضايق مما يجعلها ممرات مهمة لتداول البضائع والسلع.

¹ ايمان مختاري، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، العدد 2، عناية: دفاقر المتوسط 2016، ص:280.

² صباح بالة، منطقة البحر الأبيض المتوسط ، الموسوعة السياسية، 2023، من موقع <https://political-encyclopedia.org/>

- الشركات والتعاون الاقتصادي: يركز حوض البحر الأبيض المتوسط على شركات وتعاون اقتصادي بين الدول المتوسطية الشمالية والجنوبية. هذا التعاون يساعد في تعزيز التجارة وتبادل الخدمات وتطوير البنى التحتية الاقتصادية.

- الموقع الجغرافي المميز: يتوسط حوض البحر الأبيض المتوسط بين ثلاث قارات مهمة أوروبا وآسيا وإفريقيا وهذا الموقع يمنحه ميزة استراتيجية كبيرة. يسهل هذا الموقع تنقل البضائع والسلع والأشخاص بين هذه القارات ويوفر سهولة التحكم في الممرات المائية وعملية التبادل التجاري¹.

تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم هذه الموانئ ميناء مرسيليا في فرنسا وميناء برشلونة في إسبانيا وميناء اسطنبول في تركيا وميناء سفاجا في مصر، تعتبر المضائق والقنوات في منطقة البحر المتوسط ذات أهمية اقتصادية كبيرة إذ تشكل الممر الضيق الوحيد الذي يربط بين الطرق البحرية المتجهة إلى مناطق مختلفة.

في الماضي فقد البحر المتوسط مكانته كممر تجاري رئيسي عندما تحولت التجارة إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف طرق بحرية جديدة واستكشاف أمريكا ومع ذلك استعاد البحر المتوسط أهميته الاقتصادية بفتح قناة السويس في القرن العشرين وارتفاع حجم التجارة العالمية ونمو حجم السفن التجارية.

تمثل مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق التي لا تتم إلا عبر منطقة البحر المتوسط يعزز نشاطه التجاري العالمي الاقتصاد المتوسطي كما يتزايد حجم السفن والناقلات في مسطحاته المائية مما يسهم في تعزيز التجارة البحرية.

بهذا يظهر أن البحر المتوسط يمثل مركزا حيويا للنقل والتجارة بين القارات المختلفة وتعزز موانئه الاقتصاد المحلي والدولي وتلعب دورا مهما في توجيه التجارة العالمية عبر منطقة البحر المتوسط.

¹ ابن حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:62.

يظهر حوض البحر الأبيض المتوسط أهميته البارزة في المشهد الاقتصادي العالمي من خلال احتوائه على موارد غنية واحتكاره لممرات الملاحة الحيوية ودوره في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المحيطة به ويعتبر هذا البحر منطقة استراتيجية تلعب دورا حيويا في التجارة والتبادل الاقتصادي على مستوى العالم. يتضح أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمتلك أهمية اقتصادية كبيرة تمتد عبر مجموعة متنوعة من القطاعات، توفر الثروات الطبيعية والتجارة والسياحة والاستثمار فرصا للنمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة وعليه يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للحفاظ على هذه الأهمية وتحقيق التنمية المستدامة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: تطور السياسة المتوسطية للجماعات الأوروبية

يسعى الحوار العربي الأوروبي والتعاون العربي الأوروبي إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأوروبية ووسطية هذه العلاقات تمتد عبر مجموعة من التحديات والفرص.

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي

تظهر الخبرة الأولية تحولات في العلاقات الأوروبية-البحر الأبيض المتوسطية بعد التوسعة الخامسة للاتحاد الأوروبي ونطاق وحدود الأطر الجوارية الأوروبية ووسطية في كثير من الأحيان تفسر من خلال اعتبارات جغرافية استراتيجية خاصة وعلى الرغم من عدم وجود نموذج محدد يمكن استخلاص دروس مفيدة من هذه التجربة في سياقات أخرى. ولذلك من الضروري التأكيد على الفترة الزمنية الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وولادة السياسة الزراعية المشتركة الفعلية في عام 1962، مع أول لائحة للمحاصيل وفي عام 1967 مع أول أسعار مشتركة تأتي الفكرة تشبها لما تم بالنسبة للفحم والحديد والصلب من أجل تأمين إمدادات القمح والمنتجات الزراعية تم توقيع معاهدة روما في عام 1957 العام الذي تلت فيه الحملة العسكرية الفرنسية-البريطانية السيئة السمعة في قناة السويس، تم اتخاذ قرار لضمان الأمن الغذائي (السياسة الزراعية المشتركة)

ولكن لم يحدث شيء حقا بين عامي 1957 و1961 لكن تم تنفيذ معاهدة روما بدءا من إنشاء جدار برلين (أغسطس 1961) تم تبني أول لائحة في 14 يناير 1962، واستمرت بالطبع في مجال المحاصيل الزراعية¹. منذ تأسيسها عملت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تطوير سياستها تجاه الدول المحيطة بالبحر المتوسط بشكل مستمر ومتواصل في إطار هذه السياسة جرت سلسلة من التقدّمات التي استهدفت البلدان المجاورة من خلال توقيع اتفاقيات تفضيلية هذه الاتفاقيات تشمل قوائم محددة من السلع والبضائع وتخضع لسياسة التفضيل وبعضها يهدف إلى إقامة مناطق تجارة حرة تجمع بين هذه البلدان والجماعة الاقتصادية الأوروبية مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انضمام هذه الدول إلى الجماعة فهناك علاقات وثيقة تتجاوز مجرد التبادل التجاري تمثل عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية الأوروبية وتمثل حجر الزاوية في بناء علاقات استراتيجية طويلة المدى مع هذه الدول يتضمن إطار الجماعة الأوروبية وثائق تتناول تونس والمغرب والجزائر مع تسليط الضوء على الجوانب التاريخية والقانونية للعلاقات بين الجماعة وهذه الدول. في معاهدة روما التي جرى توقيعها في البداية أكد أعضاء الجماعة على استعدادهم للتفاوض على اتفاقيات انضمام مع تونس والمغرب بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هاتين الدولتين وفيما يخص الجزائر التي كانت تحتل موقعا خاصا بفعل وجودها كثلاث مناطق فرنسية كانت تمتاز بوضعها كدولة عضو في الجماعة مما أهلها لاستقبال دعما ماليا من الجماعة لكن عقب استقلال الجزائر في عام 1962 طلبت بعدم تلقي المساعدات وهذا وضع استثنائي جعل منها جزءا مميزا ضمن نظام العلاقات الخارجية للجماعة وفي عام 1977 دعت تونس والمغرب والجزائر دول القارة الإفريقية التي كانت سابقا مستعمرات إلى التفاوض من أجل الانضمام إلى الجماعة وجرت مباحثات استكشافية تمهيدية لتحقيق هذا الهدف².

¹ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص-ص: 209-210.

² ابن الحاج جلول، ياسين، "أثار الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مشروع: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2006-2007، ص: 09.

خلال فترة الستينيات قامت المجموعة الأوروبية بالتوصل إلى سلسلة من الاتفاقيات المهمة مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وتشمل هذه الاتفاقيات على سبيل المثال اتفاقية انتساب مع اليونان في عام 1962 واتفاقية مماثلة مع تركيا في عام 1963 وكان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقيات هو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وقد تضمن نظام الانتساب الذي تم تطبيقه في هذه الاتفاقيات تبادل المصالح المشتركة حيث قامت المجموعة الأوروبية بتقديم المعونات المالية والفنية للدول المنضوية تحت هذه الاتفاقيات وكان ذلك بهدف دعم الدول الأعضاء في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى ذلك تم توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى في المنطقة مثل إسرائيل في عام 1963، حيث تم تطوير تبادل التجارة بين الجانبين كما تم توقيع اتفاقيات معاملة تفضيلية مع لبنان في عام 1965، ومع قبرص في عام 1972 بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وتسهيل حركة التجارة وعلاوة على ذلك تم التوقيع على اتفاقيات انتساب مع دول أخرى في المنطقة مثل مالطا في عام 1970. وقد تم توقيع هذه الاتفاقيات لتعزيز التعاون وتبادل المصالح بين الأطراف المعنية ومع ذلك كان هناك تأخير في توقيع الاتفاقيات مع دول المغرب العربي الأساسية وهي الجزائر وتونس والمغرب وذلك بسبب مجموعة من المشكلات منها التنافس فيما يتعلق بصادات هذه الدول من المنتجات الزراعية إلى إيطاليا في عام 1966، حصلت إيطاليا على مساعدات مالية تبلغ 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية بهدف تحسين منتجاتها الزراعية وبعد هذا التحسن تم تذليل بعض الصعوبات وفتح الباب لتوقيع اتفاقيات انتساب مع تونس والمغرب في مارس 1969 وتمتد صلاحيتها لمدة 5 سنوات وشجعت هذه الاتفاقيات بعض الدول العربية المغاربية على التفكير في استفادتها من الاتفاقية المعروفة بـ "اتفاقية ياوندي (The Yaoundé Conventions)"، التي تم توقيعها مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في يوليو 1963، بهدف تنظيم عملية انتسابها إلى المجموعة الأوروبية¹، على غرار اتفاقيات والتي تمت تسميتها "اتفاقيات المشاركة الأولى (First Partnership Agreements)"، هي اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تميزت بأنها مؤقتة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وشملت

¹ جودة، لمياء محمد عبد السلام، "أثر سياسات الشراكة الأوروبية - العربية في التعاون الاقتصادي العربي من عام 1957 إلى 2014"، "المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد: 5، 2018، ص-ص: 125-127.

قواعد مشابهة تهدف إلى تسهيل التعاون ركزت على الجوانب التجارية والاقتصادية بشكل أساسي وتناولت إعفاء الرسوم الجمركية للمنتجات المصنعة والنصف مصنعة وأخذت في الاعتبار السلع الزراعية بشكل خاص من أهمها :

-اتفاق ياوندي الأول: هو اتفاق تم عقده بين الجماعة الأوروبية و18 دولة إفريقية بما في ذلك دولتين عربيتين هما الصومال وموريتانيا ومن ثم انضمت إليهما جيبوتي وجزر القمر وبدأ تنفيذ هذا الاتفاق عام 1964 لمدة خمس سنوات وتم تجديده في عام 1969، استبدل هذا الاتفاق بـ " اتفاق لومي (Lomé Conventions)" هي اتفاقيات شراكة تجارية ومساعدة اقتصادية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والاتحاد الأوروبي (EU) ودول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ (ACP) تم توقيع الاتفاقيات الأولى في عام 1975، وتم تجديدها ست مرات حتى عام 2000 وتوسعت قائمة الدول المشاركة به بما في ذلك السودان لذلك توقفت الدول العربية الخمس (الصومال، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، والسودان) عن التعاون بناء على اتفاق لومي. تضمنت هذه الاتفاقيات تفضيلات تجارية للسلع الاستوائية وتقديم مساعدات مالية وقروض استثمارية وعلى الرغم من ذلك لم تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تحسين كبير في صادرات تلك الدول إلى الجماعة الأوروبية ولم تكن المساعدات المالية كافية لتحقيق تغييرات جذرية في اقتصاداتها.

بدأت الدول العربية منذ أوائل عام 1960 في السعي لتوقيع اتفاقات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة بهدف استفادة اقتصاديا من هذه السوق هذا السعي تزامن مع توقيع الجماعة الأوروبية اتفاقيات تجارية تفضيلية مع إيران في عام 1963 ومع إسرائيل في عام 1964 تفاعلا مع هذا التطور أصدر المجلس الاقتصادي العربي التابع لجامعة الدول العربية قرارا في ديسمبر عام 1963 يدعو إلى تحقيق مزايا مماثلة لما يحصل عليه إسرائيل من السوق الأوروبية وذلك وفقا لظروف واقع كل دولة عربية¹.

كما تعتمد سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على تطور أحداث الأزمة في الشرق الأوسط وغالبا ما يكون مقورا بتلك التطورات كما يتزامن توجيهها مع مستجدات الحوار الأطلسي

¹Rastoin, J.-L., Bourgeois, and others , Pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne. L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen (ipemed) ,2009, p. 52.

على الرغم من أن برشلونة كانت مرحلة مبهجة في مسار طويل يستمد جذوره من توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى تسعة أعضاء في 1 يناير 1972 يجب أن نذكر أنه أثناء المفاوضات بشأن التوسعة الأولى لأوروبا كانت مسألة "التعاون السياسي" في المجالات غير المشمولة بمعاهدة روما وهي محور النقاشات تتطلب إدارة الأزمة في الشرق الأوسط، وإعداد سياسة مشتركة للطاقة والتحكم في الأزمة النقدية وإعداد مؤتمر هلسنكي ومواضيع أخرى آلية للتشاور والتنسيق المعمق أو حتى للعمل المشترك لم يكن يمكن تحقيقها من خلال معاهدة روما.

إن الحرب الإسرائيلية العربية في عام 1967 قد قسمت الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكانت فرنسا وإيطاليا مؤيدين لمواقف الدول العربية في حين كانت هولندا تتبع موقف إسرائيل بينما اعتمدت ألمانيا الغربية موقفا محايدا غير مريح عمل هذا التقسيم على استبعاد أوروبا من مشهد الصراع الذي كان محتلا حصرا بالكامل بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حتى تقرير دافينيون (Davignon Report) الذي هو تقرير صدر في عام 1970 عن لجنة برئاسة Etienne Davignon بتكليف من المجلس الأوروبي.

ويهدف تقرير دافينيون إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في EEC من أجل تعزيز التنسيق والوحدة بين هذه الدول في السياسة الخارجية والأمنية.
- تطوير سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي من خلال وضع أسس لسياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي على أساس المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

وعليه كان تقرير دافينيون "The Davignon Report" يتمتع بدعم خاص من بريطانيا التي كانت حينها متقدمة للانضمام فكان لديها رغبة قوية في رؤية الجماعة الاقتصادية الأوروبية فهي تلعب دورا كبيرا على الساحة الدولية ولهذا السبب دعمت مواقف فرنسا وإيطاليا في منطقة الشرق الأوسط الفكرة بأن "القوة الناعمة" الأوروبية ستسهم في ظهور نظام دولي جديد، جعلت من ولادة الجماعة الاقتصادية الأوروبية حدثا رئيسيا أثار اهتماما كبيرا وأملا كبيرا في العالم العربي بصورة خاص في عام 1972، أعدت المفوضية

الأوروبية أول تقرير لمجلس الوزراء يوصي باتخاذ سياسة شاملة ومتوازنة تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط وكان يجب أن تسهم هذه السياسة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيز التعاون المميز مع الدول الثالثة المتوسطة¹.

المطلب الثاني: التعاون العربي الأوروبي

كانت الاتفاقيات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط التي تم التوصل إليها بين عامي 1969 و1977 مشبعة بالطابع التجاري بشكل أساسي وعرفت رسمياً باسم "اتفاقيات التعاون"، وقد تميزت بتجميع المزايا التجارية والمساعدات المالية كانت الجماعة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف كجزء من السوق المشترك الأوروبي على مستوى التبادل التجاري والاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط واستمدت هذه الأهداف من المهمة الرئيسية الموكلة لها في العلاقات الخارجية وتتمثل على مستويين من جهة على مستوى العولمة تعزيز والحفاظ على الازدهار في أوروبا من خلال مواجهة التحديات التي تواجهها من قبل قوى تجارية وصناعية عالمية أخرى ومن جهة أخرى على مستوى الولايات المتحدة مجهزة بأدوات تأثير وضغط خارجي قوية ومتنوعة لذا كان توسيع السوق المشتركة الأوروبية من منطقة تبادل حر إلى منطقة لتبادل واستثمارات داخلية تفضيلية واحدة من العناصر الرئيسية في استراتيجية الجماعة².

قبيل التوسعة الأولى للجماعة الاقتصادية الأوروبية مع انضمام المملكة المتحدة والدنمارك وأيرلندا شهد قمة باريس الأوروبية (19-21 أكتوبر 1972) تحولاً لا رجعة فيه في تصور العلاقات مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، تم الاتفاق في هذا الوقت على تطوير نهج شامل تدريجي جديد معروف باسم "السياسة البحر الأبيض المتوسطي الشاملة" تمثل هذه القمة نقطة تحول في بناء العلاقات مع المنطقة وتعد بداية حقيقية للتفكير في سياسة بحر أبيض متوسطي تنفذ بنهج شامل ومتوازن لذا قررت الجماعة ترك النهج غير الرسمي

¹ IEMed, Hassan Abouyoub, "De Barcelone à l'UpM, Évolution idéologique et politique de la vision méditerranéenne de l'UE", 2009, p. 82.

²Haydar Samer, "Le Partenariat Euromed: Contribution à l'étude du soft power de l'Union européenne", Thèse présentée pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Bordeaux, École Doctorale de Droit, Droit Public, Soutenue le 16 décembre 2016, p: 37.

والعرضي في العلاقات من أجل تطبيق سياسة بحر أبيض متوسطي شاملة، وأدى هذا النهج الشامل إلى توقيع اتفاقات في السبعينات التي امتدت لتشمل التعاون الاقتصادي والمالي لمرافقة التنمية من خلال برامج مساعدة مالية وتقنية بالتالي كانت التوسعة التي تم تحقيقها في 1 يناير 1973 هي التي دعت لضرورة تطوير سياسة حقيقية للبحر الأبيض المتوسط من قبل الجماعة الموسعة فعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي أثر هذا التوسع على تدفق التبادلات التجارية مع المنطقة وأصبح من الواضح أن الحفاظ على العلاقات المميزة مع المنطقة لا يتطلب فقط تعديلات فنية بسيطة على الاتفاقيات القائمة، بل إن هذه الدول لا تستطيع مواجهة خطر تراجع صادراتها إلى مستويات ادنى¹.

في المرحلة الثانية من الحوار العربي الأوروبي التي امتدت من عام 1975 إلى 1980 كانت البداية متأثرة بتطورات إقليمية ودولية مهمة حيث تسببت حرب أكتوبر 1973 والحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الغرب في تحفيز الحاجة إلى بدء الحوار بين العرب والأوروبيين علاوة على ذلك، أثرت خشية انتقال الحرب إلى أوروبا على استعدادهم للتواصل والتفاوض وتزامنت هذه المرحلة مع فترة السياسة المتوسطة الشاملة للجماعة الأوروبية بين عامي 1973 و1991، والتي شهدت توسعا في أعضاء الجماعة من ست دول إلى تسع دول. أدركت الدول الأعضاء في الجماعة أهمية الحفاظ على مصالحها في الواجهة العربية وبالتالي أصدرت بيانا مشتركا في نوفمبر 1973 بمقر الجماعة في بروكسل (Bruxelles)، كان هذا البيان رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد على دور الحوار في تحقيق الاستقرار وحل النزاعات.

تجاوب الجانب العربي بسرور مع هذه المبادرة الأوروبية، حيث أعرب مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد في الجزائر في نوفمبر 1973 عن موقف موحد تجاهها وفي العاشر من يونيو 1975، بدأت جلسات الحوار الرسمي في القاهرة وهذا كان بداية فعلية للتواصل بين الطرفين ومع ذلك كان هناك تحديان أساسيان للحوار في تلك الفترة فالأول هو موقف الجانب الأوروبي الذي كان يريد تقييده إلى الجوانب

¹أسامت فاروق مخيمر، حوار الحضارات في العلاقات الدولية الدوافع والمعوقات دراسة حالة للحوار العربي الاوروبي (1973-

1990)، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة جامعة اسيوط، ع: 82، ص-ص: 28-29.

الاقتصادية فقط بينما أصر الجانب العربي على طابعه السياسي أيضا، اما الثاني هو مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية حيث اعترض الأوروبيون على مشاركتها بسبب تفسيرهم أن ذلك يعني الاعتراف بشكل رسمي بممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

تم تجاوز هذه التحديات من خلال صيغة "دبلن(Dublin)" حيث تم التأكيد على أن المشاركة ليست بين دول بل بين مجموعتين مما سمح لكل طرف بتعيين مندوبيه بحرية، كما أعرب العرب عن ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ودعوا لوقف المساعدات لإسرائيل في هذه الفترة شهد العالم العربي عددا من الأحداث الهامة مثل زيارة الرئيس المصري السادات للقدس في نوفمبر 1977 وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر 1978 واتفاق السلام مع إسرائيل في مارس 1979 هذه الأحداث أثرت على التوجهات السياسية والاستراتيجية للحوار علاوة على ذلك تأثر الحوار بالأحداث الإقليمية والدولية مثل الثورة الإيرانية في فبراير 1979 والحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 والغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، هذه الأحداث أثرت على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة وتراجع أهمية الحوار العربي الأوروبي بشكل مؤقت¹.

السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية: تمثلت في التعاون الأوروبي المتوسطي تبنت من خلاله استراتيجيات اتجاه جنوب المتوسط تمثلت في السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة والسياسة المتوسطية المتجددة .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ظهرت في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والساحة الدولية مجموعة من العوامل الأساسية التي دفعت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا لإعادة بناء وتصميم علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط وخاصة البلدان المغاربية هذه العوامل تشمل:

¹MOURAD, Ali. "Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE : Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens." Thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Droit. École Doctorale de Droit et des Sciences Politiques, Administratives et Économiques, 2014, p: 16.

- استقلال البلدان المتوسطية والمغربية: حصول معظم دول المنطقة على استقلالها الكامل أدى إلى تغير ديناميات القوى في المنطقة ولم يعد هناك أطرا بنوية تضمن استمرار الهيمنة الأوروبية في تلك البلدان.
 - الحرب الباردة والتوسع السوفيتي: تزايد خطر التوسع السوفيتي في حوض البحر المتوسط دفع الدول الأوروبية إلى محاولة ضمان استقرار المنطقة لتجنب تبني البلدان المستقلة لنماذج سياسية واقتصادية شيوعية مما قد يؤدي إلى حصار أوروبا الغربية من حدودها الجنوبية.
 - حاجة الاقتصاد الأوروبي إلى الاستقرار الجنوبي: بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تكاملها وكان من الضروري تأمين حدودها الجنوبية من خلال توفير الاستقرار في المنطقة تمثل دول جنوب المتوسط والمغرب مصدرا مهما للموارد الاقتصادية والعمالة الرخيصة.
 - معاهدة روما 1958: توقيع معاهدة روما عام 1958 التي أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية أدى إلى تحديد الإطار القانوني الذي تحولت من خلاله العلاقات الفرنسية مع البلدان المغربية المستقلة من علاقات الاستعمار التدخلي إلى علاقات تعاون في الميادين التجارية والمالية¹.
- بناء على هذه التغيرات والتحولات بدأت المجموعة الأوروبية برسم سياسة واضحة للتعامل مع المنطقة المتوسطية وقد أكدت هذه السياسة على تعزيز التعاون وتقديم الدعم المالي والتسهيلات التجارية لدول البحر الأبيض المتوسط والمغربية بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز التبادل الاقتصادي والتنمية في المنطقة منذ نشأتها عملت المجموعة الأوروبية على إقامة سياسة متميزة تجاه دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في بداية تطبيق هذه السياسة تم الاعتماد على الروابط الاقتصادية التفضيلية وتوقيع اتفاقيات ثنائية تربط كل دولة متوسطية بشكل فردي مع المجموعة الأوروبية هذه الاتفاقيات كانت تهدف إلى ترسيخ التيارات التجارية التي نسجت خلال فترة الاستعمارية وعليه نجد أن الطبيعة التجارية تسيطر على مضمون هذه الاتفاقيات حيث كانت تركز على الصادرات الزراعية التي تدخل السوق الأوروبية بإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار

¹ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص:77.

احترام ضوابط وأدوات الحماية التي حددتها السياسة الفلاحية المشتركة تم تحديد الأسعار المرجعية وتخصيص الحصص وضبط التوقيت الزمني للصادرات¹.

وكانت الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تم توقيعها بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية في الستينات تتضمن مدة زمنية تصل إلى خمس سنوات وتركز بشكل رئيسي على التعامل التجاري التفضيلي دون أن تشمل المساعدات المالية.

هذه السياسة تعكس التركيز الأولي على الجوانب التجارية والاقتصادية في العلاقات بين الدول المتوسطية والأوروبية وعلى الرغم من تطور هذه العلاقات فيما بعد إلا أن هذه المرحلة الأولى شهدت تركيزا كبيرا على تعزيز التجارة والصادرات وتحقيق التبادل التجاري التفضيلي بين الجانبين.

في سنة 1963 طلبت كل من تونس والمغرب بدء مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بهدف التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع الدول الست المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت ومن ناحية أخرى لم تكن الجزائر معنية بهذه المفاوضات بسبب وضعها الاستعماري مما جعلها غير جزء من التفاوض على الاتفاقيات².

في عام 1969 تم توقيع اتفاقيات التجارة التفضيلية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع تونس والمغرب كل دولة على حدة ولمدة خمس سنوات كما سبق وأن وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقيات مماثلة مع اليونان في عام 1962 ومع تركيا في عام 1963.

أظهر التعاون الثنائي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المغاربية قصوره بسبب غياب رؤية استراتيجية موحدة من جانب الأوروبيين فيما يتعلق بالحلول والخطط الاقتصادية المناسبة كان التعاون

¹ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، دار النشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص: 213.

² bichara Khadra (sous-direction), L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité, paris, 1997, p: 251.

محصورا بشكل كبير في الجوانب التجارية والمالية وسيطرت الرؤية التجارية على هذه الاتفاقيات دون أخذ البعد الجهوي والتموي بعين الاعتبار.

أظهرت اتفاقيات الستينيات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المغاربية تحديدا للتخفيضات الجمركية على منتجات محددة وتمييز بين المنتجات الزراعية والصناعية وعموما قدمت المزايا التجارية للمنتجات الزراعية أفضلية أكبر من تلك المقدمة للمنتجات الصناعية وهذا قد أثر على معدلات التبادل التجاري بطريقة تعوقت من خلالها دول المغرب العربي¹.

تجاوبا مع هذه التحديات وبسبب التوسع الأول للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في سنة 1973 اعتمدت فرنسا سياسة متوسطة شاملة تستهدف التعامل مع جيرانها في جنوب المتوسط وكان من ضمن هذه السياسة التعاون التجاري والمالي واهتمام خاص بالصادرات الزراعية والصناعية ورغم ذلك ظهرت بعض القصور في هذا النهج الذي انحصر بشكل كبير في العلاقات التجارية والمالية مما أثر على تحقيق مشاريع تنموية فعالة في المنطقة السياسة المتوسطة الشاملة التي اعتمدها الجماعة الأوروبية تجاه البلدان المتوسطة كان من خلال التوسع الذي حدث في عضوية الجماعة الأوروبية وإقامة علاقات تعاون مع بلدان المتوسط حيث تمثلت هذه السياسة في التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتعاون المالي والتكنولوجي ومسائل الهجرة وهذه الاتفاقيات تهدف إلى تحسين العلاقات بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطة من خلال اتفاقيات تعاون محددة مع كل دولة على حدة، التركيز الرئيسي يكون على تطوير العلاقات التجارية وتشجيع التبادل التجاري بين الأطراف هناك تفضيلات تجارية ونظام دخول حر لبعض المنتجات بينما تخضع بعض المنتجات لرسوم جمركية وتسعى هذه السياسة إلى تعزيز التعاون بمختلف المجالات وتعزيز الاقتصاد والتطور في المنطقة وهذه النهج يعكس تفاعلات الفترة التي تمت فيها هذه الاتفاقيات (السبعينيات) والتي شهدت تحديات اقتصادية وسياسية مثل الصراعات الإقليمية والحروب وكذلك اهتمامات الدول الأوروبية بضمان استقرار اقتصادها وإمداداتها بالموارد الضرورية.

¹ مرجع سبق ذكره، ص:77.

جدول رقم 03: يمثل المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)

الوحدة : مليون إيكو.

الدول المغاربية الثلاث	تونس	المغرب	الجزائر		
56	15	16	25	هبات	البروتوكول (1) (81-78)
283	80	114	89	قروض	
339	95	130	114	مجموع	
% 50	% 14	% 19	% 17	النسبة المئوية	
132	37	67	28	هبات	البروتوكول (2) (86-82)
357	102	132	123	قروض	
489	139	199	151	مجموع	
% 49	% 14	% 20	% 15	النسبة المئوية	
322	93	173	56	هبات	البروتوكول (3) (91-87)
465	131	551	183	قروض	
787	224	324	239	مجموع	
% 49	% 14	% 20	% 15	النسبة المئوية	
559	156	278	125	هبات	البروتوكول (4) (96-92)
668	168	220	280	قروض	
1227	324	498	405	مجموع	
% 54	% 14	% 22	% 18	النسبة المئوية	

Source : Commission des communautés européennes¹

من الجدول الوارد يمكننا استنتاج أن المساعدات التي قدمت لدول المغرب العربي كانت في شكل قروض مشروطة من البنك الأوروبي للاستثمار تجاوزت المساعدات الأخرى المقدمة من ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية هذا النمط يلمح إلى أن الجانب الأوروبي كان يسعى لاستخدام الدعم المالي كأداة للتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية لهذه الدول.

يعزز هذا التوجه اعتقاداً بأن الأوروبيين يهدفون إلى تحقيق تأثير سياسي واقتصادي أكبر من خلال تقديم المساعدات المالية وذلك من خلال استخدام الديون المشروطة كوسيلة للسيطرة على توجهات هذه الدول

¹ Isabelle Bensidoune, Agnes chevalier, Europe méditerranée, le parti de l'ouverture dans Economica, Paris : CEPII, 1996, p:135.

وقراراتها هذا النمط قد يؤدي إلى استمرار سياسة التدخل في الشؤون العامة لهذه الدول مما ينطوي على انعكاسات اجتماعية وتنموية تستتبعها خدمة هذه الديون.

في الفترة بين 1988 و1990 أعلنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن سياسة متوسطة متجددة وذلك نتيجة لتأثرها بمجموعة من المستجدات الإقليمية والدولية التي دفعتها إلى إعادة تشكيل سياستها التعاونية مع دول جنوب المتوسط الثالثة ومن بين هذه العوامل:

- فشل السياسة المتوسطة الشاملة في تحقيق أهدافها التنموية في دعم نمو اقتصادي واجتماعي لدول جنوب المتوسط.
- تصاعد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا وبلدان المتوسط الثالثة مما يهدد الأمن الأوروبي بسبب قربها من المتوسط الجنوبي.
- الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة مثل حرب الخليج الثانية في 1990-1991، أحداث العنف في الجزائر والحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة مما دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى إعادة تقييم سياستها تجاه المنطقة¹.

- من أهم ملامح السياسة المتوسطة المتجددة:

- تعزيز التعاون المالي: زادت قيمة المساعدات المالية المقدمة لدول جنوب المتوسط الثالثة عبر البروتوكول الرابع لمدة خمس سنوات حيث وصلت قيمة المساعدات الأوروبية إلى حوالي 4.4 مليار يورو، مما يعكس تعزيز الدعم المالي.
- مرافقة المشاريع: تضمنت السياسة المتوسطة المتجددة تعاوناً مع البنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي لتمويل وتنفيذ المشاريع في البلدان الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ومتابعتها بشكل منتظم.

¹ سابل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012-2013، ص-ص: 67-68.

- التعاون التجاري: تميزت السياسة المتوسطية المتجددة بفتح أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشكل أوسع أمام السلع الزراعية والصناعية من دول جنوب المتوسط مع تنوع المنتجات التي تحظى بأفضلية تصديرية إلى أوروبا بالتالي يمكن القول أن السياسة المتوسطية المتجددة كانت تهدف إلى تعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين دول جنوب المتوسط والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وكان لها تركيز على توفير دعم مالي أكبر وتعزيز العلاقات التجارية والتنمية المشتركة.

المبحث الثالث: من الشراكة الى الجوار في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي

الشراكة الأورومتوسطية (Euro-Mediterraneanism) وسياسة الجوار الأوروبية تمثلان إطارين مهمين في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي تهدفان إلى تعزيز التعاون والتواصل مع الدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والدول المجاورة للاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار والازدهار في هذه المناطق تركز هاتين الإستراتيجيتين على التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي لتعزيز الأمن والتنمية المشتركة.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية

- الظروف الدولية التي سبقت الاعلان عن الشراكة الأوروبية المتوسطية:

من أجل فهم التوجهات الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودراسة مضامين الشراكة الأوروبية المتوسطية التي نقلت في مؤتمر برشلونة، ينبغي أولاً التطرق إلى الوضع الجيوسياسي الإقليمي والعالمي الذي سبق مرحلة إعلان برشلونة عقب انتهاء الحرب الباردة شهد العالم تحولا عميقا في طبيعة "الفاعلين الدوليين (International Actors)" ولم تعد الدول بمفردها هي المفاتيح الوحيدة للعلاقات الاستراتيجية الدولية في مناطق الصراع والنفوذ حول العالم بل أصبح هناك وضع جديد يتسم بظهور ما يسمى "باللاعبين الجدد (New Players)" مع انحسار دور الدولة الذي كان يشار إليه بـ"اللاعبين التقليديين (Traditional Players)" وقد ازداد هذا التحول واضحا مع تزايد ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل من بين أهم أشكال هؤلاء اللاعبين الجدد:

- الأحزاب السياسية التي استثمرت في جو الديمقراطية: باتت علاقات هذه الأحزاب تتجاوز حدود الدولة الوطنية حيث يشمل نشاطها قضايا وتحالفات تعبر عن أجندات واهتمامات تجاوزت الحدود الجغرافية.
 - المنظمات الوطنية ذات الطابع المدني: تمثل هذه المنظمات الأصوات والمطالب المدنية في المجتمعات وقد أصبح لديها تأثير كبير على السياسة والقرارات التي تؤثر في المنطقة¹.
 - الجماعات المسلحة التي تنشط في أقاليم النزاعات والتوترات: باتت تلك الجماعات تلعب دورا مهما في تشكيل المستقبل السياسي والأمني للمنطقة، وتؤثر في توجهات السلام والاستقرار.
 - اللاعبين الاقتصاديين (الشركات، المؤسسات المالية، المافيا): تمتلك هذه الكيانات قوة اقتصادية تؤثر في العلاقات الدولية وتحدث تغييرات في الديناميات الاقتصادية والتجارية في المنطقة.
 - وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإلكتروني: أصبحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير في تشكيل الرأي العام ونقل الأحداث والأخبار مما يسهم في توجيه التوجهات السياسية والاجتماعية.
- إن هذا التحول في دور اللاعبين الدوليين يشكل تحديا جديدا للاتحاد الأوروبي وسياسته تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسطي تطلب التعامل مع هذه الأوضاع تكييفا وتطورا في النهج السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي من أجل التعامل بفعالية مع التحديات والفرص المتنوعة التي يمثلها هؤلاء اللاعبون الجدد².
- بعد سقوط جدار برلين (The Berlin Wall) شهدت المرحلة اللاحقة العديد من الأحداث التي أثرت على العلاقات الدولية وأشكلت تحولا في التوجهات والديناميات الإقليمية والدولية من بين هذه الأحداث:

¹tephane ROSIERE, Géographie politique et Géopolitique: une grammaire de l'espace politique, 2 ème édition Ellipses, France, 2007, p-p:302-303.

²بن حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

- بروز الولايات المتحدة كقوة قطبية: تصاعد دور الولايات المتحدة كقوة قطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتبنيها توجهات إمبريالية للهيمنة على مناطق نفوذ استراتيجية في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
- موقف الدول الأوروبية من الصراع العربي-الإسرائيلي: رصد دعم بعض الدول الأوروبية للكيان الصهيوني على حساب حقوق الفلسطينيين في السلام وهذا أثر على العلاقات العربية-الأوروبية وأحدث توترا في بعض الحالات.
- أزمة الخليج 1991: تأثير سلبي على العلاقات العربية-الأوروبية خاصة العلاقات بين فرنسا والمغرب نتيجة للأحداث التي جرت خلال تحالف دولي ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة.
- أزمة الجزائر 1992: دخول الجزائر في أزمة أمنية أثر على دول الجوار الإقليمي وأدى إلى تنامي العنف والإرهاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- اتفاقية أوسلو 1993: بدء التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي من خلال اتفاقية أوسلو وهذا أثر على توجهات العلاقات الإقليمية والدولية.
- حاجة دول الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها والتعامل مع المستثمرين: تنامت حاجة دول الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها أمام المستثمرين من دول جنوب المتوسط مما ساهم في البحث عن فرص لتعزيز التبادل الاقتصادي.
- اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية: توقيع اتفاقيات "الغات-GAT" وتأثير فتح الحدود الجمركية أمام بعض بلدان جنوب المتوسط مما تسبب في تدفق البضائع وتعزيز الاقتصاد في المنطقة.
- تغييرات في توزيع النفوذ الجيوسياسي: تحولت دوائر النفوذ الجيوسياسي إلى الشرق مع سيطرة دول مثل الصين واليابان مما دفع الاتحاد الأوروبي لتعزيز توجهاته نحو مناطق نفوذه القريبة¹.

¹إشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 2008-1995 تر: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص-ص:19-20.

بناء على هذه الأحداث والتحويلات قرر الاتحاد الأوروبي العمل على خلق منطقة اقتصادية أوروبية متوسطة بهدف تعزيز التبادل الحر والتعاون الاقتصادي بين دول البحر الأبيض المتوسط وذلك للاستفادة من الفرص والتحديات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية.

السياسات المتوسطة التي جاءت في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت في أغلبها عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية وأما عن المبادرات الأوروبية التي جاءت خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي تعتبر أطر أساسية لفهم مسار العلاقات الأوروبية متوسطة فهي كالتالي¹:

❖ الندوة حول الامن والتعاون في المتوسط:

الإعلان الذي تم في إطار ندوة هلسنكي (The Helsinki Conference) عام 1975 أثبت أهمية الارتباط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط وهذا الإعلان ساهم في وضع أسس للتعاون في المستقبل تأسيس لجنة خاصة بحوض المتوسط أيضا وإقامة الندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا للبحث في هذه القضايا يشير إلى التركيز المستمر على هذا الشأن فكرة تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام غير نووية تعكس الجهود الهادفة إلى التقليل من التوترات وتحقيق الاستقرار إلا أن تحقيق هذا الهدف يواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية تعيق تنفيذه بشكل كامل مشروع الندوة للأمن والتعاون في منطقة المتوسط الذي تم اقتراحه في اجتماع الجزائر عام 1990 يشير إلى السعي لبناء هيكل جديد للتعاون والأمن في المنطقة لكن عوامل متعددة منها المعارضة الأمريكية والبريطانية والتحفظات الفرنسية أثرت على تنفيذ هذا المشروع.

❖ الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط:

الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط كانت محورية في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون وتحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط هذه الندوة تجمع بين البرلمانيين من الدول المشاركة

¹برد رتيبة، الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، مرجع سابق الذكر، ص: 95.

في المنطقة وقد تم إعادة بعث مشروع الندوة خلال اجتماع للندوة البرلمانية الأوروبية في عام 1990 في فيينا تحت إشراف اتحاد البرلمانيات، وأقيمت الندوة البرلمانية الأولى للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مالقة (Málaga) إسبانيا في الفترة من 15 إلى 17 يونيو 1992 وشارك في الندوة ممثلون عن البرلمانات من 22 دولة من منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الدول العربية والأوروبية ودول أخرى وهدفت الندوة إلى تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناقشة القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المنطقة ووضع سياسة متوسطة تتم تحضيرها بالتعاون بين الأطراف المتوسطة أنفسهم.

تمت الندوة الثانية في لافاليت (La Valette) من 1 إلى 4 نوفمبر 1995 وخلال هذه الندوة تمت دعوة

إلى تأسيس جمعية دول المتوسط (PAM) وهي منظمة دولية تأسست عام 2005 من قبل البرلمانات الوطنية لدول المنطقة الأوروبية ومتوسطة وهي الخليفة القانوني لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (CSCM) الذي انطلق في أوائل التسعينيات يتمثل الهدف الرئيسي لجمعية دول البحر الأبيض المتوسط في إقامة تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة الأوروبية ومتوسطة ومنطقة الخليج وخلق مساحة للسلام والازدهار لشعوبها.

من المهم ملاحظة أن الندوة تركزت جغرافيا على المنطقة المتوسطية ولم تشترط مشاركة الدول الواقعة في المنطقة الجغرافية فحسب بل شملت أيضا القوات البحرية لبعض الدول الغير متوسطة مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أثمرت الندوة عن وثيقة "الاستقرار الإقليمي" التي تم تبنيها بالإجماع وقد احتوت هذه الوثيقة على توصيات تحث الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط على إنشاء مركز لتسيير الأزمات وتسوية النزاعات بوسائل سلمية بالإضافة إلى رغبة الأطراف المشاركة في تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية¹.

بشكل عام تعتبر الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة والتعاون في المنطقة وصون الأمن والاستقرار كما يجب مراعاة تعقيدات وتحديات الدول المشاركة وغير المشاركة واعتباراتها السياسية والاقتصادية في تحقيق أهداف هذه الندوة.

❖ المنتدى المتوسطي:

المنتدى المتوسطي (The Mediterranean Forum) هو مبادرة تهدف إلى تعزيز التعاون والحوار بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط تأسست هذه المبادرة بمبادرة فرنسية وجمعت مجموعة متنوعة من المسؤولين والخبراء والجامعيين ورجال السياسة من الدول الأوروبية والمغربية التي تحتل الجزء الغربي من حوض المتوسط يهدف المنتدى المتوسطي إلى تطوير التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز الحوار والتعاون المتوسطي.

تم تأسيس المنتدى المتوسطي بعد جهود مكثفة من الدول المشاركة وتحت إشراف مصر حيث أقيم أول اجتماع للمنتدى في الإسكندرية عام 1994 بمشاركة 10 دول متوسطية، بما في ذلك الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال. تم تشكيل ثلاث فرق عمل للمنتدى لتعزيز الحوار والتعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

من خلال لقاءاته المتتالية تظهر المبادرة كوسيلة مهمة للتفاوض وتعزيز التفاهم بين الدول المشاركة على الرغم من التحديات والظروف الصعبة في المنطقة، استمر المنتدى المتوسطي في العمل على تعزيز التعاون

¹bichara Khadra (sous direction), L'Europe et la Méditerranée (géopolitique de la proximité), p : 276.

بين الدول المختلفة ورغم أن المبادرة كانت ذات أهمية مفيدة في تعزيز الحوار والتبادل في المنطقة إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق تجاوب جميع دول المنطقة.

في النهاية تظل هذه المبادرة تعكس تحديات تحقيق التعاون والأمان في منطقة المتوسط وهي تعمل على تعزيز التواصل بين الدول المشاركة وتعزيز الحوار والتفاهم¹.

❖ مجلس المتوسط:

مشروع "مجلس المتوسط (Mediterranean Council)" هو مبادرة تهدف إلى إنشاء هيكل للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تم اقتراح هذا المشروع من قبل وزير الخارجية المالطي في مارس 1992، وكانت الفكرة ورائه تعبيراً عن دبلوماسية إيجابية تهدف إلى تشجيع حلول سلمية للآزمات التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة ومع ذلك بعد ثلاث سنوات من اقتراحه لم يحقق مشروع مجلس المتوسط النجاح المأمول وأصبح يعاني من قلة الإلهام والتفاعل وبالتالي يمكن اعتباره كرسالة مية أو فكرة لم تجد التأييد والدعم الكافي من الدول المشاركة².

من خلال النظر في المبادرات والاقتراحات التي تم تقديمها لتحقيق التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن ملاحظة أن هذه المبادرات كانت في الغالب استكشافية ولم تتمكن بشكل كبير من بناء هيكل دائم للتعاون والأمن في المنطقة وقد جاءت هذه المبادرات كمحاولات لاستكشاف إطار مرجعي يمكن أن يجمع بين دول المتوسط بهدف تحقيق تعاون وحوار فعال في المنطقة ولكنها لم تحقق التقدم المأمول ولم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

لهذا السبب قرر الاتحاد الأوروبي محاولة إطلاق مبادرة جديدة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط فوجود مثل هذه المبادرة يعتبر ضروريا نظرا للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية

¹مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف، مرجع سابق الذكر، ص-78-79.

²Bichara Khadara, opcit, p:270

التي تؤثر بشكل كبير على المنطقة منطقة البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى إطار جديد ومبادرة شاملة تسعى لتحقيق التعاون بين دول المنطقة من جميع الجوانب.

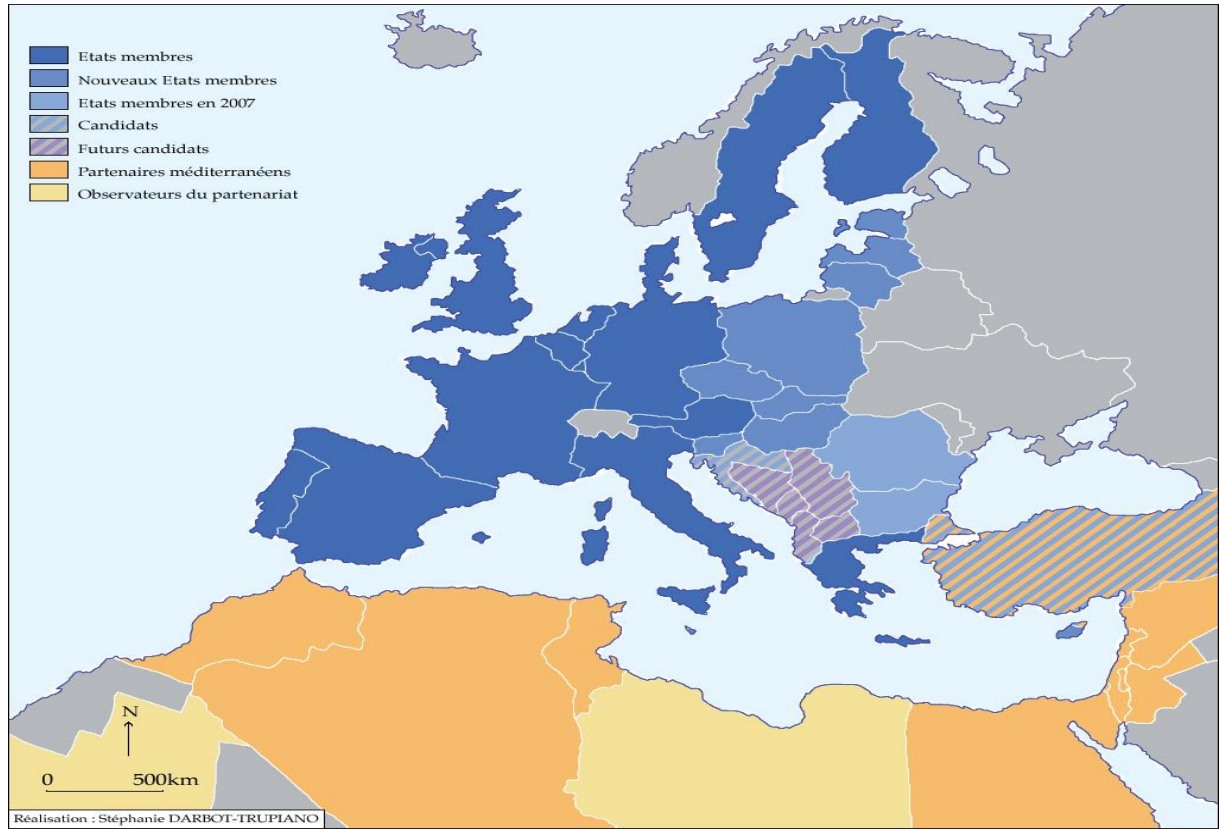
من هنا ننتقل إلى مسار برشلونة والذي يمثل مقاربة شاملة تهدف إلى التعامل مع قضايا الأمن في المتوسط بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعد مبادرة برشلونة شراكة أوروبية-متوسطية هامة تسعى لتحقيق التعاون والتنمية المستدامة في المنطقة وهي مبادرة تعكس أهمية العمل المشترك بين جميع دول المتوسط.

مشروع الشراكة الأورومتوسطية على ضوء مسار برشلونة:

مؤتمر برشلونة عام 1995 الذي انعقد في مدينة "برشلونة" الإسبانية في نوفمبر يعتبر نقطة البداية الفعلية التي سعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق صفحة جديدة في العلاقات الأورومتوسطية تركز هذا المؤتمر على تطوير نهج الشراكة التعاونية إلى نموذج أكثر تكاملا وتوازنا حيث شارك وزراء من 28 دولة موزعين بالشكل التالي:

- دولة أوروبية عضوة في الاتحاد الأوروبي.17
- 11 دولة من منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشمل الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا،
- تونس، تركيا، وموريتانيا فيما تم منح ليبيا صفة دولة مراقبة في عام 1999.

خريطة رقم 03: تمثل الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية



Source : Commission European

ينبغي أن نتعامل مع ثلاث توجهات أساسية في المؤتمر:

- التوجه الألماني: يرتكز هذا التوجه على خلق منطقة استقرار اقتصادي وسياسي في الجوار الشرقي لألمانيا

من خلال تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

- التوجه البريطاني: تهدف بريطانيا من وراء هذا التوجه إلى دعم جهود الشراكة الأورومتوسطية لحماية

مصالحها الاستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والتحالف مع حلف شمال

الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة.

- التوجه الرباعي للدول الأوروبية المتوسطية: يتألف من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان ويستند إلى القرب

الجغرافي من دول البحر الأبيض المتوسط والاهتمام ببناء أسواق استثمارية وتعزيز التعاون والاستقرار في

المنطقة.

بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط يعكس مؤتمر برشلونة تطلعات الدول المشاركة نحو تحقيق التنمية والأمن والسلام المشترك في المنطقة مع التعامل مع تحديات الزمن الحاضر والمستقبل¹.

مؤتمر برشلونة عام 1995 نصب محاوره الأساسية في ثلاثة مجالات رئيسية:

1. البعد السياسي والأمني للشراكة: إنشاء منطقة للسلام والاستقرار المشترك

يعني هذا المجال السعي نحو تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز التعاون وتبادل المصالح المشتركة بين الدول المشاركة أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون بـ "شراكة سياسية وأمنية".

تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر والدول الثالنية المتوسطة الاثنني عشر إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي – متوسطي لهذا الغرض².

وفي هذا السياق، تم التأكيد على النقاط التالية:

- التزام بميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية وحقوق الإنسان.
- تنمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي.
- احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

¹أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة بالاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعالة برشلونة أنموذجاً"، مرجع سابق، ص: 86.

²ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية 27 – 28 نوفمبر 1995، النص النهائي، ص: 6.

- استخدام وسائل سلمية لحل النزاعات والتحديات الأمنية.
 - التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.
 - التحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والتخفيف من التسلح.
- يهدف هذا المجال إلى الحفاظ على الأمن الإقليمي من خلال التحكم في انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والعمل على تقليل التسلح¹ وفي هذا الإطار تم التأكيد على:
- تحقيق التزام بعدم امتلاك قدرات عسكرية تفوق الحاجيات الدفاعية.
 - تفادي استخدام القوة بشكل مفرط واحترام القانون الدولي والقوانين الدولية².
 - الشراكة الاقتصادية والمالية.
- من أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة هو تحقيق مجموعة من النتائج والتطورات الهامة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية: يسعى المسار إلى دعم الدول الشريكة في المتوسط من خلال دفعها للمشاركة في المنافسة الاقتصادية وفتح اقتصاداتها وأسواقها من خلال إنشاء منطقة تبادل حر تم تحديد تاريخ 2010 لتنفيذها على الأقل.
- احترام التزامات التجارة العالمية: تشمل هذه النتيجة التزام الدول الشريكة بقواعد منظمة التجارة العالمية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.
 - تعزيز النمو الاقتصادي: يهدف المسار إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بمعدل 7% بهدف خلق 3 ملايين وظيفة في الدول الجنوبية للمتوسط وبالتالي الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.
 - التنمية الاقتصادية جنوب-جنوب: يهدف إلى تحفيز المبادلات داخل المناطق المتوسطية وبناء هيكل اقتصادية تعزز التعاون الإقليمي وتعزز حجم التجارة البينية في المنطقة.

¹هاني حبيب، الشراكة الأورو - متوسطة، مالها وما عليها، وجهة نظر عربية، باريس: المنشورات الجامعية والعلمية، 2001، ص:39.

²بن حداد هشام، السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط، مرجع سابق ذكره، ص- ص: 103-104.

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يهدف المسار إلى خلق بيئة جاذبة لتدفقات المستثمرين الأجانب إلى المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.
- تعزيز قطاع الطاقة والزراعة: يشمل تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة ودعم السياسات الزراعية لتعزيز الاقتصادات في الدول الجنوبية للمتوسط.
- 2. الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني:

- بما يهدف إلى تطوير الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات تتضمن أهم نتائج هذا المسار ما يلي:
- تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان: يسعى المسار إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من خلال احترام تفرد كل طرف وتشجيع وسائل الإعلام على تعزيز هذا الجانب.
- توفير الرعاية الصحية وتعزيز الحقوق الإنسانية: يشمل ذلك توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين وتعزيز الحقوق الإنسانية.
- تمكين المرأة ودعم المؤسسات الديمقراطية: يهدف المسار إلى دعم دور المرأة في جميع المجالات وتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وتعزيز وتدعيم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية هو هدف رئيسي لمسار برشلونة والشراكة الأوروبية ومتوسطة تأتي هذه الجهود ضمن إطار يعترف بحق كل دولة شريكة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني والقضائي وفقا لإرادتها الوطنية واحتياجاتها¹.
- مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: يهدف إلى تحفيز خلق فرص العمل للحد من هذه الظاهرة وضمان حقوق المهاجرين².
- تطوير التعاون في مجال الهجرة الخفية: يشمل تعزيز التعاون في مجالات الهجرة غير المشروعة.

¹ Déclaration de Barcelone, adoptée de la conférence Euro- Méditerrané (27-28 novembre 1995), p:02.

² Commission des communautés européennes, migration et développement, Bruxelles, 1994, P:19-20.

- باستناد إلى هذه الجهود يهدف مسار برشلونة إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التعاون والتقارب بين الثقافات والشعوب على ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

في سياق البعد الثقافي لمسار برشلونة تم عقد اجتماع لوزراء خارجية منتدى برشلونة في مدينة لاهاي (The Hague) في عام 2004 بهدف مراجعة ما تم إنجازه على الصعيد الثقافي في إطار عملية برشلونة وسياسة الحوار نتيجة لهذا الاجتماع تأسست مؤسسة "أناليد" (Anna Lindh Foundation) وهي مؤسسة خيرية دولية مقرها ستوكهولم (Stockholm) في السويد (Sweden) تأسست في عام 2003 وهي تسعى إلى تعزيز الحوار و التعاون بين الثقافات المختلفة و دعم الشباب في بناء مجتمعات أكثر عدلا و سلاما و أمنا.

شملت مشاركة الجزائر و 24 دولة متوسطة وكان لديها أهداف محددة تهدف إلى تحقيق التواصل والتفاعل بين الثقافات عبر ضفتي المتوسط تم إعطاء الحوار الثقافي طابعا رسميا مؤسسيا بهدف ضمان استمرارية هذا التواصل وتم التأكيد على أهمية المحتوى الثقافي وتبادل الفكر في إطار المشاركة الأوروبية مع التسليط على الضوء على أهمية هذا الجانب بما يعادل أهمية الأبعاد الاقتصادية والأمنية اذا يعني أن الهدف من وراء إنشاء مؤسسة "أناليد" (Anna Lindh Foundation) هو تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى عكس الأبعاد الأخرى التي يغلب فيها الانتباه على الأمور السياسية والاقتصادية تسعى هذه المؤسسة إلى تعزيز التواصل والتبادل الثقافي لتعميق التفاهم وتوطيد الروابط بين الشعوب في المنطقة.

محتوى برنامج برشلونة:

يتضمن مجموعة من البرامج والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعتبر المساعدات المالية جزءا أساسيا في آلية تطبيق برنامج "برشلونة" تقدم المساعدات المالية من قبل الاتحاد الأوروبي للشركاء الجنوبيين للاتحاد بشكل مادي وذلك من خلال قروض ميسرة وبرامج منح ويقوم "البنك الأوروبي للاستثمار" بتقديم دعم مادي للدول الشريكة من جنوب البحر الأبيض المتوسط من

خلال توفير قروض ومنح مالية وبرنامج اخر في شكل منح و هبات ضمن ما يعرف ببرنامج ميديا*¹ للنمو بمنطقة المتوسط و هو اختصار لعبارة برنامج المساعدات للتنمية بالمتوسط.

- مدة البرنامج: يتم تحديد مدة البرنامج لفترة محددة، وهي عادة خمس سنوات وقابلة للتجديد. هذا يعني أن البرنامج يستمر لفترات زمنية محددة قبل إجراء تقييم وتجديد له.

جدول رقم 04: يمثل برنامج ميديا 1 و ميديا 2 لفترة الممتدة من 1995-2006 الوحدة مليون يورو

الدولة	ميديا"1": (1995-1999)	ميديا"2": (2000-2006)
الجزائر	30.2	142.3
مصر	157	695
إسرائيل	-	-
الأردن	108.4	345.5
لبنان	1.2	181.5
المغرب	127.5	917.4
سوريا	0.0	90.90
فلسطين	59	486.4
تونس	168	489.2
المجموع	651.3	4000.47

Source : Europe aide

¹*برنامج ميديا عبارة عن برنامج للمساعدات المالية وهو برنامج تمويلي مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط يهدف الى دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وهو موجه للدول الشريكة ال12 جاء هذا البرنامج ليعوض البروتوكولات المالية خلال الفترة (1976-1996)، و برنامج ميديا (MEDA) يختلف عن هذه البروتوكولات حيث يمول برنامج ميديا المشاريع الإقليمية مثل إنشاء مراكز البحث العلمي الأورو متوسطية و كذا المشاريع الثنائية كما أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج ميديا أكبر بكثير من المبالغ التي تضمنتها البروتوكولات السابقة

مراحل برنامج "ميدا": يتكون برنامج "ميدا" من مرحلتين أساسيتين:

1. المرحلة الأولى: امتدت من عام 1995 إلى عام 1999 واشتملت على برنامج "ميدا 01" خلال هذه المرحلة، تلقت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) مساعدات مالية تصل إلى غلاف مالي بقيمة 1.252 مليار يورو¹.

2. المرحلة الثانية: امتدت من عام 2000 إلى عام 2006 وشملت برنامج "ميدا 02" خلال هذه المرحلة، زاد حجم المساعدات المالية إلى 12.75 مليار يورو وتم توجيهها إلى دول الجنوب بشكل قرض تحسيني بقيمة 7.4 مليار يورو وبرامج منح بقيمة 5.3 مليار يورو.

يتضمن محتوى برنامج "برشلونة" إجراءات مالية واقتصادية هامة تهدف إلى تعزيز التعاون والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحقيق التوازن بين الدول الشريكة من جميع الأوجه.

التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية:

بدأ مسار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في إطار برنامج "برشلونة" وقد شهد هذا المسار توقيع عدد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد كانت دول المغرب العربي الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) هي الدول الرائدة في التوقيع على هذه الاتفاقيات حيث كان لها دور مهم في تشجيع التعاون الإقليمي وتعزيز العلاقات بين الدول.

جدول رقم 05: مسار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الاتفاقية	دخوله في السريان
تونس	17 فيفري 1995	01 مارس 1998
المغرب	26 فيفري 1996	01 مارس 2000

¹ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد العرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص: 271.

01سبتمبر2005	22افريل2002	الجزائر
	عضو ملاحظ	ليبيا
نوفمبر2007	عضو ملاحظ1995	موريتانيا
01جويلية2007	24فيفري1997	فلسطين
01جوان2004	25جوان2001	مصر
01جوان2000	20نوفمبر1995	الكيان الصهيوني
01ماي2002	24نوفمبر2002	الأردن
01مارس2003	17جوان2002	لبنان
لم تتم المصادقة بعد	اكتوبر2004	سوريا

جدول يوضح مختلف مراحل التوقيع على اتفاقية الشراكة من طرف دول حوض المتوسط

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، ومفادها على الاتحاد أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها التوسع من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط.

سياسة الجوار الأوروبي هي إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتهدف إلى تعزيز وتحسين العلاقات بينهم تم اقتراح هذه السياسة كجواب على النفاص في مسار الشراكة السابقة ولتعزيز التعاون وتحقيق التنمية المستدامة تم تعريف سياسة الجوار في مايو 2004 بعد انضمام 10 دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى الحاجة لإعادة تقدير السياسات القديمة وتكييفها مع التغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي بناء على هذا السياق قدمت اللجنة الأوروبية تصريحاً بعنوان "أوروبا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والغرب".¹ وهذا الإعلان دخل الاتحاد

¹جريدة حمزاوي، سياسة الجوار الأوروبية نحو التأسيس للمتوسط كجماعة امنية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021 ، من موقع <https://caus.org.lb/>

الأوروبي في مرحلة تاريخية جديدة إذ أصبح عدد سكانه بعد انضمام تلك الدول يفوق 450 مليون نسمة وزاد إجمالي ناتجه الداخلي الخام إلى 10.000 مليار دولار هذه السياسة الجديدة تعتبر استكمالاً لمشروع برشلونة السابق.

تم تنفيذ مبادرة "تجمع بلدان الحكم الراشد" كجزء من سعي الاتحاد الأوروبي لاستعادة مفهوم "الجوار". تهدف هذه المبادرة إلى جمع الجيران الذين يعانون من النزاعات والجريمة المنظمة والتحديات الديمغرافية على حدود أوروبا تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى تحقيق منطقة استقرار وأمن وتعاون مشترك بين الشركاء المتوسطيين¹ تركز هذه السياسة على ترسيخ حدود واضحة بين الدول وبناء علاقات تعاونية بينها يعتبر الرئيس السابق "رومانو برودي (Romano Prodi)" هذه الدول "حلقة أصدقاء" مشيراً إلى أهمية التعاون والتبادل بينها.

تمتلك سياسة الجوار الأوروبي أهدافاً رئيسية، منها إقامة منطقة استقرار وازدهار مشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الأطراف. يتضمن مفهوم الجوار تعزيز التعاون الثنائي وتحديد الحدود، وبناء علاقات مستدامة بين الشركاء المتوسطيين².

بشكل عام تعد سياسة الجوار الأوروبي مبادرة هامة لتعزيز التعاون والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتغلب على التحديات المشتركة مثل الصراعات والأزمات تهدف إلى تعزيز العلاقات وتحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول المعنية

في سياق معاهدة لشبونة وسياسة الجوار الأوروبي تم تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة للتعاون وتحديد مسار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتجلى هذه الأهمية في الحاجة إلى تجنب التوجه نحو سيناريوهات سلبية تؤثر على العلاقات الأوروبية ومتوسطة وتجعلها تتجه نحو الصعوبات والتوترات.

¹ جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، طيف، العدد 19، 2014، ص: 321

² سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، العدد: 5، 2012، ص: 346.

يتضح من معاهدة لشبونة وسياسة الجوار الأوروبي أنه تم التأكيد على أن دول المتوسط يجب أن تسعى إلى بناء علاقات إيجابية ومستدامة مع الاتحاد الأوروبي ولتحقيق ذلك يجب تحديد معالم التعاون والشراكة وضمان عدم الانجرار نحو تطورات سلبية تعرقل التقدم وتزيد من التوترات.

تأتي مسألة الجوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جيوبوليتيكي حيث تعبر عن تفاعلات المصالح والديناميات السياسية والاقتصادية بين هذه الأطراف فالدول التي تحدها حدود الاتحاد الأوروبي أو تكون قريبة منه تتأثر بشكل كبير بالسياسة الأوروبية وتلعب الاتحاد دورا مهما في تشكيل العلاقات في المنطقة.

من المهم أيضا أن نلقي الضوء على البعد التاريخي للعلاقات في المتوسط حيث يعتبر هذا الإقليم مجالا للعديد من العلاقات الاقتصادية والثقافية التي امتدت لعدة قرون هذا السياق التاريخي يضيف على التفاعلات الجارية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي له طابعا خاصا ويعزز التعقيدات والفرص في نفس الوقت. منطقة الشرق الأوسط تعتبر مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة الأوروبية ومتوسطة نتيجة للعديد من الأزمات والصراعات التي تؤثر على الأمن والاستقرار تلك الأوضاع تلقي بظلالها على الدول الأوروبية ودول المنطقة على حد سواء مما يجعل التعاون والجهود المشتركة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

بالنهاية سياسة الجوار الأوروبي تسعى إلى تعزيز التعاون وتحقيق الاستقرار والتنمية المشتركة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تحديد معالم التعاون وتجنب السيناريوهات السلبية والتوترات التي قد تؤثر سلبا على العلاقات المستقبلية¹.

¹ ابن حداد هشام، السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط، مرجع سابق ذكره، ص : 112

❖ خلفيات سياسة الجوار الأوروبية:

خلفيات سياسة الجوار الأوروبية تجسّد توجهات الاتحاد الأوروبي نحو مرحلة ما بعد توسيعه إلى دول وسط وشرق أوروبا تركز هذه السياسة على عروض اقتصادية وأمنية لمواجهة أربع تحديات رئيسية وهي: تعزيز الديمقراطية وتحفيز النمو الاقتصادي، وضمان تأمين الطاقة ومواجهة قضايا الهجرة.

فيما يتعلق بتحدي الهجرة يتضمن الجزء الأوروبي من السياسة الجوارية مطالبة دول المغرب العربي بفتح مراكز عبور للمهاجرين غير الشرعيين كجزء من استراتيجية التعامل مع هذا التحدي كما يشار إلى أن دول المغرب العربي قد دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن قبول وإعادة قبول المهاجرين.

تظهر بعض مواد الدستور الأوروبي إشارات واضحة إلى هذه السياسة مما يظهر أهمية التحديات الأربعة المذكورة والبيئة المحيطة بالاتحاد الموسع في نظر الاتحاد الأوروبي ولعل هذا هو ما دفع اللجنة الأوروبية في يونيو 2003 إلى إعادة نشر فكرة الحوار العربي الأوروبي بطريقة جديدة.

وقد قام الثلاثي المكون من كريستوفر فرانسيس باتن المعروف باسم كريس باتن (Christopher Francis Batten) محافظ أوروبي مكلف بالعلاقات في الفترة من 1999 إلى 2004 و"رومانو برودي (Romano Prodi) رئيس المفوضية الأوروبية السابق في الفترة من 1999 إلى 2014، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سابقا بتقديم وثيقة في 9 ديسمبر 2003 إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي تحمل عنوان "تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي" هذه الوثيقة تدعم فكرة اعتماد استراتيجية إقليمية أوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط الكبيرة تتضمن دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران بالإضافة إلى خمس دول عربية أخرى¹.

تحدد الوثيقة خطين أساسيين للعمل فيما يتعلق بعلاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان العربية الخط المتوسطي الذي يتضمن الشراكة المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية والخط الشرق الأوسط الموسع المشار إليه أيضا.

¹إشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 1995-2008، مرجع سابق ذكره: ص-ص:

على الرغم من وجود تشابه بين فكرة السياسة الجوارية ومضامين الشراكة المتوسطية إلا أن الأولى تضيف عناصر جديدة تتعلق بمكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر تسوية الصراع العربي الإسرائيلي أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي. إن انطباع هذه الوثيقة يشير بوضوح إلى سعي أوروبا لتحقيق تنسيق فعال بين مبادراتها المختلفة واستثمار مكتسباتها من عملية برشلونة والاستفادة القصوى منها¹.

سياسة الجوار الأوروبي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمان في المناطق المحيطة بالاتحاد الأوروبي،

وذلك بتطوير علاقات تعاونية مع دول الجوار تتضمن مضامين هذه السياسة ما يلي:

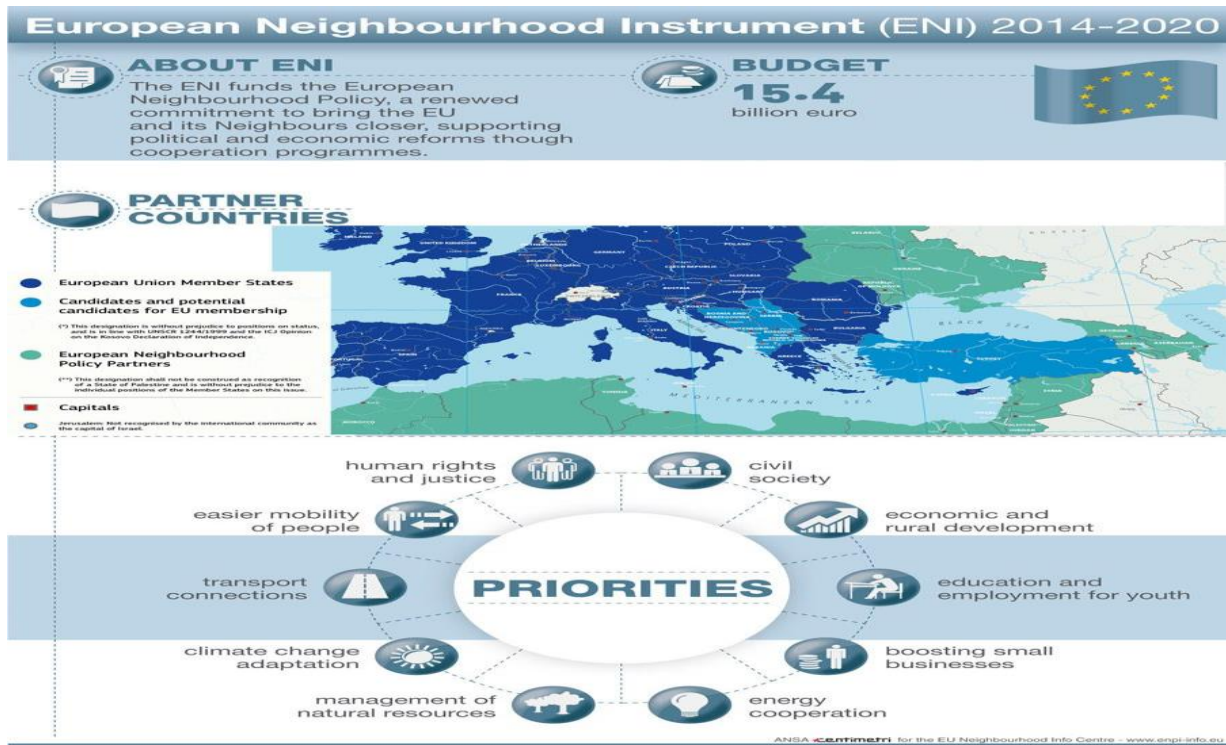
- دعم الإصلاح السياسي والتعاون: تسعى السياسة لدعم عمليات الإصلاح السياسي في دول الجوار من خلال تعزيز التعاون والشراكة في مختلف المجالات.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتكامل: تهدف لتعزيز التعاون الاقتصادي والاندماج مع دول الجوار مما يسهم في تعزيز الاستقرار وتوفير فرص اقتصادية.
- مواجهة التحديات الأمنية المشتركة: تعمل على مكافحة التهديدات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة انتشار الأسلحة الدمار الشامل.
- التسوية السياسية للنزاعات: تعمل على تعزيز التسوية السياسية للنزاعات الإقليمية والدولية، وتشجيع الحوار والتفاوض لحل الأزمات.
- تعزيز القيم وحقوق الإنسان: تركز على احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحوار بين الثقافات وتعمل على تعزيز الممارسات الديمقراطية وحقوق الأقليات.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار: تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتبادل التكنولوجيا بين دول الجوار والاتحاد الأوروبي.
- تحسين الحوكمة وإصلاح القطاعات: تعمل على دعم جهود تحسين الحوكمة وإصلاح القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار.

¹ جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 324

- التعاون في مجالات متعددة: تشمل تعاوننا في مجالات متنوعة مثل التعليم، والثقافة، والتنمية المستدامة، وتشجيع التبادل الشبابي والثقافي.

يهدف هذا التوجه الإستراتيجي إلى بناء شراكات تعاونية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في مناطق الجوار، وتعزيز التفاهم والحوار بين الشعوب والثقافات المختلفة¹.

خريطة رقم 04: دول الجوار الأوروبي والأهداف المرجوة من سياسة الجوار الأورومتوسطي



Source : south.euneighbours

آليات سياسة الجوار الأوروبية:

بعد الانتهاء من مراحل مناقشة برامج التعاون مع شركاء الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية تم

التوصل إلى توافق حول تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية تركز هذه السياسة على عنصرين أساسيين:

¹ عيبر الغندور، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل. دراسة مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006، ص-ص: 12-14

1. البعد السياسي في الجوار: يلخص هذا البعد في تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء قواعد دولة القانون وتحقيق الاستقرار السياسي والعدالة. تعنى هذه الجوانب بالمساهمة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار والعدالة الاجتماعية داخل الدول المعنية بالتعاون.

2. البعد الاقتصادي والاجتماعي في سياسة الجوار: يتعلق هذا البعد أساسا بدعم تطوير الاقتصاديات المحلية في البلدان الشريكة وتحسين إدارة الميزانية والسياسات المالية والنقدية كما يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وتعزيز التنمية البشرية من خلال إصلاحات في مختلف القطاعات مثل النقل والطاقة والصحة بالنسبة لتمويل هذه القطاعات في إطار سياسة الجوار الأوروبية¹.

اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية جديدة تسمى "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة" والتي بدأ تطبيقها في يناير 2007 تمثل هذه الآلية تطورا عن برامج "ميديا 01 و02"، حيث قدمت مساعدات تمويلية على مرحلتين:

- المرحلة الأولى التي استمرت من عام 2000 إلى عام 2006، شهدت تقديم ما يقرب من 8.5 مليار يورو للدول المشاركة في البرنامج وقدمت دول المغرب العربي (باستثناء الجزائر) مساهمة مالية قدرها 135 مليون يورو في الفترة من 2004 إلى 2006.

- المرحلة الثانية التي امتدت من عام 2007 إلى عام 2013 قدمت مساهمات مالية بقيمة 15 مليار يورو للدول الشريكة، مما يعادل 75٪ من الإجمالي المقدم في المرحلة الأولى هذه السياسة تأتي في إطار تطوير الاتحاد الأوروبي وتوسيع نطاقه مما أدى إلى تعزيز حدوده ومواجهته لتحديات جديدة من الجدير بالذكر أن سياسة الجوار لا تهدف فقط إلى تعزيز التبادل التجاري بل تجمع بين سياسات التعاون والأمن وتهدف إلى مواجهة المخاطر وتعزيز الاستقرار².

¹بوزيد أعمار، شركاء أم متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية النفط والارهاب نموذجا، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص-ص: 266-267
²بن حداد هشام، السياسات الامنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، مرجع سابق ذكره، ص ص : 115-116

يستند الاتحاد الأوروبي في سياسته الجوارية على ثلاثة أسس رئيسية:

1. الملائمة: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توافق بين سياسته وآراء الدول الشريكة يتم ذلك من خلال مناقشة الأولويات وخطط العمل مع كل دولة بشكل منفصل.
2. التمييز: يأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار ميزات وخصوصيات كل بلد عند اتخاذه خطواته يهدف إلى تطبيق نهج مختلف حسب الحالة الفردية لكل دولة¹.
3. التدرج: يراعي الاتحاد الأوروبي وتيرة التقدم المختلفة لكل بلد وفقا لعملية تطور دينامية تختلف من دولة إلى أخرى.

ومن وجهة نظر المفوضية الأوروبية تحتوي سياسة الجوار على ميزات إضافية تجعلها تفرض نفسها بوصفها مفاوضا إيجابيا في المنطقة المباشرة للاتحاد تمكن خطط العمل التفاوضية الملموسة حول أولويات محددة تهدف إلى إقامة علاقات تعاقدية قوية ومستدامة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، هذه العلاقة تسعى إلى تحقيق مصلحة مشتركة وتدخّل في إطار اللعبة المربحة للجميع.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين سياسة الجوار والشراكة الأوروبية ومتوسطة تجمعهما الرغبة الأوروبية المشتركة في تعزيز الجوار الأوروبي وتعتبر هذه المسألة أمرا ذو اهتمام كبير للطرف الأوروبي وتتخذ الأولوية على البعد الآخر والمجالات الأخرى كما تبرز الرغبة الشديدة في تأمين مصادر الطاقة من الجزائر وليبيا وهو أمر يظهر بوضوح في تصريحات المسؤولة الأوروبية السابقة "فالدنر (Waldner)" التي دعت إلى "إقامة سوق مدمجة للطاقة" تعود بالنفع للدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء.

في نهاية هذا العنصر يمكن القول إن سياسة الجوار هي بادرة أحادية الجانب وتتجلى هذه النقطة من خلال ثلاثة أبعاد:

¹مهدي بوكعومة، واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الاورومتوسطية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، جامعة احمد دراية، درار الجزائر، 2017، ص:156

1. البنية البنوية: يتولى الاتحاد الأوروبي وضع القواعد والإجراءات وفرضها على دول الجوار بزعم تحقيق الأمان ومكافحة التهديدات يتحكم في تنظيم العمل وتحديد الإطارات.

2. الجانب الإداري: يحدد الاتحاد الأوروبي المعايير التي يجب اتباعها، ويوضح الآليات الإدارية والتقنية المطلوبة لذلك.

3. الأداء والتنفيذ: يسيطر الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الجواريون على القدرة التكتيكية والتنظيمية لتحقيق الحلول التي تتوافق مع أهدافهم يتجلى ذلك من خلال وثائق استراتيجية وتقارير مخصصة لكل دولة، يتم نقلها عبر الممثلات القنصلية للدول الأوروبية وممثلات المفوضية الأوروبية تشمل هذه الوثائق خطط العمل والبرامج المالية¹.

وفي هذا السياق يمكن أن نعتبر أن المعادلة تتجاوز 27+01 وهي الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت الآن 28 دولة بعد انضمام أوكرانيا مع وجود دول جارة من حوض المتوسط. تظهر هذه النقاط التسلسل الواضح للاتحاد الأوروبي ودوره البارز في توجيه سير الأمور واتخاذ القرارات في إطار سياسة الجوار.

العمل وفق هذه الآليات والصيغ المصلحية يمكن أن يجعل من منطقة حوض المتوسط مجالاً لعدم الاستقرار والتوازن في العلاقات يمكن أن تؤدي العلاقات الثنائية المعقدة إلى زيادة التفاوتات وتفاقم حالة من الشك وعدم اليقين في العلاقات الأورومتوسطية تزيد دول الجوار من التباين بين الدول المعتمدة صديقة وتلك الدول التي ينظر إليها كدول فاشلة أو فاسدة، وهذا يشبه تصنيفات العالم الثالث التي تطبقها الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الأورومتوسطية بالنسبة لكل من الضفتين إلا أن هذه الأهمية لا تمنع وجود العديد من العقبات والصعوبات التي تعوق وجود رؤى إقليمية موحدة ربما يكون السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد انضمام الدول غير المتوسطية تنظر إلى منطقة البحر

¹سهم حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر، العدد، 08 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص:353.

الأبيض المتوسط على أنها إقليم فرعي يشكل حاجزا بين ضفتيه بدلا من كونه جسرا للتواصل قد تكون التهديدات الأمنية التي تنبعث من المنطقة أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه الرؤية.

جميع هذه الجوانب تتباين وتتنوع في ظل التنوع الكبير بين أنظمة الحكم في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يوجد اختلاف كبير بين الأنظمة الديمقراطية في الشمال وبين الأنظمة الأوتوقراطية في الجنوب التي تدعي الديمقراطية وتتعارض في الواقع مع مبادئها.

فمن كل هذا يتضح لنا أن الشراكة الاورو-متوسطية ترمز على العلاقات المتعدد الاطراف أما سياسة الجوار الاوروبية تركز على العلاقات الثنائية ولكن لدول المتوسطية يجب أن تمر بإبرام اتفاقية شراكة لكي تدخل في إطار سياسة الجوار الاوروبية!

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

بالفعل خلال حملته الانتخابية قبل انتخابات الرئاسة في فرنسا عام 2007 قدم المرشح "نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)" أفكاره حول "اتحاد البحر الأبيض المتوسط" وقد كرر هذه الأفكار في مساء الانتخابات في 6 مايو 2007 أثار مشروع إنشاء هذا الاتحاد البحر الأبيض المتوسط - الذي تم تسميته في وقت لاحق بـ "اتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" - مناقشات شديدة بين دول الاتحاد الأوروبي ولاحظت ذلك بشكل خاص بين فرنسا وألمانيا، نظرا لأن النية لم تكن لتشمل جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بل كانت مقتصرة على الدول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط فقط، مع تفصيل المشروع بمزيد من التفاصيل على مر الوقت من خلال خطاب نيكولا ساركوزي وبعد الاستماع إلى مخاوف أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي تم العثور على حل وسط ويجب أن تستند السياسة الجديدة إلى أن تكملها بدلا من استبدالها كما ستشارك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي في السياسة الجديدة ويعكس الاسم المؤقت، الذي تم تقديمه من قبل المجلس في قمته في مارس 2008 "عملية برشلونة: اتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" صعوبة عملية التفاوض بعد جميع المناقشات تم نشر توجيهات المفوضية بشأن الإطار الجديد في مايو 2008، وتم استنتاج الإطار المسمى

¹مهدي بوكعومة، واقع سياسة الجوار الاوروبية من سياسات الاورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص:164

"عملية برشلونة: اتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" في قمة باريس في يوليو 2008 في إعلان مشترك من قبل 43 دولة مشاركة يجب أن يثنى على هذا المشاركة العالية في القمة كنجاح على المستوى الدبلوماسي حيث شارك رؤساء الدول أو الحكومات في إسرائيل والسلطة الفلسطينية وسوريا أيضا في الاجتماع بالتأكيد يجب أيضا أن تعد القمة نجاحا سياسيا لنيكولا ساركوزي الذي تمكن أخيرا من تقديم مشروعه، حتى إذا كانت الهيكلية النهائية مختلفة عن الاقتراح الأولي تمت الموافقة على إعلان يوليو ووصف الإطار بمزيد من التفصيل في المؤتمر الوزاري للشركاء في نوفمبر 2008 في مرسيليا والذي أدى إلى الحصول على اسمه النهائي المختصر "اتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط"¹.

تأسس الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط رسميا في باريس في 13 يوليو 2008 خلال قمة القادة الأوروبيين والمتوسطين الأولى، لتعزيز الشراكة الأوروبية متوسطة بهدف بناء على إنجازاته و"تحفيز زخم جديد ومستمر فيما يعرف بعملية برشلونة" التي بدأت في عام 1995 وقد زاد الاتحاد من عدد البلدان المشاركة في العملية وامتدت إلى دول البلقان الغربية.

مع الاستفادة من الأنشطة الحالية (على وجه الخصوص يدمج معظم مبادرات EMP القطاعية) وتعزيز المجالات الرئيسية للتعاون التي أسستها EMP يهدف الاتحاد إلى:

- ترقية العلاقات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وبلدان الشركاء البحر الأبيض المتوسط - من خلال عقد قمم نصف سنوية على مستوى رؤساء الدول والحكومات.
- زيادة التملك المشترك للعملية والعلاقات متعددة الأطراف من خلال التعاون في الرئاسة والهيكل المؤسسية والأمانة المشتركة جعل التعاون أكثر واقعية وواضحة أمام المواطنين من خلال مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية تتناول الأولويات الرئيسية البنية المؤسسية للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في مرحلة متقدمة تقريبا بالكامل مع الرئاستين المشتركتين والأمانة، التحدي

¹Peter Miltner, The Union for the Mediterranean and the Eastern Partnership: A Comparative Analysis, college of Europe, 2009/2010, p. 27.

الرئيسي الذي يظل قائماً هو تحقيق التزاماً سياسياً عالياً المستوى ومشاركة بين البلدان الشريكة وكذلك دعم مبادرات مشروع الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط¹.

أهداف ومبادئ الاتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) الذي يجمع بين جميع الدول الـ 28 في الاتحاد الأوروبي و 15 دولة تم تصميمه ليكون الإطار الشامل للتعاون والحوار الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط لمعالجة ثلاثة أولويات مترابطة للمنطقة الاستقرار الإقليمي وتنمية الإنسان الإقليمية والتكامل الإقليمي من خلال التواصل والتنمية المستدامة كاستمرار مباشر لعملية برشلونة واستناداً إلى الأهداف المحددة في إعلان برشلونة لعام 1995. أكد إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط في يوليو 2008 إرادة تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الواقع أعاد قادة الدول ورؤساء الحكومات في إعلان باريس المشترك لقمة البحر الأبيض المتوسط التي عقدت في 13 يوليو 2008.

تأكيد أهمية المنطقة المركزية في جدول أعمال الدول جميعها مشددين على ضرورة تحقيق تملك أفضل من قبل الدول الأعضاء وضرورة منح المزيد من الصلة والرؤية لمواطنيهم.

وفي هذا السياق نفسه أكد إعلان قمة باريس المشترك أن "الهدف من الاتحاد من أجل المتوسط هو بناء على توافق لمتابعة التعاون والإصلاح السياسي والاقتصادي والتحديث على أساس المساواة واحترام السيادة المتبادلة" وبالتالي تعمل المؤسسة بنهج عملي مستند إلى مبادئ أساسيين:

- التملك المشترك: الذي يستند إلى الوظائف العادلة والمسؤولية المشتركة وذلك أساساً من خلال الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط.

¹WWF Mediterranean, Is the Union for the Mediterranean paving the way for sustainability?, Via Po 25/c I-00198 Rome, p. 01.

- الهندسة المتغيرة: وهو مبدأ مرن يسمح لكل دولة عضو بالمشاركة في الأنشطة التي تهمها¹.

تقييم الاتحاد من أجل البحر الأبيض :

تأجيل القمة لأسباب متنوعة بما في ذلك اندلاع الاضطرابات في العالم العربي للمرة الثانية خلال ستة أشهر والتي كان من المفترض أن تستضيف قادة 43 عضوًا في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في برشلونة، في نهاية نوفمبر 2010، أظهرت الثغرات والتحديات والوضع النقدي للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، ولكن بنهج أكثر عمومية للعلاقات الأوروبية ومتوسطة نفسها ومن اللافت للنظر أن الجرات الواجبة من الإرادة السياسية والجهود الدبلوماسية الكبيرة التي تم اتخاذها لم تحقق أي تطلع.

على الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط تقليديا كان منطقة محيطة بدلا من حدود فورية إلا أن محاولات تكثيف العلاقات بين الشواطئ المتوسطية لم تتوقف منذ الستينيات: الحوار الأورو-عربي من عام 1972 إلى عام 1995 حوار 5+5 الذي تم إطلاقه في عام 1990، عملية برشلونة التي بدأت في عام 1995 سياسة الحوار الأوروبي في عام 2004 وأخيرا، الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي قدمه ساركوزي في عام 2007 كأداة للسياسة الفرنسية الداخلية الهادفة إلى استعادة السيطرة الفرنسية في المنطقة المتوسطية ولكن تم تنفيذها رسميا في باريس في يوليو 2008.

بعد عبور المشروع الفرنسي عبر التحفظات على وجه الخصوص تردد دول العرب وبعض الدول الأعضاء مثل ألمانيا من الضروري التأكيد على أن المبادرة قد تعاملت مع ثلاثة عوامل صعبة للغاية للتغلب عليها بسبب تعقيدها:

- العامل الأول مرتبط بإطلاقها الذي تزامن مع اندلاع أزمة مالية أدت إلى أزمة اقتصادية بأبعاد مكلفة وبالتالي أثرت بشكل سلبي على المساهمات المالية في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط ليس فقط من الاتحاد الأوروبي بل أيضا من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان عيبا تقليديا ومستمرا.

¹United Nations Office for South-South Cooperation and Union for the Mediterranean, The Union for the Mediterranean, An Action-driven Organization for Regional Cooperation and Development, New York, 2017, p. 19.

- العامل الثاني الذي أثر على الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط وأيضا على عملية برشلونة هو النزاع في الشرق الأوسط، الذي أثرت تأثيراته على الأورومتوسطية.
- اما العامل الثالث: العلاقات المتوسطية نفسها في الواقع في 27 ديسمبر 2008 وبعد بضعة أشهر فقط من قمة "المؤسس" في باريس في يوليو 2008 أطلقت إسرائيل "عملية الرصاص المصبوب" على غزة والتي استمرت حتى 17 يناير 2009 مما تسبب في تأثيرات مدمرة ليس فقط في القطاع بل أيضا في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، الذي بدأ يتحرك بعرج¹.

في إطار الشراكة الأورومتوسطية (EMP) لم تكن دول الساحل الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط شركاء حقيقيين إما لأنهم لم يرغبوا في ذلك أو لأن EMP لم تكن منظمة أو منصة بين الحكومات بالمعنى المشترك بل كانت بالأساس سياسة تابعة للاتحاد الأوروبي حيث كانت المبادرات والقرارات النهائية تخضع له على غرار بيت يعتبر فيه الشركاء من الساحل الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط ضيوفا يعاملون باحترام وبشكل وثيق ولكنهم مجرد ضيوف ربما إذا اتبعت الشركات الساحلية الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط مبادئ الاتحاد الأوروبي الملهمة التي من المفترض أن تؤدي إلى نوع من المجتمع الأورومتوسطي مبادئ مشابهة لتلك التي وضعت في كوبنهاجن في عام 1993 لتوسيع الاتحاد الأوروبي نحو دولة المجاورة في الشرق الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ربما تحولت منطقة EMP عمليا إلى مجموعة من الدول والحكومات، على غرار الاتحاد الأوروبي إلى حد ما. ولكن الشركاء لم يقبلوا بهذه المبادئ ويجب أن نعترف بأنه كان من الصعب بشكل خاص على الشركاء العرب قبول مجتمع يتضمن إسرائيل أيضا بين أعضائه حتى قبل أن تحل النزاعات مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان وبالتالي أصبحت EMP مثلا على التأثير الاجتماعي الدبلوماسي بين شركاء غير متكافئين ولكنها لا تزال سياسة للاتحاد الأوروبي حيث كانت اجتماعاتها لا تختتم ببيان مشترك وإنما ببيان يتم كتابته من قبل رئيس الاتحاد الأوروبي والذي غالبا ما

¹ANTONIO BLANC ALTEMIR , EIMYS ORTIZ HERNÁNDEZ, THE UNION FOR THE MEDITERRANEAN (UfM), A CRITICAL APPROACH, Paix et Sécurité Internationales, ISSN 2341-0868, Num. 2, janvier-décembre 2014, p. 55.

يتضمن عناصر لم يكن الجميع حقا متفقا عليها ولكن الضيوف كانوا يظهرون تجاوبا أو تحاملا أو تواضعا تجاهها¹.

لم يكن هذا مختلفا بالنسبة لسياسة الحياة المشتركة مع الجوار (ENP) التي أبرزت الصورة الدبلوماسية للبلدان التي انضمت إليها ولكنها ذات فائدة اقتصادية ضئيلة بشكل آخر أراد مؤسسوها أن يركز الاتحاد من أجل المتوسط على مشاريع غير مثيرة للجدل مثل الطاقة الشمسية ولكن النتائج كانت مخيبة للأمال لا تجد المشاريع المشتركة الكبيرة والجيدة التصميم في مجالات مثل تصنيع الأغذية والطاقة والأسمدة صعوبة في جذب رأس المال وتتقدم بغض النظر عن الإرادة من الاتحاد الأوروبي.

فشل الاتحاد من أجل المتوسط لأسباب متعددة بعد هجوم إسرائيلي على الأسطول الإنساني أشار المجموعة الدولية لمجموعة الأزمات إلى أن الهجوم الإسرائيلي هو اتهام لسياسة لا تتحمل إسرائيل المسؤولية الوحيدة عنها "كان العديد في المجتمع الدولي شركاء في سياسة تهدف إلى عزل غزة على أمل تضعيف حماس هذه السياسة فاحشة أخلاقيا وتساهم بشكل سياسي في الهزيمة فقد فقدت العديد من حكومات أوروبا الجنوبية احترام شعب البحر الأبيض المتوسط وليس قليل من مواطنيها².

¹Aliboni, R. The Union for the Mediterranean: Evolution respects ,Istitu to Affari Internationalis, 2009, DOCUMENTI IAI, 09 | 39e, p.2.

²Francis Ghilès , THE UNION FOR THE MEDITERRANEAN FAILS TO PROVIDE A NEW TOOL BOX FOR THE REGION , Centro de Estudios y DocumentaciónInternacionales de Barcelona, JUNE 2010, p: 02.

خلاصة الفصل الثالث

تتمتع منطقة البحر الأبيض المتوسط بأهمية جيوسياسية واستراتيجية كبيرة بصفتها نقطة تقاطع لثلاثة قارات اوروبا، إفريقيا، آسيا كما تمتاز بوجود وحدات ودول قوية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية كما تخولها اطلالتها البحرية من نسج علاقات وتحالفات إستراتيجية قوية كما يواجه المتوسط تهديدات أمنية خطيرة على راسها الارهاب والهجرة الغير شرعية والتي تتطلب حسا وسياسات أمنيا على مستوى عال من التنسيق والتعاون لتحقيق الاستقرار وضمان امن الممرات البحرية التجارية في المتوسط بوصفها شريان الاقتصاد العالمي.

تزخر المنطقة بتنوع طاقتي هائل في ميادين الغاز والنفط والاسواق التجارية والاستثمار كما تعتبر مصدرا للتهديدات خاصة الضفة الجنوبية ما دفع الدول الاوروبية الى طرح مجموعة من السياسات المتوسطة المشتركة على شكل الحوار العربي الاوروبي في المجالات الدنيا كالقطاع الزراعي واقتصرت في مطلع الستينات على علاقاتها بالدول التي يجمعها بها تاريخ استعماري مثل تونس والمغرب ثم الجزائر لاحقا والتي رفضت تلقي المساعدات في اطار مشاريع الحوار كما اتاحت دول شمال إفريقيا للمبادرة بعدا إفريقيا عبر اتفاقية "ياوندي" التي تم توقيعها مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في يوليو 1963 بهدف تنظيم عملية انضمامها إلى المجموعة الأوروبية في حين امتازت هذه المشاريع بطابع مؤقت لمدة 5 سنوات مع نهاية الستينات ومطلع السبعينات أعلنت الدول الاوروبية عن التعاون الاوروبي عبر توقيع اتفاقيات التعاون في مجالات التجارة والمساعدات المالية ولكن سرعان ما اثبتت هذه الإتفاقيات فشلها خاصة بعد تغير بنية النظام الدولي والازمات الامنية مع مطلع التسعينات لكن مع ما توفره الضفة الجنوبية من موارد وتهديدات في نفس الوقت حاولت الدول الاوروبية بصيغة الشراكة نصت عليها معاهدة برشلونة والتي تتضمن مساعدات مالية على شكل منح وقروض يوفرها البنك الاوروبي لدعم مخططات التنمية في الضفة الجنوبية للمتوسط وبعد توسع الاتحاد الاوروبي وضمه 10 دول أخرى اصبح لزاما عليه اعادة تعريف الشراكة من جديد ما ادى لإعلان سياسة الجوار الاوروبي التي تهدف الى التعاون والشراكة وتقديم دعم مالي ومشاريع انمائية على

غرار الاتحاد من اجل المتوسط الذي اقترحه الرئيس الفرنسي ساركوزي سابقا ولكن ورغم هذه المبادرات لازالت العلاقات الاقتصادية تخضع الى التبعية والفقر وعدم توسيع الفجوة بين الضفتين ما دفع الى انتشار الهجرة الغير شرعية ومازالت دول الضفة الجنوبية تحت براثن الحروب العرقية والطائفية، في حين ان الديمقراطية يتم فرضها عبر المشروطة والتدخل العسكري باختصار فإن السياسات الأمنية الأوروبية قد اتت أكلها الى حد ما على مستوى الأمن الصلب للتصدي الى الهجرة الغير شرعية وأنها فشلت الى حد كبير في الأبعاد الامنية الاخرى الاقتصادية والتنمية والثقافية.

الفصل الرابع: الهجرة غير

الشرعية في منطقة المتوسط

تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات هامة فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتعتبر هذه الظاهرة مسألة معقدة تجمع بين جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية يعد المتوسط ممرا هاما للهجرة من الدول الأفريقية والشرق الأوسط إلى الدول الأوروبية على الشواطئ الأخرى، يعد الفقر والاضطرابات وعدم الاستقرار وانعدام الفرص الاقتصادية من بين العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية.

مع ذلك تظل هذه الظاهرة تحديا كبيرا يتطلب استجابة دولية واقليمية تشمل تحسين الظروف في البلدان المصدرة للهجرة وتوفير فرص اقتصادية وحماية حقوق الإنسان لتقليل دوافع الهجرة غير الشرعية. تستدعي هذه المسألة حلا شاملا وتعاوننا دوليا واقليميا للتعامل مع جوانبها المتعددة والتحول نحو مناهج مستدامة لإدارة هذه الظاهرة الإرباكية انطلاقا من دراسة الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية وكيفية تطورها ثم الانتقال الى الاليات والمقاربات المعالجة لهذه الظاهرة في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: الأسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير المشروعة من بلد إلى آخر من دون الالتزام بالإجراءات القانونية والإجراءات الرسمية فهي تعتبر ظاهرة عالمية تشهد انتشارا وازديادا ملحوظين في العقود الأخيرة يقبل العديد من الأفراد على هذا النوع من الهجرة بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع تعكس هذه الظاهرة واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا معقدا يتطلب فهما عميقا للعوامل التي تقف وراءها.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية

الضغط السياسي والتهديد بالقوة والتدخل العسكري الخارجي والاستيلاء على السلطة هي عوامل سياسية قسرية تشجع على الهجرة وتعزز هذه العوامل من عدم الاستقرار وتقلص فرص الحياة الكريمة والأمان في البلدان المتأثرة تصاعد الضغط السياسي والتهديد بالقوة يخلق مناخا من عدم اليقين والخوف مما يدفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة كسبيل للحفاظ على حياتهم وحقوقهم.

إذا تدخلت دولة من الخارج بشكل عسكري فإن ذلك غالبا يزيد من الفوضى والعنف في البلد المتأثر مما يؤدي إلى زيادة عدد الناس الذين يتطلعون إلى الهجرة كوسيلة للنجاة من تلك الظروف الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك في البلدان التي تعاني من نقص الديمقراطية وتسيطر عليها نظم ديكتاتورية يعاني الأفراد من قلة الحريات الأساسية والقمع السياسي يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتهاكات حقوق الإنسان وسجن الأفراد بدون محاكمات عادلة تلك الأوضاع تدفع الأفراد إلى الهروب من هذه الانتهاكات والاضطهاد من خلال الهجرة إلى بلدان تقدم بيئة أكثر أمانا احتراماً لحقوق الإنسان.

كما أن تكرار الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والنزاعات الأهلية تعمل على زيادة عدم الاستقرار وتقلص فرص الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية هذه الظروف تدفع الأفراد إلى النظر في الهجرة كسبيل لضمان مستقبل أفضل لأنفسهم وعائلاتهم¹.

¹محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2000، ص-ص: 41-42

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أبرز العوامل التي أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير القانونية خاصة منذ التسعينات وقد شهدت هذه الفترة ازديادا في أعداد الشباب الذين يخاطرون بحياتهم ويغادرون ديارهم بحثا عن ظروف أفضل للعيش في الدول الأوروبية ورغم أن الأسباب السياسية تعتبر من بين الدوافع الرئيسية للهجرة إلا أنها لا تقتصر على الأوضاع الموجودة في الدول المصدر فقط بل تمتد لتشمل أيضا بعض سياسات الدول المستقبلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على زيادة هذه الظاهرة. نهاية القرن العشرين شهدت حركات هامة للاجئين سواء بصفة فردية أو جماعية نتيجة للحروب والنزاعات التي شهدتها مناطق متعددة في العالم وتميزت هذه الحركات بالانعدام في الاستقرار نتيجة للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية¹ والانتهاكات التي أثرت على حقوق الإنسان بسبب العوامل العرقية أو الدينية أو السياسية يعد الشعور بالاضطهاد والخوف من المصير جنبا إلى جنب مع عدم توفر الحريات من بين العوامل التي تدفع الأفراد والجماعات إلى الهجرة السرية والاستقرار الضعيف الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات الدولية يعتبر سببا رئيسيا لهذه الظاهرة ويقصد المهاجرون السريون في البداية المناطق التي توفر أمانا أكثر ومن ثم يبحثون عن اللجوء السياسي والبحث عن أماكن آمنة ومستقرة².

في السياق ذاته صرح رئيس الحكومة الإسباني "فيليب قونزاليس (FelipeGonzález Márquez i)" بتصريح يفيد بأنه لو كان شابا مغاربيا لكان قد حاول الهجرة وهذا التصريح يستند إلى فهم الأوروبيين للظروف التي يعيشها الشباب في بلدانهم حيث تتسم بسيطرة القمع وقلة الحريات وضعف الديمقراطية وإغلاق الفرص السياسية وهذا يجعلهم يشعرون دائما بالإقصاء وعدم المشاركة في صياغة سياسات بلادهم مما يدفعهم للبحث عن حياة أفضل خارج حدودهم بالتالي يعتبر توجيههم للهجرة غير القانونية وسيلة للتعبير عن استيائهم من وضعهم الراهن وفرصهم المحدودة.

¹ عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد و الأعمال، العدد 1، جامعة مصراتة ليبيا، 2017، ص: 136
² محمد معمر، أسباب و دوافع الاقبال على الهجرة السرية دراسة ميدانية، الامة العربية، 2009 تاريخ تصفح الموقع: 20-08-2023
<https://studies.aljazeera.ne>

وإذا كانت هذه الواقعة تنطبق بشكل خاص على الشباب المغربي فإن الشباب الإفريقي يواجه وضعاً أكثر تعقيداً فهم يعيشون تحت أنظمة دكتاتورية لا تحترم حقوقهم وحررياتهم وتتعرض العديد من البلدان الإفريقية لصراعات سياسية مستمرة تصل في بعض الأحيان إلى صراعات مسلحة فهذا يجعل الشباب إما يشاركون في هذه الصراعات أو يهاجرون للهروب منها.

من جهة أخرى استفادت دول الضفة الجنوبية بشكل عام من هذه الظاهرة من خلال إدخال العملة الصعبة إلى الاقتصادات من خلال المبالغ التي يرسلها المهاجرون لعائلاتهم في البلاد وقد ساهمت هذه الأموال في تحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة¹.

من ناحية أخرى تطبق بعض الدول الأوروبية سياسات تشجيعية على الهجرة غير القانونية سواء من خلال إغلاق الحدود أو تسوية وضع المهاجرين غير النظاميين ولكن هذه السياسات قد أثرت على زيادة أعداد الهجرة وتعقيد نشاطات شبكات التهريب.

بشكل عام يظهر التحليل أن الهجرة غير القانونية تجسد تعبير الشباب عن استيائهم من الوضعيات التي يعيشونها في بلادهم وورغبتهم في الهروب منها وهذا يعكس أهمية التفاهم والتعاون الدولي للتعامل مع هذه الظاهرة والبحث عن حلول شاملة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المتضررة.

صحيح الأسباب السياسية تلعب دوراً مهماً في تشجيع حركات الهجرة واللجوء والصراعات المسلحة والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى عدم الاستقرار في البلدان المتأثرة مما يجبر السكان على البحث عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً والهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي تصبح الخيار الوحيد للكثير من الأفراد الذين يجدون أنفسهم في مواجهة تهديدات لحقوقهم وسلامتهم.

¹World conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa. 31/08- 07/09/2001, p:13

مناطق النزاع وعدم الاستقرار تعتبر مصدرًا كبيرًا لحركات الهجرة حيث يكون الأفراد عرضة للخطر في بيئاتهم الأصلية ويتم تهديدهم بفقدان حياتهم أو حرياتهم والبحث عن مناطق آمنة ومستقرة ويصبح أمرا ضروريا للنجاة والبقاء¹.

منطقة جنوب المتوسط وإفريقيا بشكل عام شهدت العديد من النزاعات والصراعات وهذا يجعلها مناطق مصدرة للاجئين والمهاجرين الباحثين عن الأمان والحياة الأفضل وبالفعل دول مثل الجزائر وتونس وليبيا والمغرب كانت نقاط تجمع وعبور للمهاجرين القادمين من مناطق الصراع وعدم الاستقرار.

كما تم وضع ميثاق من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تم عرضه في شهر نوفمبر 2008 بموناكو وأكد ان الفجوة بين الضفة الجنوبية والضفة الشمالية للبحر الابيض المتوسط كبيرة وهذا ما جعل المتوسط في تزايد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وركز الميثاق على ضرورة إبرام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان².

وبالفعل الأسباب الأمنية تلعب دورا هاما في جذب وتفاقم ظاهرة الهجرة غير القانونية خاصة في مناطق مثل إفريقيا التي تشهد صراعات مستمرة وأمن غير مستقر والحروب والصراعات العرقية والإرهاب تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تدفع الناس للهجرة بحثاً عن الأمان والاستقرار.

على مر العقود شهدت القارة الإفريقية العديد من الصراعات والحروب الدموية التي أثرت بشكل كبير على أمان واستقرار السكان هذه الصراعات أدت إلى تشتيت المجتمعات وتهجير السكان وتدمير البنية التحتية والاقتصاد وبسبب عدم اتخاذ إجراءات سريعة لمنع اندلاع الصراعات أصبح الوضع أكثر تعقيدا وصعوبة الهجرة غير القانونية في هذا السياق تمثل نتيجة للصراعات والحروب حيث يلجأ الكثيرون إلى

¹ عياد محمد سمير، " الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات: في" الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص 225.

² رشيد بودماغ، إليات التصدي للهجرة غير الشرعية، جامعة تمنراست، مجلة البحث القانوني والسياسي، العدد2، 2018 ،ص:36

مغادرة مناطقهم الخطرة والبحث عن ملاذ آمن في دول أخرى وهذا يزيد من تدفق اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين عبر الحدود وبالتالي يساهم في تزايد ظاهرة الهجرة غير القانونية¹.

ما تقدم من معلومات يعكس العديد من الجوانب المهمة للهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين خاصة العوامل السياسية تلعب دورا حاسما في توجيه حركات الهجرة وتشكيلها.

من الواضح أن الدول المصدرة للمهاجرين في المراحل السابقة قد رأت في هجرة العمالة فرصة لتحسين وضعها الاقتصادي والتخفيف من مشكلات البطالة وتزويد الدولة المصدرة بالعملة الصعبة ونقل الخبرات والتقنيات عبر التكوين المهني للمهاجرين كان ذا أهمية بالغة ولكن يجب مراعاة أن تلك الاستراتيجيات قد تكون ذات تأثير مزدوج حيث قد تؤدي إلى فقدان العمالة في البلد المصدر وزيادة المشكلات فيما يخص نقص القوى العاملة هناك.

من ناحية أخرى السياسات الأوروبية التي تختلف بين إغلاق الحدود وسياسات تسوية وضعية المهاجرين بدون وثائق قد تكون لها تأثيرات غير متوقعة وتعزز سياسات تسوية الوضعية غير القانونية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث يمكن للأفراد المتواجدين بدون وثائق توجيه مطالبات للحصول على وضعية قانونية في البلد المستقبل هذا بالتأكيد يزيد من تحفيز الهجرة غير الشرعية².

من الصعب تحديد معايير دقيقة لتفريق بين أنواع مختلفة من الحركات السكانية في هذا السياق مما يؤدي إلى تعقيد المشهد وتضاعف التحديات وتشمل هذه الحركات اللجوء والتهجير والهجرة القسرية إلى جانب الهجرة غير القانونية على الرغم من وجود اتفاقيات دولية وقوانين تنظم وضع اللاجئين والمهاجرين إلا أن التطبيق العملي يظل تحديا نظرا للظروف المعقدة والتداخل بين العوامل المختلفة.

¹شال بريت، وايف ليستر، «قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، الجوانب المتوازية و الدروس المستفادة و النظرة المستقبلية» المجلة الدولية للصليب الأحمر، 2001 ص: 161

² . Economie politique des migrations 86 clandestines de main-d'œuvre. Edition Publisher. Paris. Sans Année d'édition. Pp 40-44

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

صحيح العامل الاقتصادي هو واحد من أهم الأسباب التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالهجرة يعمل العامل الاقتصادي كعامل جذب وعامل طرد في نفس الوقت وهذا يؤدي إلى تشكل توازن معقد بين الرغبة في الرحيل والرغبة في الاستقرار من الناحية الاقتصادية والبلدان التي تعاني من انخفاض في معدلات الدخل نسبة البطالة المرتفعة وظروف معيشة ضعيفة يمكن أن تكون دوافع للمواطنين للبحث عن فرص أفضل في الخارج¹، يمكن أن تشجع البلدان التي توفر فرص عمل أكثر وظروف اقتصادية أفضل على جذب المهاجرين والعمال المهرة من دول أخرى².

من جهة أخرى الدول الاقتصادية المتقدمة والتي توفر فرص عمل ومستويات معيشة أفضل تجذب المهاجرين من دول أقل تقدماً اقتصادياً وتكون هذه الدول وجهة للعديد من الأشخاص الذين يتطلعون لتحسين حياتهم وتحقيق آمالهم الاقتصادية³.

في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يكون التباين الاقتصادي بين الدول الشمالية والجنوبية دافعا للهجرة والبلدان الشمالية في المنطقة غالبا ما تتمتع بمستويات اقتصادية أعلى وفرص عمل أكثر من البلدان الجنوبية وهذا التفاوت في الفرص يمكن أن يجذب المهاجرين من الدول الجنوبية إلى البلدان الشمالية مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي أو على الأقل توفير فرص أكبر للعمل⁴.

كذلك نجد أن الأسباب الاقتصادية تلعب دورا مهما في دفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات الهجرة والفارق في مستويات الدخل وفرص العمل والحياة الاقتصادية بين البلدان يجعل الأشخاص يتجهون نحو البلدان التي توفر لهم فرصا أفضل لتحقيق رفاهية أكبر.

¹ أنبيل عاشوري، جوكمة الهجرة في منطقة المتوسط : مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2018-2019 ص:37.

² حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة : ضرورة أم حاجة. مصر: مركز الاعلام الأمني، 2011، ص:04.

³ أمبارك رافع، واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار - ضفتي المتوسط أنموذجا، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة قضايا معرفية، العدد 1، 2018، ص:56.

⁴ زهرة كواش، إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية، العدد 30، مجلة حوليات: جامعة الجزائر 1، 2016، ص:58.

التفوق الاقتصادي والاجتماعي لبعض البلدان يخلق فارقا كبيرا بينها وبين البلدان التي تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية هذا الفارق يجذب المهاجرين إلى البلدان الأكثر تطورا من أجل تحسين مستوى حياتهم ومستقبلهم تلعب الأجور المتوقعة وفرص العمل الأفضل في البلدان المستقبلية دورا كبيرا في تشجيع الهجرة وفيما يخص منطقة البحر الأبيض المتوسط ويظهر الفرق الواضح في مستويات الناتج الداخلي الخام ومعدلات الفقر والبطالة بين دول الشمال والجنوب هذا الفارق يجعل العديد من الأفراد يبحثون عن فرص أفضل في دول الشمال حيث يأملون في تحقيق تحسين في مستوى دخلهم وجودة حياتهم ولاشك أن الأوضاع الاقتصادية الضعيفة في بعض البلدان تدفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة كوسيلة للبحث عن حياة أفضل ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن الهجرة غير القانونية ليست دائما حلا مستداما حيث تأتي مع تحديات ومخاطر معينة تشمل الرحلات الخطرة وقانونية الإقامة والعمل في البلد المستهدف¹.

تعود الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية إلى تراجع اقتصاديات الدول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط على الرغم من امتلاكها ثروات طبيعية هائلة تأثرت هذه الدول بركود صناعي أدى إلى اعتماد سكانها بشكل رئيسي على الزراعة والصراعات كمصدر أساسي للدخل ومع أن هذه القطاعات لم تكن كافية لتلبية احتياجات المواطنين نتيجة صعوبة الظروف مثل التصحر والجفاف فقد أدى ذلك إلى انتشار الفقر والبطالة وهما عاملان قويان يدفعان الأفراد إلى الهجرة نحو دول أوروبية².

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطارئة والدول المستقبلية هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لا زالت تعتمد أساسا في اقتصادها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضم لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ماله انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل³.

¹ عياد محمد سمير، " الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص: 226
² جون لوي فيل، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. بروكسل : الاتحاد الأوروبي، 2012، ص: 61
³ United Nations Development Program, Human Development Report 2016, New York, USA, p:77.

وفي المقابل تشهد هذه الدول ارتفاعا مستمرا في معدلات النمو الديموغرافي وهذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان العاملين وبالتالي زيادة العرض في سوق العمل وهذا النمو الديموغرافي يؤثر على البطالة بشكل كبير خاصة بين الشباب وحاملي المؤهلات الجامعية فنسبة البطالة في الدول مثل المغرب تصل إلى حوالي 12% وتصل إلى 21% في المناطق الحضرية وفي الجزائر تصل إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وتبلغ 15% في تونس وهذا الضغط على سوق العمل يعزز من ظاهرة الهجرة غير الشرعية¹.

تتأثر البلدان المستقبلة للمهاجرين بمثل هذه الضغوط أيضا حيث تشهد تلك البلدان زيادة في عدد العمالة المهاجرة غير الشرعية وهذا يسبب تنافسا أكبر على فرص العمل وقد يؤثر على سوق العمل المحلي وأجور العمالة وتتفاعل هذه العوامل المعقدة مع بعضها البعض لتشكيل منظومة تؤثر في حركات الهجرة غير الشرعية وتحدها ويشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2016 إلى أن هناك اتجاهات ملحوظة لدى الشباب تأثرا بالاستخدام والأفاق الاجتماعية في العالم وكنتيجة لذلك كان من المتوقع أن يشهد عدد الشباب العاطلين عن العمل ارتفاعا بمقدار نصف مليون شاب في تلك السنة، مما يرفع إجمالي الشباب الباحثين عن عمل إلى 71 مليون شاب وهذا الارتفاع كان أول ارتفاع يسجل في أكثر من ثلاث سنوات وفي هذا السياق صرحت "ديبورا غانفيلد" (Deborah Ganfield) "المديرة العامة المساعدة للسياسات في منظمة العمل الدولية بأن الزيادة الخطيرة في معدلات بطالة الشباب تعكس مستويات عالية من الخطورة وأشارت إلى أن هناك شبابا لا يزالون يعيشون في فقر على الرغم من أنهم يعملون مما يبرز تحديات كبيرة في تحقيق الهدف العالمي للقضاء على الفقر بحلول عام 2030 وأكدت أنه يجب زيادة الجهود لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل لائقة للشباب².

¹ امير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للواقع و القانون و المواثيق و البروتوكولات الدولية، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011، ص: 109

² منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية بطالة الشباب في العالم الى الارتفاع مجددا و لاتزال الاعلى في البلدان العربية، تم تصفح الموقع يوم 20-07-2023 [/https://www.ilo.org](https://www.ilo.org)

هذا التقرير يؤكد على أهمية التركيز على توفير فرص العمل والحد من معدلات البطالة بين الشباب حيث يعد هذا التحدي جزءاً من أجندة التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع أنحاء العالم.

ويبدو أن الغياب القوي للتوازن الاقتصادي على المستوى الدولي هو السبب الرئيسي وراء انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهذا التوازن القوي يؤدي إلى تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان المتخلفة أو النامية مما يدفع المناطق الغنية إلى أن تصبح مغنية بالفرص والتطور ومما يجذب أعداداً كبيرة من المهاجرين السريين الراغبين في تحسين وضعهم والاستفادة من تلك الفرص وتلعب شبكات الهجرة السرية دوراً هاماً في توسيع نطاق انتشار هذه الظاهرة.

إلى جانب ذلك الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية تسهم في زيادة الهجرة إلا أن ارتفاع معدلات البطالة والخطر المتزايد من التعرض للفقر حتى وإن كان الشخص يعمل ونقص فرص العمل الجيدة تعتبر عوامل أساسية تدفع الشباب نحو الهجرة الدائمة إلى دول أخرى في العالم حيث بلغت نسبة الشبان الذين يبلغون من العمر بين 15 و29 عاماً والذين يعبرون عن استعدادهم للهجرة بشكل دائم إلى دول أخرى حوالي 20% في عام 2015 هذه النسبة ارتفعت في مناطق مثل جنوب الصحراء الإفريقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبلغت 38% بينما وصلت إلى نسبة 37% في شرق أوروبا وهذه النسب مازالت مرتفعة في مناطق أخرى مثل شمال إفريقيا والدول العربية لذلك يمكن للأمر مثل زيادة معدلات البطالة وتفاقم خطر التعرض للفقر رغم العمل ونقص فرص العمل الجيدة أن تدفع الشباب نحو البحث عن حياة أفضل خارج بلدانهم¹.

بشكل عام ويمكن أن يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في توجيه حركات الهجرة حيث يسعى الأفراد لتحسين وضعهم المادي وفرصهم من خلال البحث عن فرص أفضل في الخارج².

¹ أسارة قوراري، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة 1، 2019-2020، ص: 55-56.
² الإلاء محمد حسن، سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية الاتحاد الأوروبي انموذجاً، تكريت: مجلة العلوم السياسية، 2023، ص: 226.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه¹.

تتمثل الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في ضعف أو انعدام الروابط الاجتماعية والأسرية وعدم وجود توافق مع العادات والتقاليد أو وجود تفرقة وتمييز بين فئات المجتمع المختلفة وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد أو للم شمل العائلة إذا كان أحدهم يقيم في البلد المراد الهجرة إليه بشكل قانوني بينما يقيم الآخرون في بلد آخر ولذلك فقد يضطر حينها إلى إدخال أهله إلى البلد المقيم فيه بشكل غير قانوني وذلك بسبب أن تأشيرات جمع الشمل قد تكون محدودة العدد وذات مدة معينة مما لا يمكنهم من دخول البلاد بصورة قانونية².

صحيح أن الأسباب الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في دفع الأفراد لاتخاذ قرارات الهجرة الديمغرافيا والتغيرات السكانية في البلدان تلعب دوراً مهماً في تشكيل حاجة السوق للقوى العاملة وهذا يؤثر بشكل مباشر على مستويات البطالة وفرص العمل.

مشكلة البطالة تعد إحدى الأوجه المعقدة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من الدول في حالات البطالة العالية وقلة الفرص الوظيفية في البلاد يشعر الأفراد بعدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي مناسب وهذا يدفعهم للتفكير في الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل في الخارج.

¹ جميلة اوشن، حياة فرد، دوافع وابعاد الهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 03، 2018، ص:42.

² هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، موضوع، 2021، تم تصفح الموقع: 2023-07-15

تشير الإحصائيات إلى أن البطالة تؤثر بشكل خاص على الشباب والخريجين الجدد حيث قد يكون لديهم صعوبة في دخول سوق العمل وتحقيق استقرار مهني في بلدانهم هذا يزيد من احتمالية أن يبحثوا عن فرص في بلدان أخرى تقدم فرصاً أفضل للتوظيف وتطوير مهاراتهم¹.

علاوة على ذلك عدم توافر فرص العمل الكافية يجعل بعض الأفراد يبحثون عن عمل غير رسمي أو غير قانوني في بلدان أخرى وهذا يمكن أن يتضمن عوامل مخاطرة أخرى تتعلق بسلامتهم وحقوقهم .

وبالتالي يمكن القول أن البطالة وقلة الفرص الوظيفية تعتبران أسباباً رئيسية للهجرة إلى الخارج حيث يسعى الأفراد إلى تحسين وضعهم المهني والاقتصادي من خلال البحث عن فرص أفضل خارج بلادهم².

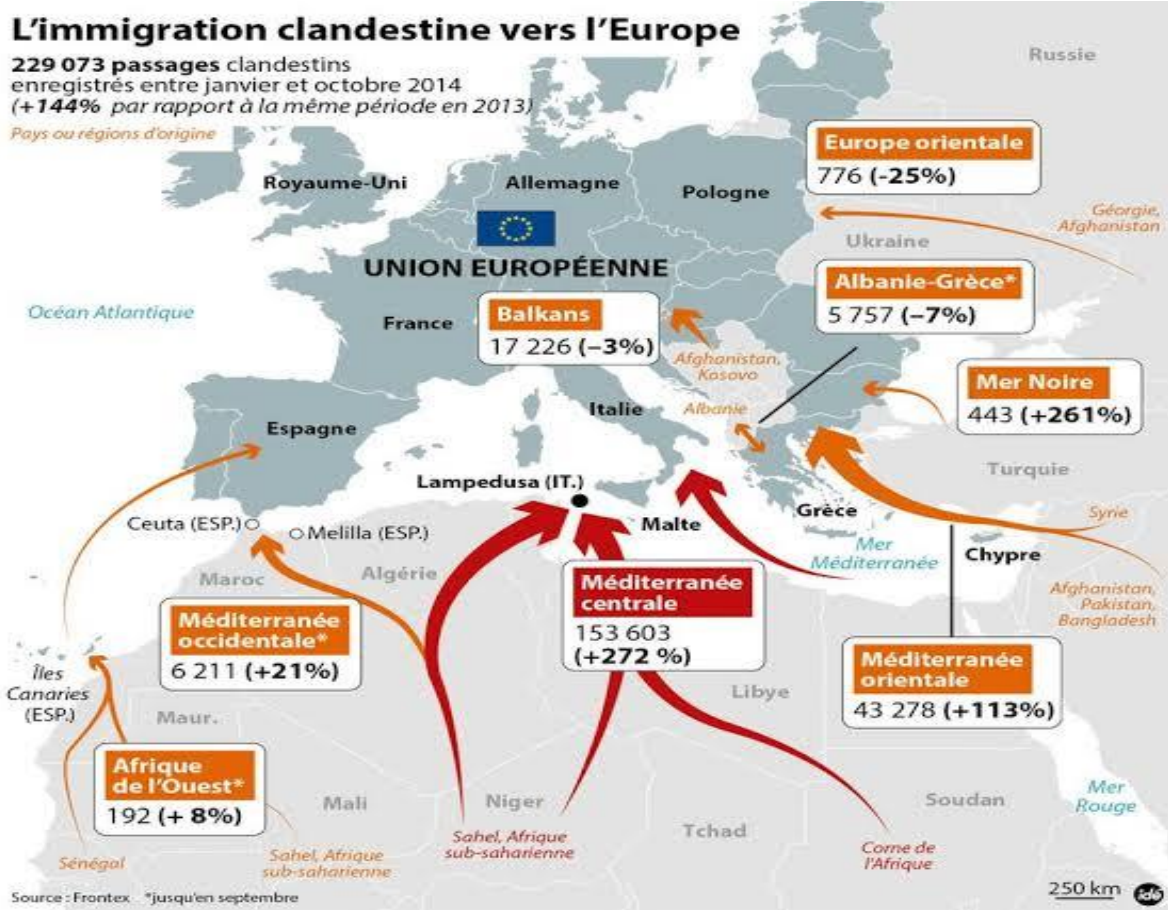
في السياق السوسيوسياسي يمكن استخدام المصادر السوسولوجية لفهم الظواهر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية على مر العقود الأخيرة شهدت العديد من الدول في العالم تحولات عميقة ناتجة عن الأزمات المتعددة وذلك ابتداءً من نهاية عقد الثمانينات وفشلت السياسات الحكومية في حل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والجوع والأمراض، والنمو الديموغرافي الذي زاد مع ارتفاع عدد اللاجئين ويلاحظ أن الخطورة تكمن في استمرار تدفق الهجرة نحو المجتمعات الأوروبية والأسباب الاجتماعية تعد من أهم الدوافع لهذه الهجرة تظهر الملايين من الأفراد من مناطق الجزء الجنوبي الفقير من العالم الرغبة في الانتقال نحو الشمال يتجلى ذلك بشكل خاص حول حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تزايد النمو السكاني بشكل كبير في الدول الساحلية للبحر المتوسط فقد ازداد عدد السكان من 142 مليون نسمة في بداية القرن الماضي إلى 220 مليون نسمة في وقت لاحق ووصل العدد إلى حوالي 450 مليون نسمة بحلول عام 2000 ويرتبط هذا النمو الديموغرافي السريع بالهجرة وتداول السكان بين المناطق³.

¹ زوليكه زوزو، الهجرة غير الشرعية من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا في ظل أزمة كوفيد قراءة في الواقع التحديات والانعكاسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، 2021، ص: 680.

² عياد محمد سمير، " الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص: 227.

³ حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة : ضرورة ام حاجة، مرجع سابق الذكر، ص: 07.

خريطة رقم 05: توضح مناطق انطلاق المهاجرين غير الشرعيين من الجزء الجنوبي نحو الجزء الشمالي



المصدر: Frontex

تبدأ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان تشهد زيادة كبيرة في عدد السكان تصل إلى مستوى يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجاتها من العمل والسكن والخدمات الاجتماعية هذه الظروف تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص في بلدان تعاني من انخفاض في عدد السكان ومن الملفت للنظر أن دول منطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه نموا سكانيا مرتقبا وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة على مدى

العشرين سنة المقبلة على سبيل المثال في عام 1997 كان عدد سكان الدول المطلة على البحر المتوسط يقدر بأكثر من 300 مليون نسمة ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 500 مليون نسمة بحلول عام 2025¹.

من ضمن النتائج الأولية لانفجار النمو السكاني نجد مشكلة البطالة تبرز بوضوح يعتبر الأفراد الذين يعيشون في ظروف الفقر أن انخفاض مستوى الدخل المبرر يكون كافيا لاتخاذ قرار الهجرة بهدف تحسين وضعهم المادي بالمقابل يرون الأشخاص العاطلين عن العمل أن مبرراتهم للهجرة أكثر من كافية وعلى هذا الأساس تعتبر مشكلة البطالة واحدة من الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج حيث يسعى الأفراد للبحث عن فرص عمل في بلدان أخرى وتزداد هذه المشكلة بشكل خاص في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط.

ومن الأسباب الأخرى نجد السبب النفسي الدافع النفسي وراء الهجرة غير الشرعية يأتي من احتجاج الفرد شعور بالإحباط من محاولاته لتحسين حياته أو تحقيق ذاته من خلال العمل ويمكن أن تكون المعاناة التي يواجهها الشباب والتي تعيقهم من تحقيق أهدافهم دافعا لهم للإستعداد للخوض في رحلة الهجرة غير الشرعية يعرفون جيدا المخاطر التي تنتج عن هذه الرحلة ومع ذلك تظل الأوجه المظلمة للحياة التي يعيشونها والعجز عن تحقيق تطلعاتهم تحفيزا لهم للمغامرة بهذه الطريقة².

عوامل أخرى تشمل الشعور بالتبعية الاجتماعية والعدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحلي والشعور بالعزلة والإحباط يمكن أن يتعلق الأمر أيضا بأوهام النجاح والرغبة في التفكير غير العقلاني بمستقبل أفضل في مكان آخر. هناك أيضا ضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية يمكن أن يدفع الأفراد للبحث عن هذه الفرص خارج بلدهم إذا كانت برامج التنمية الاجتماعية ضعيفة أو غير متوفرة وإذا لم تلعب

¹ أسارة قوراري، استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق الذكر، ص: 58.

² دريدي فاطمة، براهمي قدور، الأثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها - رؤية تحليلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مجلة مجتمع تربوية وعمل، العدد 1، 2020، ص: 16.

المؤسسات مثل الأسرة والمدرسة دورا قويا في توجيه الشباب وتوفير دعم نفسي واجتماعي لهم فإن هذه الظروف يمكن أن تسهم في زيادة انخراطهم في هذه التصرفات غير القانونية مثل الهجرة غير الشرعية.

إن يمكن القول أن الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط تستند إلى مجموعة من العوامل التي تجتمع لدفع الأفراد نحو اتخاذ هذا الخيار الصعب المنطقة تشهد تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للناس وتشجع على اتخاذ خطوات غير قانونية.

الفقر والبطالة تعدان من أبرز العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية تأتي من آمال الشباب في تحسين ظروف حياتهم وتحقيق تطلعاتهم بالتنقل إلى مناطق أكثر استقرارا وفرصا يؤدي الاختلاف في مستويات الدخل وفرص العمل بين الدول إلى إحداث هذه الرغبة في الهجرة. إضافة إلى ذلك تلعب الظروف الاجتماعية مثل الاضطهاد والعدم الاستقرار في البلدان المصدر دورا كبيرا يبحث الكثيرون عن ملاذ آمن من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها في بلدانهم.

تظهر الهجرة غير الشرعية أيضا كوسيلة للفرار من الإحباط وعدم الانتماء والعزلة الاجتماعية الشباب قد يجدون صعوبة في تحقيق تطلعاتهم والاندماج في مجتمعاتهم مما يدفعهم للبحث عن حياة أفضل في مكان آخر¹.

يجب أن نفهم أن الحلول لهذه المشكلة تتطلب جهودا مشتركة من جميع الأطراف بما في ذلك الدول المصدرة والدول المستقبلة والمجتمع الدولي يجب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة وتوفير فرص العمل والتعليم والتدريب للشباب كما يجب تعزيز الحوار والتعاون الدولي للتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الناس لاتخاذ هذه الخطوات غير القانونية.

¹ خليل علي أبو جراد، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط، 1 برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2019، ص: 07.

المبحث الثاني: تطور الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

لقد عرفت الهجرة غير الشرعية تطورا مستمرا على مر العصور في السابق كانت الهجرة ترتبط بشكل أساسي بأسباب اقتصادية وعوامل بيئية ففي العصور الوسطى هاجر الكثيرون من الريف إلى المدن بحثا عن فرص عمل أفضل وقد تصاعدت حركات الهجرة خلال فترات الجوع والكوارث الطبيعية مع التقدم التكنولوجي والعولمة أصبحت وسائل النقل أكثر تطورا وإمكانية الوصول إلى المعلومات أسهل وهذا ساهم في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون إلى عبور الحدود بطرق غير قانونية.

المطلب الأول: مراحل تطور الهجرة غير الشرعية

-المرحلة الاولى 1960- 1995 :

على الرغم من أن أعداد كبيرة من الأوروبيين استمروا في الهجرة إلا غرب أوروبا ما بعد الحرب تحول تدريجيا من منطقة مغادرة إلى واحدة من الوجهات الرئيسية لتدفقات الهجرة استدعت إعادة الإعمار ما بعد الحرب وتطوير الصناعة العمالة التي غالبا ما كانت نادرة على المستوى المحلي بسبب الخسائر الهائلة في الأرواح خلال الصراع الهجرات التي بدأت في الخمسينيات والستينيات، قامت منطقة البحر الأبيض المتوسط بوظيفة احتياطية للعمالة بتكلفة منخفضة وفتحت الدول الأوروبية التي تشهد توسعا اقتصاديا قويا أسواق العمل للعمال الأجانب من خلال اتفاقات ثنائية بين فرنسا وألمانيا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، جاء العمال من دول الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان ويوغوسلافيا) والجنوبي (الجزائر والمغرب وتونس وتركيا)¹.

في سياق البحر الأبيض المتوسط تم ابتكار مصطلح "نموذج جنوب أوروبا للهجرة" في التسعينيات عندما أصبحت جنوب أوروبا بشكل رئيسي منطقة هجرة بدلا من هجرة الخروج منذ التسعينيات شهدت معظم دول جنوب أوروبا تدفقات هجرة غير منظمة مستمرة تشمل مهاجرين من مجموعة متنوعة من الدول

¹Eros Moretti, Eralba Cela, A BRIEF HISTORY OF MEDITERRANEAN MIGRATIONS, Rivista Italiana di Economia Demografia Statistica, Volume LXVIII n.2 Aprile-Giugno, 2014, p: 21.

الأوروبية واللاتينية الأمريكية والآسيوية والإفريقية (بما في ذلك المغرب وتونس ومصر في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجنوبية نظرا لعوامل متنوعة لشرح ارتفاع الهجرة في دول البحر الأبيض المتوسط الشمالي بما في ذلك سهولة الدخول والقرب الجغرافي والثقافي والنمو الاقتصادي الذي يسبب تفاوتات أكبر في الدخل ومستويات البطالة والتفاوتات الديموغرافية بين سكان متقدمين في العمر مقارنة بالسكان الأصغر سنا في بلدان المنشأ، فيبدو أن تدفقات الهجرة إلى دول البحر الأبيض المتوسط الشمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمالة والتجزئة الكبيرة لأسواق العمل بهذه الدول حيث يعتمد قطاعات محددة (مثل الزراعة وقطاع الرعاية المنزلية) وعلى العمل غير الرسمي والرخيص المقدم من قبل المهاجرين ومع ذلك من المهم أن نذكر أن الهجرة من جنوب أوروبا لم تتوقف أبدا واكتسبت أهمية متجددة بعد الركود الاقتصادي الكبير الذي استمر من عام 2007 إلى 2013، ويبدو أن الربيع العربي الذي بدأ ببعض الاحتجاجات والانتفاضات في نهاية عام 2010 لم يؤدي إلى تشكيل تدفقات هجرة إضافية باستثناء تدفق طفيف من تونس لكنه أثار أزمة لاجئين كبيرتين الأولى في ليبيا والثانية في سوريا، خلال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تغيرت خصائص المهاجرين زاد عدد المهاجرين غير الموثقين واللاجئين وطالبي اللجوء (أشخاص بحاجة لحماية إنسانية)¹.

-مرحلة الثانية 1995-1998 :

بعد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى اتفاقية "شنغن" في يونيو 1995، شهدت قضية الهجرة تطورا غير متوقع ظهرت تناقضات بين المهاجرين الشرعيين وسكان البلاد الأصليين حيث تسببت هجرة المهاجرين الشرعيين في منافسة مع سكان البلد الأصليين وتزامن هذا مع إغلاق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا التي كانت تجذب أعدادا كبيرة من المهاجرين الشرعيين وتزايدت رغبة سكان منطقة جنوب المتوسط في الهجرة إلى مناطق الشمال بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

¹Federico Benassi, Maria Carella², Frank Heins, Migration in the Mediterranean region: A response to crises and an emergency in its own right , N° 77, January-June of 2022, This work is published under a license Creative Commons Attribution, p: 18.

فتحت الحدود بموجب اتفاقية "شنغن" لتمكين حرية التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي لكن مع انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الاتفاقية تصاعدت تحديات الهجرة بشكل غير متوقع مما أضاف تعقيدات إلى قضايا الهجرة والتكامل وواجهت السلطات صعوبات في إدارة تدفقات المهاجرين والتأثيرات المترتبة على المجتمعات المستضيفة وبالتالي استدعت هذه التحديات اتخاذ تدابير إضافية للتعامل مع الأوضاع الناشئة¹. تميزت هذه المرحلة بظهور تناقضات مرتبطة بالمهاجرين الشرعيين وتصاعدهم في منازل بلدانهم الأصلية وجاء ذلك بالتزامن مع إغلاق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا، التي كانت تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين في المقابل زاد اهتمام سكان جنوب المتوسط بالهجرة نحو الشمال، ما أدى إلى إغلاق الحدود في 19 يونيو 1995 بدأ تطبيق اتفاقية "شنغن" بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا، مما أتاح حرية التنقل للأشخاص في الفضاء الأوروبي ولكن مع انضمام إسبانيا والبرتغال تطورت قضية الهجرة بشكل غير متوقع وفي هذه المرحلة تبرز مفارقة حيث اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم الصادرة في عام 1990 والتي صدقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998 لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية هذا يظهر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا التحدي الجديد من منظور مختلف، حتى لو تم ذلك على حساب الحقوق المشمولة بالمواثيق الدولية لحرية التنقل والبحث عن مستقبل أفضل².

-المرحلة الثالثة بعد احداث 11 سبتمبر 2001:

عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 أثارت مخاوف الأمان الإسلامي تصاعدا، وبدأ الإسلام ينظر إليه بتسليط الضوء على العديد من النواحي السلبية ففي استطلاع الرأي الذي أجري في عام 2002 أعرب حوالي 9663 من الفرنسيين عن اعتقادهم بأن الإسلام أصبح العدو الرئيسي لفرنسا بعد تلك الهجمات الإرهابية، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتقاد لم يكن شائعا فقط في فرنسا بل امتد أيضا إلى عدة دول أوروبية إضافة إلى ذلك في استطلاع آخر نشر في أغسطس 2007 أعرب نحو 9640 من البريطانيين و920 من

¹محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضمفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، ع. الأول، جوان، 2021، ص: 10.
²دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع: 05، أكتوبر 2014، ص-ص: 132-133.

الفرنسيين عن قلقهم إزاء الأمان الوطني نتيجة تهديدات يربطونها بالإسلام علاوة على ذلك نسبة كبيرة من البريطانيين والألمان والفرنسيين أبدوا اعتراضهم على فكرة زواج أبنائهم وبناتهم من أفراد من أصول عربية وإسلامية بالنسبة للسياسات الأوروبية المتشددة تجاه المهاجرين صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بأن الأوروبيين يتحملون وحدهم العبء الذي يأتي مع استقبال ملايين المهاجرين المسلمين مما يؤكد على التوترات والمشاكل الجماعية التي تنشأ عن هذه الظروف¹.

-المرحلة الرابعة ثورات الربيع العربي 2011 :

نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة التي كانت تعيشها دول شمال إفريقيا نشبت ما يعرف بثورات الربيع العربي في العديد من هذه الدول خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2012، هذه الثورات كانت لها تأثيرات كبيرة على المنطقة حيث أدت إلى تغييرات جذرية في السلطة والنظام الحاكم واحدة من النتائج الملحوظة لهذه الثورات كانت ارتفاع أعداد المهاجرين من تلك الدول نحو الدول الأوروبية ولا سيما نحو السواحل الإيطالية فعلى سبيل المثال قدر عدد المهاجرين التونسيين الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية بحوالي 25000 شخص كانت هذه الهجرة تعكس حاجة الكثير من الأفراد للهروب من الظروف الصعبة وعدم الاستقرار الذي كانت تشهده تلك البلدان بعد هذه الانتفاضات بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية تعاملت الدول الأوروبية مع الانتفاضات الشعبية في تونس وليبيا على أنها أزمات وخطر يُهدد المجتمعات الأوروبية فعلى الرغم من تطلع الثوار للديمقراطية والحرية اعتبر بعض القادة الأوروبيين أن هذه الانتفاضات قد تؤدي إلى اندلاع صراعات مسلحة واضطرابات قد تمتد إلى القارة الأوروبية.

¹محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجيات المواجهة)، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014، ط:1، ص-ص: 113-114.

إن تأثيرات الربيع العربي على الهجرة والسياسة الأوروبية كانت معقدة ومتنوعة وقد أثرت تلك الأحداث على العلاقات بين الدول الأوروبية والدول العربية وشكلت تحديات جديدة تتطلب استجابة من الجميع¹.

المطلب الثاني: طرق ومسالك الهجرة غير الشرعية في المتوسط

خريطة رقم 06: منافذ الهجرة من جنوب وشرق المتوسط.



source : Emilie Derenne

¹ علي بلعربي، أمنة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع. 2، سبتمبر 2019، ص: 875-877.

أ. طرق الهجرة من شمال إفريقيا:

المهاجرون يستخدمون العديد من الطرق البرية والبحرية والجوية للوصول إلى وجهاتهم المرغوبة في شمال أفريقيا وأوروبا وسياسات الهجرة المتزايدة التقييدية في أوروبا وزيادة مراقبة الهجرة أدت إلى الاعتماد المتزايد على الطرق البرية، فعلى الرغم من أن المهاجرين الذين يستطيعون تحمل التكاليف يقومون بجزء على الأقل من الرحلة إلى شمال أفريقيا بالطائرة تتم رحلة عبور الصحراء الكبرى عادة على مراحل متعددة ويمكن أن تستغرق من شهر واحد إلى عدة سنوات على طول الطريق، غالبا ما يستقرون مؤقتا في المدن الموجودة على مراكز الهجرة للعمل وتوفير ما يكفي من المال لرحلاتهم المستقبلية، عادة في شاحنات كبيرة أو السيارات على الرغم من وجود العديد من الطرق عبر الصحراء الكبرى على الأقل حتى وقت مبكر دخلت غالبية المهاجرين عبر اليااسة المغرب من أقاديس 'Agadez' في النيجر وتقع أقاديس على تقاطع تاريخي لطرق التجارة التي تمتد الآن عميقا إلى غرب ووسط أفريقيا من أقاديس تنتشعب طرق الهجرة إلى واحة سبها في ليبيا وتمنراست في جنوب الجزائر ومن جنوب ليبيا، ينتقل المهاجرون إلى طرابلس ومدن ساحلية أخرى أو إلى تونس من الساحل يسافر المهاجرون بالقرب إما إلى مالطا أو الجزر الإيطالية لامبيدوزا 'Lampedusa Island' و بانتاليريا وصقلية ومن تمنراست في الجزائر، ينتقل المهاجرون إلى المدن الشمالية أو يدخلون المغرب عبر الحدود بالقرب من وجدة في المغرب، يحاول المهاجرون إما دخول الاتحاد الأوروبي عبر عبور البحر من الساحل الشمالي أو دخول المستعمرات الإسبانية سبتة أو مليلية، أو ينتقلون إلى الرباط والدار البيضاء حيث يستقرون على الأقل مؤقتا ومنذ عام 1999 أدت الإجراءات الأمنية الأكثر صرامة في مضيق جبل طارق إلى تنوع عام في نقاط العبور المحاولة وبدأ المهاجرون في عبور البحر الأبيض المتوسط من أماكن أكثر شرقا على الساحل المغربي أو الجزائري إلى إسبانيا القارية من الساحل التونسي إلى الجزر الإيطالية ومن ليبيا إلى إيطاليا ومالطا منذ عام 2001 ، وزاد المهاجرون في

المغرب تحركهم جنوبا إلى الصحراء الغربية من أجل الوصول إلى جزر الكناري وهي إقليم إسباني في المحيط الا المحيط الأطلسي¹.

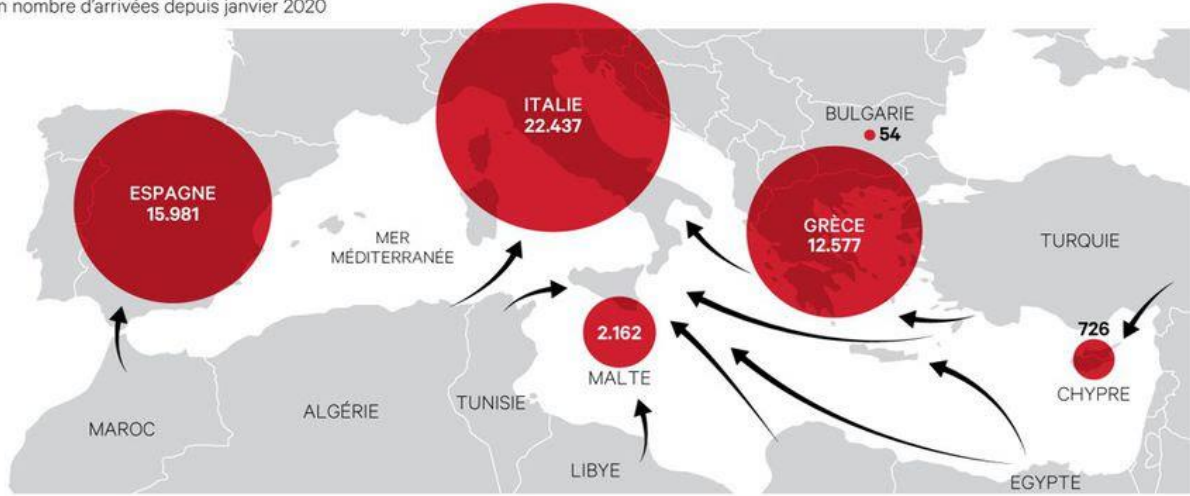
يستخدم المهاجرون وسائل متنوعة للوصول إلى المغرب العربي من مناطق مختلفة يمكنهم استخدام شاحنات كبيرة أو صغيرة للعبور عبر الصحراء مثل الطرق التي تمتد من أغاديز في النيجر وتمنراست في الجزائر وواحة سبها في ليبيا من هناك يتجهون إما إلى طرابلس والمدن الساحلية أو إلى تونس ويختار المهاجرون في بعض الأحيان السفر بالقارب من الساحل إلى مالطا أو جزر لامبيدوزا الإيطالية وصقلية يمكن للمهاجرين أيضا الوصول إلى المغرب عبر الحدود بالقرب من وجدة أو محاولة الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر عبور البحر إلى سبتة أو مليلية، أو حتى التوجه إلى الرباط والدار البيضاء حيث يستقرون مؤقتا خاصة بعد تشديد إجراءات الشرطة في مضيق جبل طارق منذ عام 1999 جعل العبور عبر الصحراء إلى المغرب العربي أمرا صعبا وخطيرا لذا بدأ المهاجرون في استخدام زوارق الصيد الخشبية التقليدية للإبحار نحو موريتانيا والرأس الأخضر والسنغال وغيرها من سواحل غرب إفريقيا مثل "بيروج".

¹ International Organization for Migration (IOM), Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union, An Overview of Recent Trends, Geneva, 2008, p: 17.

الخريطة رقم 07: منافذ الهجرة لسنة 2020

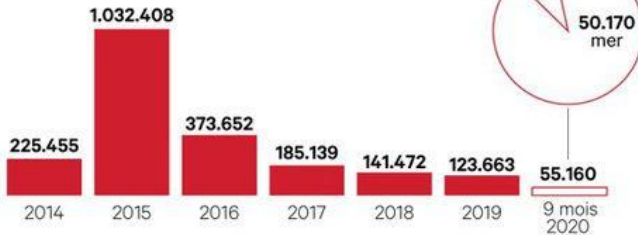
Les flux migratoires en Méditerranée

En nombre d'arrivées depuis janvier 2020



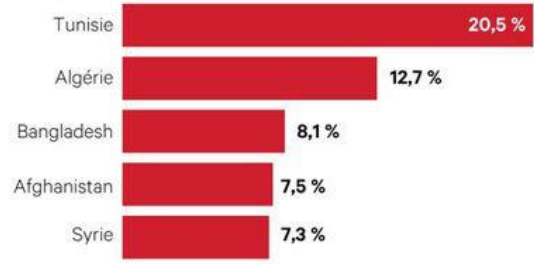
Les arrivées en baisse depuis 5 ans

En nombre, par mer (Italie, Chypre, et Malte), terre et mer (Grèce et Espagne)



Les principaux pays d'origine des migrants

En %, en 2020



*AU 1^{er} SEPTEMBRE

* LES ÉCHOS / SOURCE : UNHCR

المصدر: UNHCR.

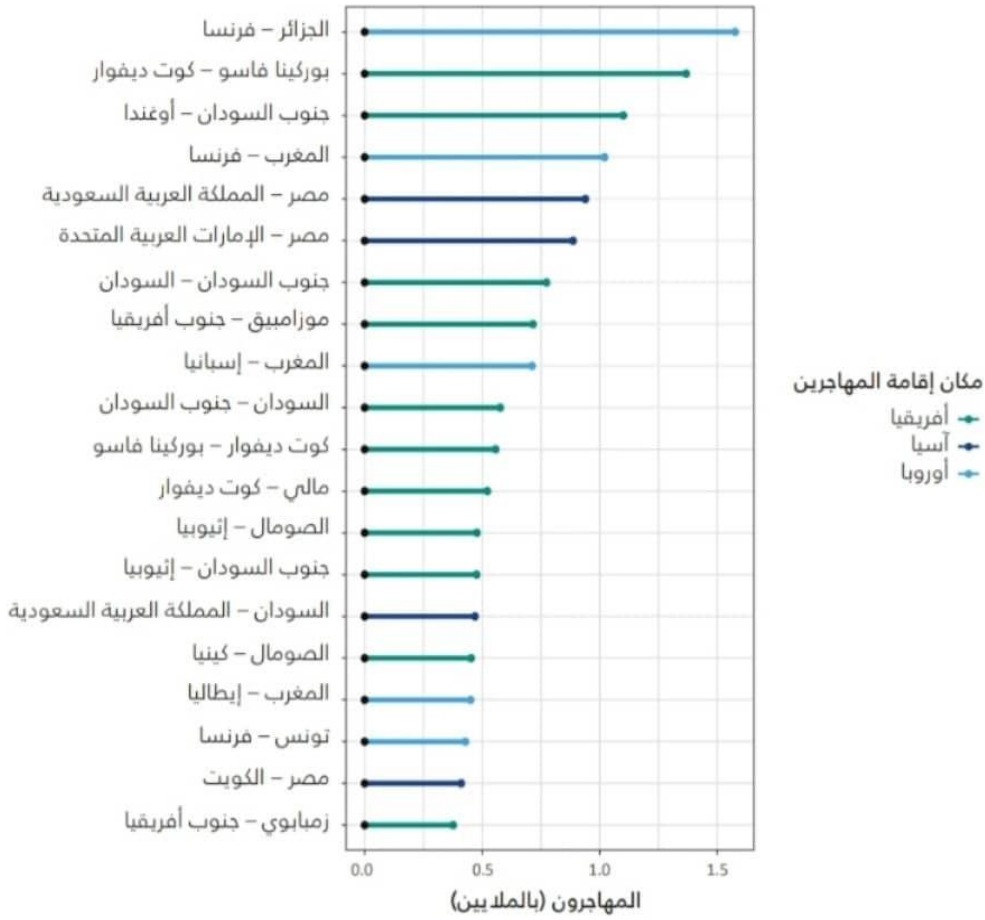
نلاحظ ان في السنوات ما بين 2014 و 2018 تزايد ارتفاع المهاجرين غير الشرعيين الذين هاجروا عبر منافذ في جنوب المتوسط ويلاحظ في سنة 2019 ومع ظهور جائحة كورونا بدأت الهجرة في الانخفاض ومع بداية الاشهر الاولى لسنة 2020 تراجعت نسبة الهجرة بشكل كبير و ذلك نظرا للضروف الصحية المتدهورة لدول العالم وخاصة الدول الاوروبية و كذا السياسات المتبعة من طرف هذه الدول كسياسة حمائية للحد من نشر العدوى ما ادى بالدول الى اتباع سياسات غلق الحدود و تشديد الحراسة الامنية متبعة من طرف جميع الدول ما ادى الى صعوبة الهجرة بالنسبة للمهاجرين وهو بدوره ما ادى للحد من انتشار هذه الظاهرة .

أ. طرق الهجرة من شرق المتوسط:

اما شرق المتوسط فيعد لبنان نقطة تجمع للمهاجرين غير الشرعيين في شرق حوض البحر المتوسط، حيث يصلون من الأردن وسوريا ولبنان نفسه، وقد ينضم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، وتعد تركيا ايضا منطقة عبور مهمة في هذا المسار يصل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين إلى لبنان عبر وسطاء يرتبون لهم السفر من بلدانهم الأصلية ويتم تجميعهم غالبا في منطقة البقاع اللبنانية، تبدأ رحلتهم بدفع مبلغ مالي يتجاوز ألفي دولار في بعض الأحيان لينطلقوا في مجموعات صغيرة من 10 إلى 12 شخصا حيث يعبرون الحدود اللبنانية السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، يتم استقبالهم من قبل وسطاء مهربين مختصين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ويتم نقلهم من الأراضي السورية إلى منطقة إزمير التركية التي تطل على بحر "إيجة" وتقع قبالة السواحل اليونانية، حيث يركبون قوارب مطاطية تتسع لما بين 25 و40 شخصا، وتهدف هذه الرحلة للوصول إلى جزيرة يونانية تعرف باسم "ساموس" ومنها يحاولون التوجه إلى داخل اليونان في حال تمكنوا من الوصول إلى اليونان يمكن للمهاجرين غير الشرعيين استكمال رحلتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين يختارون أحيانا عدم توجيه مسارهم نحو اليونان بل يتوجهون إلى دول أخرى مثل رومانيا أو بلغاريا حيث يتم نقلهم من تركيا إلى الجزء الأوروبي منها، ثم من هناك يتم نقلهم إلى حدود الدول المجاورة، وهي بلغاريا ورومانيا¹.

¹التجاني بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2006، ص: 132 .

الشكل رقم 01: الطرق الرئيسية للهجرة الغير شرعية في المتوسط



المصدر: UNDESA 2019

هناك ممرات هامة للهجرة داخل قارة أفريقيا حيث يرتبط العديد منها بالقرب الجغرافي والروابط التاريخية، بالإضافة إلى عوامل التشرّد يتم قياس حجم ممر الهجرة من بلد "ألف" إلى بلد "باء" بناء على عدد المهاجرين من البلد "ألف" الذين كانوا يقيمون في البلد "باء" في عام 2019 وتمثل ممرات الهجرة تراكم حركات الهجرة عبر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة والذين ولدوا في الخارج وتنطلق بعض أكبر ممرات الهجرة من بلدان شمال أفريقيا مثل الجزائر والمغرب وتونس إلى دول أوروبية مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وتعكس ذلك الروابط التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار والقرب الجغرافي بينما تنشأ بعض الممرات الأخرى نتيجة للتشرّد الواسع

النطاق جراء النزاع مثل تلك التي تربط جنوب السودان وأوغندا والصومال وإثيوبيا، وتعد هناك أيضا ممرات هامة لهجرة اليد العاملة إلى دول الخليج كما هو الحال مثلا من مصر إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومن الجدير بالذكر أن نصف ممرات الهجرة الرئيسية التي تمثلها تقع داخل قارة أفريقيا حيث يشكل الممر الرابط بين بوركينا فاسو Burkina Faso وكوت ديفوار Ivory Coast (Côte d'Ivoire) ثاني أكبر ممر في أفريقيا¹.

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تعد مشكلة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديا كبيرا يواجهها الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على حد سواء وتضطلع الدول الأوروبية بدور هام في التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة من خلال تطوير سياسات مبتكرة تهدف إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية وتقليل تداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية هذه التداعيات الخطيرة للظاهرة وتأثيرها على أمن دول الاتحاد الأوروبي، اتخذت الحكومات الأوروبية عدة مبادرات وسياسات للحد منها وهذه الجهود تمت من خلال مبادرات ذات أطر وآليات متنوعة سواء كانت أحادية الجانب أو إقليمية والتي تشمل دول المصدر ودول الوصول ودول العبور ويمكن تصنيف تلك المبادرات والسياسات وفقا لمجموعة من الآليات التي تستهدف معالجة الهجرة غير الشرعية منها السياسية والأمنية والاقتصادية التنموية.

المطلب الأول: الآليات الامنية في الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تبنى الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات الأمنية لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وقد تنوعت هذه الإجراءات بين نظام المراقبة المادية ونظام المراقبة الافتراضية.

- أنظمة المراقبة المادية : تتضمن هذه الأنظمة استخدام أجهزة شرطة ووكالات مختصة تأسست لمكافحة مختلف أشكال الجريمة التي تشكل تهديدا لأمن الاتحاد الأوروبي وذلك بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

¹ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة لعام 2019، ص:58

1- دور وكالة الحدود الأوروبية Frontex: تجدر الإشارة الى ان بعض الدول الاتحاد الاوروبي طرحت نظريه جديده وأسمتها نظرية اوروبا القلعة طرحت هذه النظرية سنة 1992 مع معاهده ماسترخت جوهر النظرية غلق الحدود بشكل كلي امام المهاجرين ثم توالت اجتماعات قمة الاتحاد الاوروبي حتى سنة 2008 من بين مخرجاتها وكالة فرونتكس سنة 2004 فروعها جنوب اوروبا اليونان، ايطاليا، اسبانيا التي ركزت على المقاربة الأمنية¹.

تطور تأسيس وكالة عبر مراحل متعددة حيث بدأ الأمر باتفاقيتي دبلن الأولى والثانية في عامي 2000 و2001. قامت هذه الاتفاقيات بتحديد المسؤوليات في مجال اللجوء بين الدول الأعضاء في يونيو من عام 2002 وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة وهذا أدى إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي نص على توجيه السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيمها على مدى خمس سنوات².

يقع مقر هذه الوكالة في "فيرسوفي" Versis ببولونيا تبين أنها تلعب دورا هاما وكبيراً وذلك يظهر من خلال الميزانية الضخمة التي تخصصت لها والتي بلغت 88.8 مليون يورو في عام 2009 و87.9 مليون يورو في عام 2010.

وقد تم تزويد هذه المؤسسة بوسائل كبيرة من أجل أداء مهامها حيث تمتلك 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة بحرية بالإضافة إلى ذلك تم تجهيز 476 شاحنة بمعدات متقدمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تشمل هذه المعدات الرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة لرصد دقات القلب³.

¹ اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط:2.

²المخادمي عبد القادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط،1 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 291.

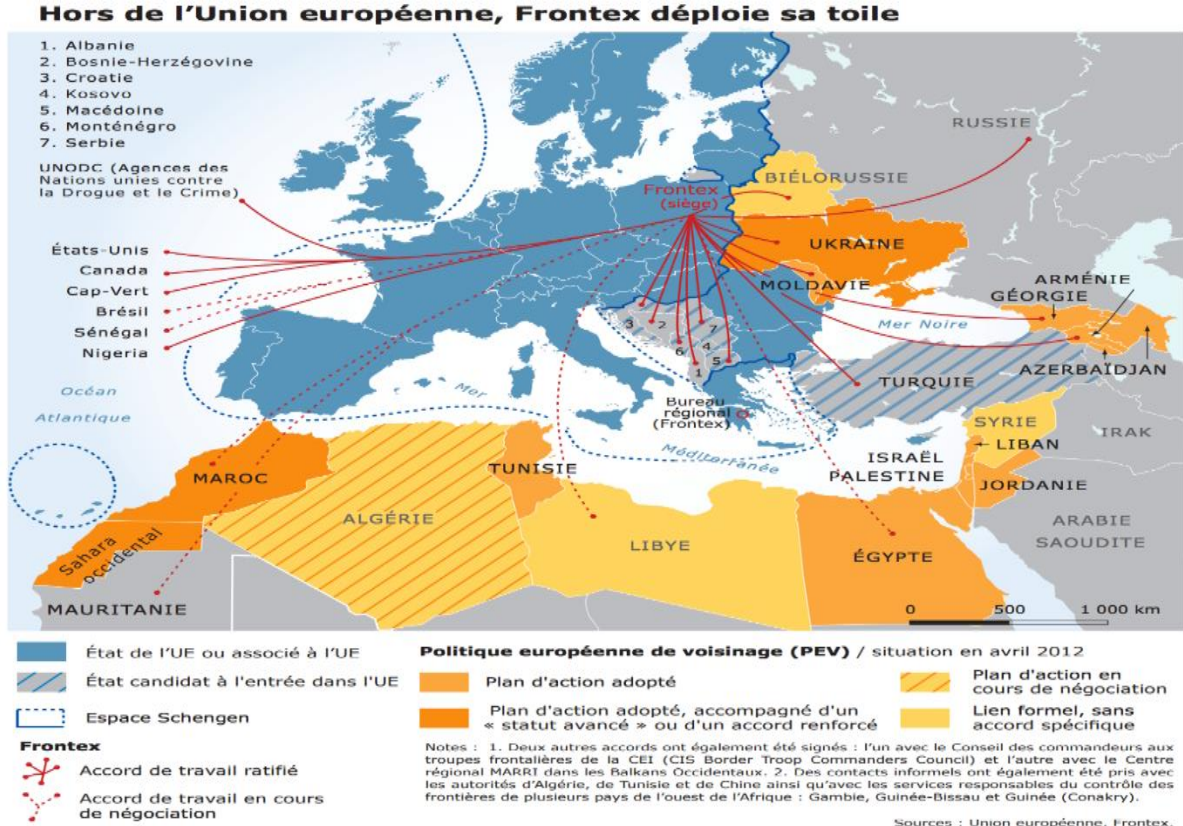
³ Rodier Claire. Frontex, l'agence toutrisque, plein droit.ÉditionsGISTI, 2010/4 n°87, P: 10.

مهام فرونتكس تشمل:

- تنسيق التعاون الأمني: الوكالة تعمل على تنسيق جهود الدول الأعضاء في مجال الأمن على الحدود الخارجية من خلال تبادل المعلومات والتجارب وتوحيد الجهود لمكافحة التهديدات المشتركة.
- تحليل المخاطر: فرونتكس تقوم بتحليل المخاطر التي تهدد دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك تهديدات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بهدف تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة
- تقديم المساعدة التقنية: الوكالة تقدم الدعم التقني والمعلوماتي للدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على حماية حدودها الخارجية، بما في ذلك تدريب حرس الحدود واستخدام التكنولوجيا المتقدمة
- تشكيل فرق تدخل سريعة: فرونتكس قادرة على تشكيل فرق تدخل سريعة في حالات الطوارئ التي تتطلب تدخل فوري على الحدود الخارجية¹.

¹مقدم عبد الرحيم ، السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الانسان، مجلة البحث القانوني والسياسي ، العدد 2 ، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2018 ، ص:71.

خريطة رقم 08: توضح مناطق توسع عمل لوكالة الأوروبية للإدارة الحدود



© Migreurop (2012) Atlas des migrants en Europe. Géographie critique des politiques migratoires européenne, Paris, Armand Colin, 144 p. Carte réalisée par Olivier Clochard.

Source : union européen frontex

ومن بين العمليات التي قامت بها فرونتاكس منها عملية نوتيلوس عام 2008 التي ركزت على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطة لكن هذه العملية أخفقت بسبب الاختلافات في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر كذلك أدت عملية هيبيرا الخاصة بفروننتاكس من نفس العام إلى ردع نحو 04 آلاف و373 مهاجر غير شرعي إلى غرب إفريقيا كانوا متجهين إلى جزر الكناريات واصلت وكالة فرونتاكس مع عدة منظمات أخرى لتعزيز التعاون في مجال حماية الحدود ومكافحة الجريمة العابرة للحدود وتعاونها مع منظمات مثل الأنتربول¹ للحدود يعكس التوجه نحو تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهديدات.

¹ Frontex, "Frontex signs workings arrangement whith Interpol 2023-05-20, <https://frontex.europa.eu/>

- التعاون مع الإنتربول INTERPOL : الإنتربول هو منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتوقيع إطار تعاون بين فرونتكس والإنتربول يشير إلى التزامهما بالتعاون في مجالات مثل مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر عبر الحدود فتبادل المعلومات والخبرات بين هاتين المنظمتين يساهم في تحسين الجهود المشتركة لمكافحة الجرائم عبر الحدود.

- استخدام التكنولوجيا: فرونتكس تولي اهتماما كبيرا لاستخدام التكنولوجيا في تعزيز أمان الحدود وذكرت تفاصيل حزمة الحدود الذكية وهي مبادرة تهدف إلى تسهيل وتسريع إجراءات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي باستخدام تقنيات حديثة.

من ضمن هذه التقنيات نظام الدخول والخروج يتيح للسلطات مراقبة وتسجيل دخول وخروج المسافرين من دول العالم الثالث لدخول الاتحاد الأوروبي ومراقبة مدة إقامتهم باستخدام تقنيات إلكترونية متقدمة باستخدام هذه التقنيات والتعاون مع منظمات مثل الإنتربول (International :Interpol Criminal Police Organization).

تسعى فرونتكس (Frontex:the European Border and Coast Guard Agency) إلى تحقيق أهدافها في تعزيز الأمن والسلامة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومكافحة التهديدات المشتركة التي تشمل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وإضافة إلى هدفها الرئيسي بإدارة مكافحة تدفق المهاجرين السريين تهدف فرونتكس كذلك إلى تدريب قوات حرس حدود الدول الأوروبية ومثيلاتها بدول شمال أفريقيا وإصدار تحليلات حول تقديرات المخاطر بمناطق حدود أوروبا الخارجية ودعم عمليات ترحيل الدول الأوروبية اللاجئين.

وأضافت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن الداخلي أهدافا جديدة للوكالة هي مكافحة الجريمة وتجارة البشر ومنع تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا.

وتحظى الوكالة بدعم كامل من وزراء الداخلية الأوروبيين وأغلبية أعضاء البرلمان الأوروبي الذي وسع عام 2011 من صلاحيات فرونتيكس بعد أن شهد العام نفسه تصاعدا قياسيا في أعداد اللاجئين الذين وصلوا جزيرة لامبيدوزا الإيطالية من شمال أفريقيا بعد ثورات الربيع العربي.

بدأت عملها في أكتوبر عام 2005 كأول وكالة تتخذ لها مقرا بالدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي وأدى وصول أعداد المهاجرين السريين من شمال أفريقيا إلى شواطئ إيطاليا عام 2011 إلى نحو 80 ألف شخص إلى مطالبة رئيس المفوضية الأوروبية من فرونتيكس بالعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ولقيت هذه الدعوة تجاوبا من الوكالة التي زادت من عملياتها لإرجاع قوارب اللاجئين إلى نقاط انطلاقها ولم تكثف فرونتيكس بإعاقه قوارب اللاجئين من الوصول لأوروبا بل أعلنت عام 2011 عن إرسال خبرائها الأمنيين وموظفيها لمصر وليبيا وتونس والمغرب ومالي لتدريب الشرطة بهذه الدول على منع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبورغ عام 2012 حكما يبطلان منع قوارب اللاجئين من الوصول إلى أوروبا وإرجاعها من حيث أنت ورأت المحكمة أن ما تقوم به فرونتيكس يتناقض مع اتفاقية جنيف للاجئين القاضية بحظر منع اللاجئين من التقدم بطلبات اللجوء وفي أكتوبر 2013 عزز البرلمان الأوروبي عمل فرونتيكس وصدق على إطلاق نظام تقني جديد للمراقبة الأمنية يحمل اسم يورو سور يهدف إلى الاكتشاف المبكر لـ"الهجرة غير الشرعية" ومكافحة الجريمة المنظمة عبر مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي¹.

¹فرونتيكس، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2023 ، تاريخ الدخول: 2023-08-25 من موقع <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>

2- دور الشرطة الأوروبية: Europol

تأسست وكالة الشرطة الأوروبية نتيجة للإتفاقيات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة وخصوصا في مجال مكافحة الجرائم المنظمة والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

انطلقت البدايات لإنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وأماكن نشاطها وتم تكريس الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوروبية في نوفمبر 1991 وتم التنسيق في البداية لمكافحة تهريب المخدرات وتبييض الأموال على مر الزمن، توسعت مجالات عمل لتشمل مكافحة التهديدات الأمنية الأخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك من خلال معاهدة خاصة وقعت في نوفمبر 1992 وبدأ تنفيذها في عام 1998.

على الرغم من تأخر البداية الفعلية لمهامها حتى يوليو 1999 إلا أن الإيجابية تكمن في توسع اختصاصاتها لتشمل أيضا مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى أعمال التهريب¹.

وفي مجال الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دعم فرق البحث المشتركة وعلى الرغم من ذلك ليس لها صلاحيات تنفيذية ميدانية مثل القبض والتفتيش والمطاردة حيث تترك هذه الصلاحيات لأجهزة الأمن الوطنية في كل دولة عضوة وفقا لمبدأ السيادة².

¹ Georgios Karyotis, EUROPEAN MIGRATION POLICY IN THE AFTERMATH OF SEPTEMBER 11, The European Journal of Social Science Research, Volume 20, 2007 - Issue 1, p: 1-17.

²حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مرجع سابق الذكر، ص:14.

صحيح أن تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد بدقة الأهداف التي ستسعى لتحقيقها إلا أن التدخل في مناطق مثل حوض البحر الأبيض المتوسط ودول شمال أفريقيا يمكن أن يكون له أهداف متعددة وتعقيدات مختلفة هذه المناطق تعد مهمة من ناحية استراتيجية وأمنية للاتحاد الأوروبي لعدة أسباب:

- مكافحة الهجرة غير الشرعية: تعاني دول الاتحاد الأوروبي من تدفق لاجئين ومهاجرين غير شرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط من دول شمال أفريقيا هذا التدفق يمكن أن يؤدي إلى تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية وبالتالي يمكن أن تكون مكافحة الهجرة غير الشرعية هدفا أساسيا للتدخل.
- مكافحة الإرهاب: المنطقة تشهد أحيانا نشاطا إرهابيا واستقرارا غير مستقر مما يمكن أن يشكل تهديدا للأمن في الاتحاد الأوروبي والتدخل الأوروبي قد يستهدف مكافحة الجماعات الإرهابية والعناصر المتطرفة
- مكافحة تهريب المخدرات: تعتبر مناطق الشمال الإفريقي مسارات رئيسية لتهريب المخدرات إلى أوروبا لذا قد تكون جهود التصدي لتلك الأنشطة الإجرامية جزءا من أهداف التدخل.
- حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية: البحر الأبيض المتوسط يعد ممرا بحريا حيويا للتجارة والاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك هناك اهتمام بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة وذلك لضمان استمرار تدفق الموارد والتجارة¹.
- الحفاظ على النفوذ الأوروبي: يمكن أن يعكس التدخل الأوروبي في هذه المناطق جزءا من مسعاها للحفاظ على نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة وتأتي هذه المناطق ضمن الجغرافيا والنفوذ التقليدي للاتحاد الأوروبي.

¹فريجة احمد، فريجة لدمية، الليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد 1، 2015، ص: 10.

لذلك يمكن أن تكون مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات من بين الأهداف الرئيسية للقوات الأوروبية للتدخل السريع في هذه المناطق بناء على التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية المشتركة التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي.

3- دور الكلية الأوروبية للشرطة CEPOL :

الكلية الأوروبية للشرطة هو جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005 بموجب القرار 2005-681 يقع مقرها في برامشيل Bramshill في المملكة المتحدة تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة أوروبا وتهدف إلى تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة.

يتنوع دور الكلية وأهدافها حيث تركز بشكل خاص على تنمية القدرات وتقديم الدعم في مجالات مهمة للشرطة الأوروبية وتلك تشمل التهديدات والأمور التي تؤثر على جميع أعضاء الاتحاد من هذه الأمور تنصدر التهديدات العابرة للحدود مثل تهريب المهاجرين.

بالرغم من أن الكلية غير مخولة بالتدخل الميداني المباشر في مجال مكافحة تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما هاما من خلال منصات التعليم الإلكترونية تقدم الكلية ثلاث شبكات تعليمية إلكترونية تهدف إلى تبادل المعلومات وتوفير التدريب والتوجيه لأجهزة مراقبة الحدود وتتناول هذه المنصات مجموعة متنوعة من المواضيع الهامة للشرطة في أوروبا بغض النظر عن جنسياتها.

تلعب دورا حيويا في تعزيز التعاون وتطوير القدرات وبالرغم من عدم توجيهها للتدخل المباشر في مجالات مثل تهريب المهاجرين فهي تسهم بشكل كبير في توفير المعلومات والتدريب من خلال منصاتها التعليمية الإلكترونية.

4- دور قوات الاوروفورس EUROFORCE :

هي قوة خاصة أوروبية تم تشكيلها بغرض التدخل في مجموعة متنوعة من الأمور الأمنية والإنسانية تم تشكيل هذه القوات بناء على قرار اجتماع في لشبونة في مايو 1995 حيث اتفقت الدول الأوروبية الأربع

المطللة على حوض البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا) على تشكيل هذه القوات وتأسست القوات الأوروبية فورس بالفعل في عام 1996 وتتألف من قوات برية وبحرية¹.

تمتاز قوات الأوروبية فورس بأنها قوة خاصة قادرة على التدخل في مجموعة متنوعة من السيناريوهات سواء في الجوانب الأمنية أو الإنسانية بموجب توجيهات وقرارات القيادة العامة لهذه القوات تتولى القوات مهمة حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا وهذا يشمل تنفيذ مهام متنوعة مثل التصدي للتهديدات الأمنية ومكافحة الإرهاب والمشاركة في العمليات الإنسانية.

تتألف قيادة الأوروبية فورس من قادة القوات البرية والبحرية في الدول الأربع المشاركة (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا). تقوم هذه القوة المشتركة بتنسيق جهودها لتحقيق أهدافها وتنفيذ المهام الموكلة إليها.

تشكل قوات الأوروبية فورس تطبيقاً لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك حيث تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأوروبية وتحقيق مستوى أعلى من الجاهزية لمواجهة التهديدات المحتملة تعتبر هذه القوات إحدى الأدوات التي تعزز من القدرة التحليلية والتصدي للتحديات الأمنية المتزايدة التعقيد في منطقة الحوض الأبيض المتوسط وما حولها تدابير واجراءات أمنية اخرى تتمثل في:

أسلوب الترحيل:

- الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة: تم اعتماد هذا الاتفاق في أكتوبر 2008 أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي ويهدف الاتفاق إلى وضع أسس للسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي وكان يركز على مسألة لم شمل الأسر وتقديم دعم مالي للمهاجرين للعودة إلى بلدانهم الأصلية ويعكس هذا الاتفاق الرغبة في زيادة الرقابة على الهجرة والحد من الهجرة غير الشرعية.
- قرار الإعادات: تبني البرلمان الأوروبي في نفس العام (2008) قراراً يعرف باسم "قرار الإعادات" ويتعلق هذا القرار بتوحيد المعايير والإجراءات لإعادة المواطنين الأجانب من دول ثالثة يقيمون في

¹قلواز إبراهيم، محاضرات في مقياس اشكاليات الهجرة والاندماج تخصص دراسات اورومتوسطية ، تاريخ الدخول 17-

دول الاتحاد الأوروبي بصورة غير شرعية. هدف هذا القرار هو تنظيم وتيسير عمليات إعادة الترحيل وتوفير إطار قانوني مشترك لهذه العمليات وتجمع هذه الإجراءات معا في اتجاه تشديد الرقابة على الهجرة وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية يجب الإشارة إلى أن هذه السياسات والقرارات قد أثارت جدلا بسبب طبيعتها الصارمة وتأثيرها على حقوق المهاجرين واللاجئين¹.

- أسلوب الاحتجاز: قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية حيث يتم احتجازهم حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 بالاحتجاز للمهاجرين غير الموثقين وطالبي اللجوء الذين لم يتم قبول طلباتهم بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة تصل إلى 18 شهرا مع إمكانية فرض حظر على دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات. من جانبه انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر 2008 فترات الاحتجاز المنصوص عليها في القرار واعتبرها مفرطة ومخالفة لحقوق المهاجرين في الحرية وقد تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان وذلك خصوصا بخصوص التقارير المتعلقة بمزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية التي يتعرض لها المحتجزون وهو ما تم توثيقه بشهادات من مؤسسات مثل الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين.

إن هذه الممارسات والسياسات أثارت تساؤلات حول امتثالها لمعايير حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وهو موضوع دائم الجدل والنقاش في سياق الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي.

اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير أمنية مشددة على حدودها الساحلية ومن بين هذه التدابير:

¹ محمد غربي، سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة، وهران: ابن نديم للنشر والتوزيع، 2014، ص: 215.

- بناء حواجز حدودية: تم بناء جدران حدودية تصل أعلى جدرانها إلى ستة أمتار مزودة بأنظمة كاميرات حرارية ورادارات للكشف عن المسافات البعيدة بالإضافة إلى أجهزة للرؤية في الظلام باستخدام الأشعة تحت الحمراء.
 - إنشاء مراكز مراقبة إلكترونية: أنشأت إسبانيا مراكز مراقبة إلكترونية مجهزة بأجهزة اكتشاف ليلي ورادارات متقدمة لحراسة المضيق.
 - مشروع إطلاق قمر صناعي: تم إطلاق مشروع يحمل اسم "شبكة فرس البحر" وهو يهدف إلى مراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية يتيح هذا المشروع توزيع المعلومات حول تدفق المهاجرين والتواصل مع الشرطة في مختلف البلدان.
- هذه الإجراءات تمثل تعزيزات أمنية لحماية حدود الاتحاد الأوروبي ومنع الهجرة غير الشرعية وتهدف هذه التدابير إلى زيادة مراقبة الحدود والتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والأمان¹.

الآليات بموجب اتفاقيات أمنية:

- ❖ اتفاقيات إعادة الدخول: يهدف الاتحاد الأوروبي في إطار جهوده لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى التفاوض وتوقيع اتفاقيات تتعلق بإعادة الأفراد الذين دخلوا أراضي دول أخرى بطرق غير قانونية وتركز هذه الاتفاقيات على إعادة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي عبروا منها أثناء رحلتهم وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الاتحاد نفسه على الحصول على موافقة بلدان المهاجرين الأصلية والبلدان التي يمرون منها على توقيع اتفاقيات أو بنود تتعلق بعملية إعادة الدخول.
- تمتحن هذه الجهود جانبا إنمائيا أيضا حيث تسعى الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي إلى دمج هذه الاتفاقيات في اتفاقيات الشراكة مع الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا ولكن يتعذر تحقيق

¹ابن بوعزيز اسية، سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، جامعة زيان عاشور جلفة، مجلة دراسات وأبحاث، العدد: 18، 2015، ص:34.

التوافق في بعض الأحيان حيث ترفض بعض الدول قبول إعادة المواطنين الذين دخلوا أراضيها بطرق غير قانونية وهذا الأمر يزيد من تعقيدية عملية إعادة الدخول¹.

❖ **الاتفاقيات الأمنية المشتركة:** تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية وجماعية تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعد هذه الاتفاقيات جزءاً من الجهود الشاملة للتعامل مع تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز الأمن على الحدود ومن بين هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية ليبيا وإيطاليا: تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في 2007 بين ليبيا وإيطاليا وتنص هذه الاتفاقية على تنظيم دوريات بحرية مشتركة بين البلدين باستخدام ستة قوارب بحرية مؤقتة من إيطاليا وتقوم هذه الدوريات المشتركة بأنشطة تدريب وتطوير ومراقبة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وأعمال البحث والإنقاذ في المياه الإقليمية الليبية والمياه الدولية.
- اتفاقية تونس وإيطاليا: تمت توقيع اتفاقية مشابهة بين تونس وإيطاليا وتتضمن هذه الاتفاقية تزويد تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، إضافة إلى إجراء دورات تدريبية سنوية للشرطة المتخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية كما تم تطوير نظام تبادل المعلومات بين البلدين.
- اتفاقية مصر وإيطاليا: تنص هذه الاتفاقية على تخصيص وقت كافٍ للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها الذين يقومون بالهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا تتحمل الجانب الإيطالي تكاليف هذه العملية.
- اتفاقية إسبانيا والمغرب: وقعت الجانبين مذكرة تفاهم في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية وتسمح هذه الاتفاقية بعمل مهاجر موسمي من المغرب في إسبانيا لفترة تزيد عن تسعة أشهر.
- اتفاقية إسبانيا وموريتانيا: تم توقيع هذه الاتفاقية لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تنقل مهاجرين غير شرعيين في السواحل الموريتانية وبموجب هذا الاتفاق يلتزم كل من موريتانيا وإسبانيا بتسهيل إعادة المهاجرين إلى بلدانهم.

¹الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلاً في تونس، الجزيرة، 2005، تاريخ الدخول: 15-06-2023 من موقع [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

- اتفاقية إيطاليا والجزائر: من خلال هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين وتم توفير تصاريح عمل للجزائريين في إيطاليا¹.

تسعى هذه الاتفاقيات إلى تحقيق تعاون أمني مشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الشمال الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحقيق الأمان والاستقرار.

المطلب الثاني: الآليات السياسية في الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية
من أجل تحقيق إدارة دولية ناجحة لقضية الهجرة يجب أن يتم التعاون بين مختلف الجهات المعنية ومنها الدول والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المحلية المتخصصة في مجال الهجرة.

يتضمن هذا التعاون العديد من الجوانب مثل التشاور وتبادل المعلومات ومشاركة الممارسات والتجارب ويمكن أن يتم تحقيق هذا التعاون من خلال التشاور والتعاون المشترك ويجب أن تعمل الدول والجهات المعنية على التعاون من خلال مناقشة مختلف الجوانب المرتبطة بالهجرة مثل السياسات والاستراتيجيات والتدابير يمكن تنظيم اجتماعات دورية ومنصات للتبادل لضمان تنسيق الجهود وتبادل الخبرات:

- تبادل المعلومات: يعتبر تبادل المعلومات بين الجهات المعنية أمراً حيوياً ويمكن تقديم بيانات ومعلومات محدثة حول تدفقات الهجرة والتحديات المرتبطة بها وتأثيرها.

- مشاركة الممارسات الناجحة: يمكن للجهات المعنية مشاركة الممارسات والتجارب الناجحة في مجال إدارة الهجرة هذا يساعد في تعزيز فهم ما يعمل وما لا يعمل في مجال التعامل مع التحديات المرتبطة بالهجرة.

- تطوير السياسات: يمكن تشكيل فرق عمل مشتركة لتطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز الهجرة الشرعية.

¹ ابن بوعزيز اسية، سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

- توقيع اتفاقيات دولية: يمكن أن برم اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول لتنظيم التعاون في مجال الهجرة فتلك الاتفاقيات توفر قاعدة للتعامل مع التدفقات غير الشرعية وتوحيد الردود على هذه الظواهر يتطلب تنسيق فعال بين هذه الجهات من أجل تحقيق إدارة شاملة ومتوازنة لمسألة الهجرة¹.

أدركت الدول الأوروبية أن أمنها لم يعد يقتصر على الأمن الداخلي فقط بل أصبح يمتد ليشمل دولها المجاورة سواء من الشرق أو الجنوب ومن جهة أخرى أصبح الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري فحسب بل يتعداه إلى الأمن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وفي الواقع لا يمكن للدول الأوروبية حل مشكلة الهجرة بمفردها بل تحتاج إلى تعاون مع دول المنطقة المجاورة لها.

فيما يتعلق بتفاهم الدول حيال ظاهرة الهجرة يرتبط بشكل كبير بطريقة إدراك أفراد الدولة هويتهم الوطنية وديانتهم ولغتهم وثقافتهم من هذا المنظور يمكن أن تشكل ظواهر الهجرة سواء كانت طوعية أم قسرية شرعية أم غير شرعية تهديدا للقيم الوطنية في الدول المستقبلية يمكن أن تؤدي الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية التي يجلبها المهاجرون إلى تهديد تلك القيم.

تمتلك الدول الأوروبية إدراكا بأن هويتها معرضة للتهديد بسبب هذه الاختلافات الثقافية والحضارية والدينية التي تفرضها دول الجنوب المتوسط ذات النمو الديموغرافي السريع وهذا الضغط يطال دول الجنوب المتوسط وكذلك الدول الأوروبية في الشمال بدءا من عام 2011 شهدت بعض دول شمال أفريقيا أحداثا وحركات تطالب بالتغيير الديمقراطي وأثرت هذه الحركات في ظهور تدفقات كبيرة من المهاجرين نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تلك لم تكن المرة الأولى التي تعتبر فيها الهجرة قضية حساسة للاتحاد الأوروبي بدأ الاتحاد الأوروبي في الاهتمام بمسألة الهجرة وفي سنوات لاحقة وخاضت الدول الأوروبية أزمة أمنة

¹ IOM and FOM*, international Agenda for migration management, Switzerland, IOM and FOM,2005, p: 97.

*Iom:international organization for migration

*Fom: federal office for migration

الهجرة في عام 2005 أزمة Cayuco-Crisis ، حيث شهدت تدفقات كبيرة نحو الاتحاد الأوروبي وهو ما هدد أمنه¹ استجابة لهذه المحطات تم تطوير آليات وأدوات وسياسات لحماية الحدود، نظرًا لاعتبار أن أمن الحدود يتأثر بشكل ضروري بأمن الدول الأوروبية.

تحليل وتحديد العلاقة بين الهجرة والأمن يعد من القضايا المعقدة حيث ينبع كل مفهوم من إدراك الأفراد ويحمل تعقيداته الخاصة يصعب تحديد كيفية تمثل الهجرة تهديدًا للدول بصفة عامة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بناءً على الفهم الشخصي والظروف الفردية لكل دولة².

منذ التسعينيات، قام الاتحاد الأوروبي بإحداث تغييرات كبيرة ومعقدة في مجال مراقبة الحدود وأصدر المجلس الأوروبي ما يعرف بـ "الورقة الخضراء" في 11 يناير 2005، والتي تحتوي على خطوط السياسات العامة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة نظرًا لمخاطر الهجرة غير الشرعية ونظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات ذات الطابع الثنائي والجماعي لإيجاد حلول لهذا النوع من الهجرة ولمعالجة مخاطرها المتزايدة على دول الاتحاد ومن بين هذه الاجتماعات:

- عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: والذي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج في عام 2005³.

- حوار 5+5: وقد ظهرت معالم هذا الحوار خلال الدورة الوزارية الأولى التي عقدت في روما في أكتوبر 1990، وشارك فيه كل من الجزائر وفرنسا وليبيا وإيطاليا والمغرب وتم عقد الندوة الوزارية لهذا الحوار في أكتوبر 1991 بالجزائر وكان من المقترض عقد هذا الحوار في عام 1992 ولكن تأجل

¹Walter Kemp, Learning from the canaries: Lessons from the Cayucos crisis, International Pace Institute, (May 2016), p: 01.

²Gemma PinyolJiménez, The migration Security nexus in short: instruments and actions in the EU, Amsterdam law forum 4, 2012, p:37

³وثائق عبد الكريم محمود، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، العدد: 20، جامعة كركوك، 2017، ص: 371.

بسبب العقوبات المفروضة على ليبيا في ذلك الوقت، وبقي هذا الحوار مجمدا لمدة عشر سنوات من 1991 إلى 2001 وتم إعادة إطلاقه خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشر في 2001 في لشبونة، بمبادرة من البرتغال.

- عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس في عام 2003 بهدف إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة مشكلات الهجرة غير الشرعية من خلال تعاون فعال في هذا الصدد. تهدف هذه القمة أيضا إلى التوصل إلى اتفاق تعاون جماعي يشمل الدول الأفريقية التي ينتمي إليها المهاجرون غير الشرعيين. بالتالي يصبح العمل مع هذه الدول ضرورة ملحة وذلك من خلال إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم بموافقة دول العبور. ويقترح أيضا في هذا المشروع معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطرق غير شرعية بالسجن لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاما إضافة إلى فرض غرامات مالية. في أوائل أكتوبر 2005 عقد مؤتمر بمشاركة وزراء داخل الدول الأعضاء في "5+5"، والتي تشمل الدول الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا من الجانب المغربي، وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ومالطا من الجانب الأوروبي، تم عقد هذا المؤتمر في المغرب لمناقشة التحديات المتزايدة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ووضع خطة مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى اتفاق أوروبي أفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية في قمة بروكسل عام 2014 اتفق الاتحاد الأوروبي وقادة إفريقيا على التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز العلاقة بين التنمية وموجات الهجرة وتم التركيز على تعزيز التعاون الفعال وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الجذب غير القانوني للهجرة غير الشرعية.

وتظهر الدول المهاجرة في السنوات الأخيرة استعدادها للبحث عن حلول للهجرة غير الشرعية خارج تخصصاتها الجغرافية، تم تكليف دول المصدر أو العبور بدور منع الهجرة السرية من داخل حدودها في

مقابل مكافآت مالية ومساعدات لوجستية بهدف الحيلولة دون عبور هذه المهاجرين إلى الضفة الأخرى وهذا يشير إلى إيمانها بأن معالجة الأزمات خارج حدودها تعد الطريقة الأكثر فعالية وذات نتائج إيجابية¹.

- بيان الرباط 2006: عقد المؤتمر الأوروبي الإفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لايجاد الحلول للمهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية عام 2006، طلبت نحو 60 دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأوروبا وفي هذا السياق تم إصدار بيان يشكل أساس التعاون بين هذه الدول. تضمن البيان التزاما بالتعاون في معالجة هذه المشكلة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية لهم وكما دعا البيان المنظمات الدولية إلى التعاون في تنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها².

بهذه الطريقة يتضح أن التدخلات السياسية والتعاون الدولي يلعبان دورا أساسيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية بهدف تقديم حلول شاملة لهذه القضية المعقدة³.

- ميثاق الهجرة واللجوء: هذا الميثاق يعد التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء بهدف وضع سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة واللجوء ويهدف الميثاق إلى تطوير سياسة عادلة وفعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة والاستفادة من الفرص الإيجابية المصاحبة لها وتمت اعتماد ميثاق الهجرة من قبل الدول الأوروبية وقدمت فرنسا هذا الميثاق في 7 جويلية 2008. ويهدف هذا الميثاق إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء بشكل موحد، كما يسعى الميثاق إلى تطوير استراتيجيات تعامل فعالة ومتوازنة تجاه الهجرة مع مراعاة حقوق المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية اللازمة لهم. تعتبر هذه المبادرة خطوة نحو تعزيز التعاون الدولي

¹مرجع سبق ذكره، ص: 372.

²بين موسى نبيل، وغيلسي أحلام، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف، العدد: 2، 2020، ص: 252.

³بن بوعزيز اسية، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

في مجال الهجرة واللجوء وتحقيق تنسيق أفضل بين دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المشتركة.

وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء كذلك بهدف تنظيم تدفقات موجات الهجرة وفقا لاحتياجات القوى العاملة في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لهذا المؤتمر تم اعتماد برنامج للتعاون للفترة من 2009 إلى 2011 يهدف إلى تنظيم الهجرة غير الشرعية ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

بالإضافة إلى ذلك أصدر المجلس الأوروبي في 16 أكتوبر 2008 الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الذي يعكس التزام الاتحاد الأوروبي تجاه تنظيم الهجرة وتوفير حماية للمهاجرين واللاجئين والتعاون بين الدول الأوروبية.

في هذا السياق يعمل الاتحاد الأوروبي جاهدا لممارسة أقصى درجات الضغط على حكومات دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية بهدف وقف الهجرة غير الشرعية تلك الجهود تتضمن تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة هذه الظاهرة وتطوير سياسات وإجراءات تعاونية للحد من التدفقات غير المشروعة وضمان حقوق المهاجرين واللاجئين¹.

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية والتنموية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

من بين المقاربات الدولية المتبعة في معالجة قضية الهجرة تبرز المقاربة الاقتصادية أو التنموية على المستوى العالمي تظهر أهمية العلاقة بين التنمية والهجرة من خلال تركيز الحوار الدولي الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية الذي أقيم في الأمم المتحدة في عام 2006 في هذا الحوار تم التأكيد على الإسهام الذي يقدمه المهاجرون في دول الاستقبال من خلال سد العجز في القوى العاملة وإثراء الثقافات المحلية.

ومن هذا المنظور يتم ربط المستوى الدولي بالمستوى الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تنسيق السياسات الصادرة المشتركة بشأن الهجرة والتنمية هذا التنسيق يشمل المفاوضات الأوروبية

¹ واثق عبد الكريم محمود، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص: 371.

والأمم المتحدة وتهدف هذه المقاربة إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة منها تنظيم تدفقات الهجرة بشكل أكثر فعالية وتعزيز التنمية في مناطق المصدر مما يسهم في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية هناك وبالتالي يقلل من الضغوط الهجرة غير الشرعية هذه المقاربة الاقتصادية والتنموية تسعى إلى إيجاد حلا مستداما لقضية الهجرة من خلال تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الراكدة وتعزيز فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين والسكان المحليين على حد سواء¹.

على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط تظهر أهمية العلاقة بين التنمية والهجرة من خلال المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين في هذه المنطقة ويلعب المهاجرون دورا مهما في تحسين الظروف المعيشية والتنمية في دول البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال إسهاماتهم المادية والمالية بما في ذلك المدخرات والاستثمارات التي يقومون بها في سياق معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، اقترحت بعض الدول مبادرات مبتكرة للتخفيف من حدتها وتحويلها نحو قنوات رسمية على سبيل المثال اقترحت كل من فرنسا وألمانيا في عام 2006 مفهوم "العامل الضيف"²، الذي يتضمن منح عقود عمل مؤقتة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤقتة مثل المحاصيل الموسمية أو القطاعات التي تعاني من نقص في القوى العاملة المحلية، هذا المفهوم يسمح بتنظيم الهجرة بطريقة قانونية وتحقيق توازن بين احتياجات القوى العاملة وحقوق المهاجرين من هذا المنظور، يتم تحقيق التوازن بين الجوانب القانونية للهجرة وحقوق المهاجرين من جهة، وبين تلبية احتياجات القوى العاملة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى تسعى هذه المقاربات إلى تحقيق فوائد متبادلة للمهاجرين وللدول المستقبلة والدول المصدرة عبر تحقيق استغلال أمثل للمهارات والإمكانيات.

أيضا اعترف الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع يوروميديد 2 Euromed بأن التنمية والهجرة عمليتان مترابطتان ومهمتان. يظهر التأثير الكبير الذي تتركه هذه الظواهر على تطور الدول والمجتمعات المصدرة

¹نبيل عاشوري، حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق الذكر، ص: 165.

²عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكرم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008،

والمستقبله سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية هذا يستدعي إعادة التفكير في وضع سياسات واستراتيجيات للاستفادة من رأس المال البشري وجعله عاملاً دافعاً للتنمية في البلدان المصدرة والبلدان المستقبلية.

على الجانب الآخر اتبعت أوروبا سياسة شاملة للهجرة تهدف إلى التعاون وإقامة شراكة مع دول المصدر والعبور هذه السياسة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وحل النزاعات، وإيجاد فرص عمل وتعزيز الديمقراطية في تلك الدول.

تهدف هذه السياسة أيضاً إلى تقليل معدلات الهجرة والسيطرة عليها من خلال بعدين أساسيين:

- الأول هو إقامة شراكات تنموية بين دول المصدر والدول العابرة والثاني هو استغلال مهارات المهاجرين وتوظيف قدراتهم في عمليات التنمية لصالح كلا الجانبين الدول المصدرة والمستقبلية¹.

بعض حكومات دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مثل المغرب وتونس ومصر اعتمدت سياسة تصدير المهاجرين بهدفين أساسيين يشتركان في تحقيق التنمية المحلية أولاً تقوم هذه الحكومات بتوجيه جزء من القوى العاملة الزائدة إلى الخارج لتحقيق توازن في سوق العمل وتخفيف معدلات البطالة.

- ثانياً يتمثل الهدف الثاني في استغلال الموارد المالية والخبرات التي يكتسبها المهاجرون خارج البلاد وتوجيهها نحو تنمية الاقتصاد المحلي وفي المقابل اتبعت الجزائر سياسة مختلفة تجاه الهجرة حيث اعتبرت نوعاً من التبعية واستمراراً لمرحلة ما بعد الاستعمار لذلك لم تمنح هذه السياسة أهمية كبيرة ولم تولي القضية الهجرة الاهتمام اللازم².

¹سهم حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مرجع سابق الذكر، ص:345.
²اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، المغرب: مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، 2014.

أصبحت التنمية والهجرة متلازمتين أساسيتين في سياسات الهجرة على المستويات الأوروبية والمتوسطية والعالمية ويعزز المهاجرون من التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلاد المنشأ والوجهة مما يجعلهم عناصر مهمة في إطار التنمية.

تعتبر العناصر البشرية في سياق التنمية ذات أهمية كبيرة وقد أدت هذه المتلازمة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي تهدف إلى وضع سياسات عامة للاستفادة من التوظيف والتنمية من خلال الهجرة وتعتبر الهجرة ظاهرة إيجابية على الصعيدين العالمي والمتوسطي وهذا يظهر من عدم وجود حركات هجرة واسعة النطاق في المنطقة¹.

ومن الآليات الاقتصادية المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي:

- الآليات الأوروبية للجوار والشراكة:

هذه الآلية تمثل أداة لتمويل سياسة الجوار الأوروبية، حيث توفر دعماً مالياً للبلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية، تشمل هذه الآلية آليات التعاون والتمويل التي تديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية وتوسعي هذه الآلية إلى تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية وضمان التمويل المستدام وتعمل هذه الآلية على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومن أهدافها:

- دعم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان.
- تسهيل الانتقال إلى اقتصاد سوق وتعزيز التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

¹ أنبيل عاشوري، وكمة الهجرة في منطقة المتوسط : مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة و الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق الذكر، ص: 166.

• التعاون من أجل التنمية الاقتصادية¹.

بشكل عام تهدف هذه الآليات إلى تعزيز التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات المشتركة بما في ذلك تدفق الهجرة غير الشرعية تسهم هذه الآليات في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات الصلة وتخفيف الضغوط التي تفرضها الهجرة غير الشرعية على الاقتصادات المعنية.

- التعاون من أجل التنمية الاقتصادية في منطقة المتوسط:

تعد تنمية الإقتصادية في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية واحدة من السبل الفعالة للحد من هذه الظاهرة أو على الأقل لتقليلها ويعتبر التركيز على التنمية وتعزيز الفرص الاقتصادية عاملاً مساهماً في تقليل الضغوط على معدلات الهجرة غير الشرعية وفي هذا السياق تعتبر التنمية عنصراً مساعداً لتوفير فرص العمل وتقليل الفوارق في مستوى المعيشة بين الدول المصدرة والدول المستقبلة مما يقلل من دوافع الهجرة غير الشرعية.

تحقيق التنمية يتطلب دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في هذه الدول وتشجيع الاستثمار الأوروبي والدعم الاقتصادي الذي يساهم في تعزيز القدرة التنافسية وتوفير الوظائف وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك يمكن تحقيق التنمية من خلال تحرير المبادلات التجارية وزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول المصدرة والدول المستقبلة من خلال تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية ويمكن أن تكون هذه الدول أقل عرضة للتوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع بعض الأفراد إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

وبالتالي يمكن للتركيز على النمو الاقتصادي وتحسين الفرص المتاحة أن يكون له تأثير إيجابي على

القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية².

¹ابن بوعزيز اسية، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق الذكر، ص:37.
²جاسم محمد زكرياء، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأوروبية-متوسطية، الملتقى الدولي قسنطينة: الجزائر والامن في المتوسط، 2008، ص:129

الظاهرة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية هي مسألة معقدة تتطلب مقاربة متكاملة وشاملة ينظر إلى الحلول من خلال عدة جوانب، منها الجوانب الأمنية والإنسانية والتنمية يعتبر الاعتماد فقط على الأساليب الأمنية والعسكرية في محاولة الحد من الهجرة غير الشرعية غالبا غير كاف وقد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. من الجهة الأولى يمكن أن تكون الجوانب الأمنية ضرورية للسيطرة على تدفق الهجرة غير الشرعية ومنع تجار البشر ولكنها لا تعالج الأسباب الجذرية للهجرة الاعتماد المفرط على هذه الأساليب قد يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وظروف غير إنسانية للمهاجرين.

الجوانب الإنسانية هي أيضا جزء مهم من المعادلة يجب أن تحترم حقوق المهاجرين وتوفير ظروف إنسانية لهم بغض النظر عن وضعهم القانوني يجب أن تكون هناك جهود لضمان سلامة المهاجرين وتوفير خدمات صحية واجتماعية لهم.

الجانب التنموي مهم أيضا يجب تقديم دعم للبلدان المصدرة للمهاجرين من خلال تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص عمل وظروف حياة أفضل هذا قد يقلل من الحاجة للهجرة غير الشرعية.

بالاختصار التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن يكون متوازنا بين الجوانب الأمنية والإنسانية والتنمية الحلول الشاملة والمستدامة تتطلب تعاون دولي وجهود مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتوفير حماية للمهاجرين وضمان حقوقهم.

اتبعت دول الاتحاد الأوروبي توجهها يميل إلى التركيز على الجانب الأمني في سياستها لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثلا الفرونتكس FRONTEX والتي تعتبر هيكلًا أمنيا محوريا حيث ركزت على تعزيز صلاحيات وكالة مراقبة الحدود الخارجية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وتجاوبا مع هذا الاتجاه تم ربط السياسة الأمنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالسلوك الجرمي حيث تم إعادة صياغة الإطار القانوني والسياسي لتشديد ملاحقة أنشطة تجارة البشر وتهريب المهاجرين.

وعلى الرغم من أهمية الجانب الأمني في ضبط تدفق الهجرة غير الشرعية ومكافحة تجارة البشر إلا أن هذا النهج يجب أن يتوازن مع الاعتبارات الإنسانية والقانونية يجب ضمان حقوق المهاجرين واحترام كرامتهم وتقديم لهم فرصة للتقديم لطلب اللجوء إذا كانوا في حاجة إليه.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية أيضا جوانب تنموية تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال دعم التنمية المستدامة في البلدان المصدرة للمهاجرين.

فدول المنشأ والدول المصدرة للهجرة تواجه تحديات كبيرة على مستويات متعددة سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا أو حتى أمنيا. النقص في الفرص الاقتصادية وعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي يعززون من ظاهرة الهجرة غير الشرعية¹.

المقاربة المقترحة تعتمد على فكرة الأمن الذكي والتي تهدف إلى تعزيز نهج شامل يعتمد على التعاون الإقليمي بين دول المنشأ ودول العبور ودول الاستقبال للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتخذ هذه المقاربة خطوة بعيدا عن الحلول الأمنية التقليدية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتسعى إلى تطوير استراتيجية جديدة تعتمد على مبدأ المنافع والمصالح المشتركة.

المصطلح "الأمن الذكي" الذي تم استعارته من مجال العلوم التقنية يستخدم هنا لأول مرة في سياق الدراسات الاجتماعية والسياسية. يهدف إلى تقديم نهج شامل للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التركيز على تحقيق تبادل مفيد للمصالح بين جميع الأطراف المعنية.

¹ سحقي سمر، نحو تفعيل آليات جديدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي غرب المتوسط الجزائر- الاتحاد الأوروبي أنموذجا، المعهد العربي للبحوث والسياسات - نواة، 2020، ص: 14.

هذه المقاربة تستند إلى فهم واقعي للوضع والاحتياجات في دول المنشأ ودول العبور مع التركيز على تحقيق تعاون متبادل يعود بالنفع على الجميع. يمكن أن تشمل هذه المصالح تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية وتقديم تدريب وتطوير للقوى العاملة.

باستخدام هذه المقاربة يمكن تحقيق نتائج إيجابية للجميع حيث تكون الدول قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية والمهاجرون يحصلون على فرص أفضل وظروف أكثر إنسانية وتتجنب الدول التداعيات السلبية لتدفقات الهجرة غير الشرعية.

بالتالي يظهر هذا النهج الجديد للأمن الذكي أهمية تحقيق التوازن بين مصالح الدول المختلفة وتحقيق نتائج إيجابية من خلال التعاون والتفاهم المشترك مقابل الحصول على منافع معينة في إطار مقارنة رابح رابح وليس في إطار مقارنة رابح خاسر أو عملية ذات محصلة صفرية.

تتجسد المقاربة المقترحة في ثلاثة مستويات رئيسية:

❖ المستوى الاقتصادي التنموي.

❖ المستوى التكنولوجي والمعلوماتي.

❖ المستوى الاجتماعي والثقافي.

من خلال تطبيق مقاربة الأمن الذكي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين دول شمال وجنوب المتوسط، وتحديدًا دراسة سبل التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للحد من هذه الظاهرة يتبين وجود العديد من النقاط التي يمكن التركيز عليها لتحقيق تطور إيجابي في معالجة هذه المسألة.

يمكن أن يطبق هذا النمط من التعاون والمقاربة على دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي التي تشترك في متغيرات وتحديات مشابهة لتلك التي تواجهها الجزائر يمكن التركيز على النقاط التالية:

يمكن أن يكون التركيز على الشراكة الاقتصادية والتنمية هو نهج فعال للتعامل مع ظاهرة الهجرة، بدلا من التركيز على مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية ويمكن للدول الأوروبية تبادل خبراتها ومهاراتها في مجال التنمية الاقتصادية مع دول شمال إفريقيا هذا النهج يسمح بتعزيز الفرص الاقتصادية وخلق وظائف في تلك البلدان مما يساهم في تقليل الاحتياج للهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية¹.

في سياق الجزائر كمثال حيث تعتمد على إيرادات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل يمكن للتعاون مع الدول الأوروبية أن يساهم في تنويع الاقتصاد وتطوير مجموعة متنوعة من القطاعات عن طريق نقل الخبرات والمعرفة في مجالات مثل التكنولوجيا، الإدارة، وتطوير الصناعات المحلية، يمكن للجزائر أن تعزز من إمكانياتها الاقتصادية وتجذب استثمارات أكبر وهذا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة وفرص اقتصادية أكبر مما يقلل من الحاجة للمهاجرين للبحث عن فرص خارج البلاد.

هذا النهج يمكن أن يحقق مكاسب متبادلة حيث تستفيد الدول الأوروبية من استقرار المنطقة وتقليل معدلات الهجرة غير الشرعية بينما تستفيد دول شمال إفريقيا من تطوير اقتصاداتها وتوفير فرص العمل لشبابها وبالتالي يظهر هذا النهج كيف يمكن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة من خلال التعاون الاقتصادي والتنموي.

على مستوى الجانب الاجتماعي يمكن لسياسات تشجيع الهجرة الإيجابية أن تساهم في إيجاد فرص للاستثمار في الطاقة البشرية من خلال هذا النهج يتم تشجيع استخدام القوى العاملة الزائدة وتحفيز نقل الخبرات والمعارف والكفاءات بين الدول المعنية وهذا التبادل يمكن أن يساهم في تطوير الكفاءات وتقوية قاعدة العمالة في كلا الجهتين مما يعود بالفائدة على اقتصادياتهما.

¹ المرجع نفسه، ص:15.

من خلال تسهيل التدفق المؤسسي للعمالة والمهارات بين الدول يمكن للبلدان أن تستفيد من الخبرات والمهارات المتبادلة هذا يمكن أن يؤدي إلى تطوير الصناعات المحلية وزيادة القيمة المضافة في البلدين. علاوة على ذلك يمكن أن تؤدي الاستثمارات في تطوير المهارات إلى تحسين مستوى العيش وتوفير فرص عمل للشباب مما يقلل من الحاجة للهجرة غير الشرعية.

بالتالي تظهر هذه المقاربة الاجتماعية كيف يمكن لسياسات تشجيع الهجرة الإيجابية أن تعمل على تحفيز التعاون بين البلدان من خلال الاستثمار في القوى البشرية ونقل الخبرات هذا النهج يؤدي إلى تطوير مجتمعات أكثر استدامة وازدهارا ويسهم في تحقيق التوازن بين الاحتياجات والمصالح المتبادلة.

على المستوى الثقافي يمكن ملاحظة تشكل قضايا الهجرة واللجوء في الخطاب السياسي على أنها مظاهر للخوف والرفض من "الأخر" غالبا ما يتم تصوير الهجرة غير الشرعية كتهديد للثقافة والحضارة ويعرض ذلك في إطار تشجيع الكراهية تجاه الأجانب هذا النهج يعتبر الهجرة نسخة حديثة من الغزوات التي تقال لتهديد الهوية والتراث الثقافي، من الناحية النظرية يمكن أن تشكل هذه النظريات جزءا من وعي الجماعات السائدة وتستند إلى أفكار تفضيل إحدى الثقافات أو الجنسيات على الأخرى، من أمثلة هذه النظريات نجد نظرية "الاستبدال الكبير" التي ظهرت في فرنسا تشير هذه النظرية إلى مفهوم استبدال السكان الكاثوليك البيض الأوروبيين المسيحيين بسكان غير أوروبيين من مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ويزعم أن هذا التغيير سيتم عبر الهجرة الجماعية ونمو معدلات السكان وأنه سيؤدي في النهاية إلى تدمير الهوية والثقافة والحضارة الفرنسية.

هذه النظريات تنطلق من أفكار تحمل توجهها عنصريا وتفضيلا لبعض الثقافات على حساب الأخرى وبالتالي يتسم الأمر بالتحدي لضمان تعايش متساوي ومحترم لجميع الثقافات والجنسيات تحقيق التفاهم

والاحترام المتبادل بين الثقافات يعد جوهريا لمواجهة تلك النظريات وتحقيق تطور إيجابي نحو معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عادل وبناء¹.

بالتأكيد يظهر التاريخ والتجربة الإنسانية أن النظرة السلبية للمهاجرين واللاجئين على أنهم يشكلون عبء أو تهديد ليست دقيقة على العكس يمكن أن يسهم وصول المهاجرين واللاجئين في إثراء المجتمعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الأمثلة التاريخية وصول المهاجرين العرب والمسلمين إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية قد ساهم في تعزيز قوة العمل ومساهماتهم في إعادة البناء وتطوير الاقتصادات هذا يعكس كيف يمكن أن يكون للهجرة دور إيجابي في بناء المجتمعات ودعم النمو الاقتصادي.

في وقتنا الحالي تواجه العديد من الدول تحديات في مواجهة تغييرات التكنولوجيا والديموغرافيا من الممكن أن تكون المهاجرين والعمالة الأجنبية عاملا محوريا للمساعدة في تلك التحديات توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعاونا بين الدول لاستغلال الكفاءات وتبادل المعرفة والتكنولوجيا.

التعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية يمكن أن يسهم في تقليل تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاستفادة من فرصها الإيجابية بدلا من رؤية المهاجرين كعبء يجب أن ننظر إليهم على أنهم مورد قوي يمكن أن يسهم في تطوير وتقوية الاقتصادات والمجتمعات.

¹ نفس المرجع، ص: 16.

خلاصة الفصل الرابع

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أخطر التهديدات الأمنية في المتوسط، تساهم في تفاقم هذه الظاهرة العديد من الاسباب من بينها السياسية والأمنية، اذ تعتبر البيئة السياسية التي تغيب فيها الحريات والديمقراطية والظلم وعدم تكافؤ الفرص عاملا اساسيا يدفع المهاجرين الى تكبد عناء تكبد عناء الهجرة إلى البلدان التي تكفل الحقوق ويسودها التكافؤ والقانون والحريات الى جانب ذلك ادت الوضع الامني الهش في الكثير من بلدان جنوب المتوسط بفعل التغيرات السياسية العنيفة والانقلابات الى انفلات أمني بالتالي حروب بين الفصائل والطوائف المسلحة وزاد الوضع تآزما في الكثير من هذه البلدان بعد التدخل الإنساني لضمان حقوق الانسان الا أنه في الحقيقة غالبا ما يكون تدخلا من اجل حماية المصالح ما يؤدي الى تأزم الوضع، إضافة الى الانعكاسات الاقتصادية المتمثلة في تدني أجور الافراد ومستوى معيشتهم والتوزيع الغير عادل للثروة تشكل عامل طرد للمهجرين من بلدانهم الأصلية الى دول تتوفر فيها عوامل جذب اقتصادية بفعل التفاوت الاقتصادي بين الضفتين الاوروبية وال الضفة الجنوبية للمتوسط.

ان انتشار البطالة والاحساس بالظلم والاغتراب الاجتماعي، الزيادة الديمغرافية ونقص الفرص كلها عوامل اجتماعية تساهم في زيادة معدلات الهجرة غير شرعية، مع ان الهجرة في المتوسط كانت في مراحلها الاولى ظاهرة صحية لتوفير اليد العاملة من دول اوربا الشرقية وكانت ليبيا تشكل وجهة للدول الأفريقية والعربية الاخرى لكن ومع تطور التهديدات الامنية العابرة للقارات وزيادة بؤر الخطر اتخذت الدول الاوروبية اجراءات احترازية للحد من الهجرة الغير شرعية منها ما هو قانوني عبر تقليل من نسب التأشيرات ونشر ثقافة الديمقراطية إضافة الى تشديد الاجراءات الامنية المتعلقة بالرصد البحري كما انتهجت الدول الاوروبية مقاربة اكثر سلمية تتمثل في رصد مساعدات ومنح وقروض تنموية تساعد الدول في التطور ودفع عجلة التنمية المستدامة الى الامام الا ان معدلات الهجرة الغير شرعية تعرف ارتفاعا كبيرا في الآونة الاخيرة خاصة بعد معطيات الأمن الداخلي والاقليمي العربي والافريقي الذي اصبح هاجسا أمنيا لأوروبا التي تحاول بكل الطرق استحداث آليات واستراتيجيات أمنية وقائية في ظل التكامل والتنسيق داخل الاتحاد.

خاتمة

تعد الهوية الأمنية الأوروبية مكملًا أساسيًا للوجود السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي في العالم وتجمع هذه الهوية بين مفهوم الأمن الوطني للدول الأعضاء ومساعي الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية إنها تعبير عن التحديات والفرص التي يواجهها الاتحاد الأوروبي

تعتمد الهوية الأمنية الأوروبية على القيم والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي وإنها تتجلى في التعاون الإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والهجرة والتغير المناخي والأزمات الإنسانية حيث تمثل مشكلة الهوية الأمنية الأوروبية تحديًا هامًا ومعقدًا يواجه الاتحاد الأوروبي وتكمن الصعوبة في التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء والسعي لبناء هوية أمنية أوروبية مشتركة.

تبقى مشكلة الهوية الأمنية الأوروبية قضية مستمرة تحتاج إلى مزيد من النقاش والتطوير ويجب على الاتحاد الأوروبي الاستفادة من تجارب الماضي ومواكبة التغيرات في البيئة الأمنية العالمية لضمان أن تصبح هذه الهوية أداة فعالة للحفاظ على الأمن والاستقرار والمساهمة في تعزيز السلام على مستوى العالم و تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى سياسة الدفاع والأمن التي تهدف إلى حماية مصالح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وتعتمد هذه السياسة على تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع والأمن كتعزيز الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي في أوروبا وتعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية حيث ارتبطت كذلك سياسة الدفاع والأمن الأوروبية بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى تنسيق المواقف والعمليات الخارجية للدول الأعضاء ومن جانب آخر يعتبر تحقيق التوازن بين الاعتماد على حلف الناتو وتعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية المستقلة أحد التحديات الرئيسية في هذا السياق تستمر سياسة الدفاع والأمن الأوروبية في التطور وتحديث أهدافها وأدواتها للتعامل مع التحديات المتغيرة في المشهد الأمني العالمي ومن خلال هذا تعتبر اشكالية الدفاع والأمن الأوروبي من أبرز القضايا التي تواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال السياسة الأمنية حيث إن معظم الدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهذا يؤثر على سياستهم الأمنية والاعتماد على حلف الناتو للدفاع عن أمن أوروبا يثير تساؤلات حول الاستقلالية الفعلية للاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت التدخلات الأمريكية في القارة الأوروبية قد أثرت على التوجهات الأوروبية التكاملية ودفعتها نحو بناء قوة عسكرية قائمة على مبدأ الاستقلالية حيال حلف الشمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية فإن التغيير الجوهري لمضامين الأمن الأوروبي مع إعادة التعريف التدريجي للمصالح كما التهديدات قد فرض وبصورة أكثر إلحاحية على "الاتحاد الأوروبي" التوجه نحو البحث عن مفهوم تصوري وعملي لدفاع مشترك ومستقل

حيث أثبتت العديد من الأزمات ضرورة أن تكون لأوروبا آلة عسكرية ذاتية، رغم وجود "حلف شمال الأطلسي" الذي من أولى مهامه التي أسس لأجلها الدفاع عن أوروبا ضد التهديدات السوفياتية إلا أن تأخر هذا الأخير في الاستجابة الفورية للأزمات داخل أوروبا استوجب إعادة النظر في صلاحياته بعد زوال مبررات وجوده والبحث عما يمكن أن يكون بديلاً أوروبياً له يسمح لأوروبا بالتحرك باستقلالية تامة لإدارة الأزمات عسكرياً ولقد خلقت هذه الإرادة نوعاً من التجانس الأوروبي (ولو بصفة جزئية) حول ضرورة تزويد "الاتحاد الأوروبي" بميكانيزمات عسكرية وكان هذا مع مجيء معاهدة "ماستريخت" العام 1992 وبناء سياسة خارجية وأمنية موحدة (PESC) قادت فيما بعد إلى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD) التي نصت عليها معاهدة "أمستردام" العام 1997 لتكون خطوة أولى نحو بناء دفاع أوروبي مشترك ومستقل.

لذلك فالغاية من البحث عن المساعي الأوروبية الرامية لبناء هيكل عسكري وفقاً للتصورات المشتركة والمستقلة تكمن في إبراز ما تم التوصل إليه منذ بداية هذا المسار حتى الآن، ثم تأثر هذه المساعي بالبيئة الدولية والإقليمية وتمثل السياسة الأمنية الأوروبية تحدياً مستمراً يعكس تعقيدات البيئة الدولية المعاصرة تتأثر هذه السياسة بالتحولات المعاصرة مثل التهديدات اللاتماتلية ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على أمنه الداخلي والمشاركة الفعالة في الأمن الدولي والإقليمي من خلال تكامل الجهود وتعزيز التعاون الأمني بين دوله الأعضاء.

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى معالجة التحديات الأمنية المشتركة حيث تعكف السياسة الأمنية الأوروبية على تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية إلى جانب تطوير استراتيجيات دبلوماسية قوية للتعامل مع التحديات الإقليمية والدولية.

حيث تناولنا في هذه الدراسة مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تمثل النموذج البارز للتكامل الإقليمي والتعاون الدولي من خلال هذه المؤسسات ويتم تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجموعة من المجالات المختلفة وتعمل هذه المؤسسات سويًا على تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي مثل تعزيز الاقتصاد الموحد وتحقيق السلام والاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان ومن خلال التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات يتم تعزيز الفعالية في تحقيق التكامل الأوروبي.

وتعد السياسة الأمنية الأوروبية من أهم المرتكزات في تحقيق الاستقرار والأمان في منطقة الاتحاد الأوروبي وخارجها تتجلى أبعاد هذه السياسة من خلال عدة جوانب سياسية و أمنية و اقتصادية واجتماعية تعكس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات والمتغيرات الأمنية المعاصرة.

ويتجلى البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية كمحور حيوي وحساس للتحديات الأمنية والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالنظر إلى أهمية المتوسط الذي يعد مركزا هاما للتفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي في المنطقة وأهميته في تنسيق وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي، يتعين على الاتحاد الأوروبي العمل بشكل وثيق مع شركائه في المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار والسلام ويعكس التعاون الأمني الأوروبي أهمية الشراكة المستدامة بين الجانبين في بناء مستقبل أمني للمنطقة.

وفي هذا السياق تظل مبادرة برشلونة والشراكة الأوروبية ومتوسطة وسياسة الجوار وسيلة نسبية الى حد ما لتحقيق التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي وحتى الثقافي في المنطقة وتعزز من تقديم الحلول او

بالأحرى استراتيجيات للتحديات الأمنية المشتركة ويعكس البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية التزاما مستمرا بتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة.

ويمكن القول ان انعدام النجاح في المسار الأوروبي لبرشلونة أدى إلى تفاقم التحديات التقليدية والحديثة بما في ذلك عدم وجود إرادة سياسية موحدة في المبادرة الأورومتوسطية ويعزى ذلك جزئيا إلى تردد الاتحاد الأوروبي في توجيه اهتمامه نحو المناطق الشمالية والشرقية مقارنة بالمناطق الجنوبية وتظهر هناك ترددا أوروبا في التعامل مع القضايا المتوسطية بما في ذلك القضية الفلسطينية التي تعتبر عائقاً أساسيا لمسار برشلونة ولجهود الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام بالإضافة إلى ذلك تظهر مشكلات أخرى متعددة مثل مشكلة الهجرة والفقر والتدهور البيئي والنزاعات والديون وكلها تعزز من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ولا يمكن تجاهل دور الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في تلك الأزمات حيث أثرت فشل عمليات التنمية وزيادة النمو السكاني السريع بشكل سلبي على مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

اما بالنسبة للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط يتبين أن هذه المسألة تشكل تحديا كبيرا يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة وتتجم مشكلة الهجرة غير الشرعية في المنطقة عن مجموعة من العوامل المعقدة مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي ونقص فرص العمل والنزاعات المسلحة في مناطق مختلفة .

تتسبب هذه العوامل في دفع الكثير من الأفراد إلى السعي للهجرة بطرق غير شرعية عبر البحر المتوسط مما يعرضهم لمخاطر كبيرة على الصعيدين البشري والإنساني و تشكل الهجرة غير الشرعية تحديا للجماعة الدولية بأسرها وخصوصا للدول المتوسطية والأوروبية التي تعاني من تداعياتها على الأمن والاقتصاد والاستقرار يتطلب التعامل مع هذه المشكلة تعاون دولي قائم على التضامن والشراكة، بما في ذلك تعزيز الجهود لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المعنية، وتعزيز آليات أمنية وسياسية واقتصادية مكافحة الهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلى ذلك تتطلب مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية تعزيز الحوار والتعاون بين الدول المعنية وتبادل الخبرات والمعلومات يجب أن تكون هناك جهود مشتركة لتطوير استراتيجيات متكاملة تتضمن مكونات متعددة من الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، لذلك يجب أن تتعاون الدول المصدرة للهجرة مع الدول المستقبلة للهجرة لمعالجة هذه القضية بفعالية إصلاح الهياكل والمؤسسات وخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد وزيادة فرص العمل وتحفيز الاستثمار وتقليل التفاوتات الاجتماعية وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية هي خطوات هامة نحو حل مشكلة الهجرة غير الشرعية و هذه الجهود يجب أن تكون جزءا من مشروع شامل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول المصدرة للهجرة، مما يساهم في تقليل الضغوط على الهجرة غير الشرعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

حصيلة الدراسة في الجدول التالي:

معايير التقييم	
الهوية الأوروبية	هوية جماعية توجد هوية اوروبية مشتركة كانت دافعا اساسيا نحو الاندماج وخاصة في مجال الدفاع والأمن
	هوية فرعية رغم الاندماج الا ان هنالك اصواتا تجعل من الهوية الوطنية الاولوية اد لا تعتبر اوروبا وطنا يضا هي الدولة
السياسة الامنية المشتركة	المصالح المشتركة ادى التقارب بين المصالح الاوروبية الى حد كبير في تقدم السياسة الامنية والاندماج المشترك
	المصالح الوطنية في بعض الاحيان يتم تغليب المصلحة الوطنية على حساب المصلحة الجماعية الاوروبية خاصة فيما يتعلق ببعض التهديدات الامنية مثل الهجرة غير الشرعية اد انها لا تشكل خطرا بنفس الدرجة على الدول الأوروبية كافة

<p>لكل دولة اوروبية منظومة قانونية وأجهزة أمن ورصد وطريقة خاصة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية وادارة الحدود</p>	<p>الاستراتيجيات الفردية</p>	
<p>تنسيق أمنى مشترك بين الدول الاوروبية والذي يعتبر غير كاف خاصة بعد ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية خاصة بعد فشل المشاريع البينية بين الضفتين والتي تمثلت في الحوار والتعاون والشراكة واخيرا الاتحاد من اجل المتوسط</p>	<p>استراتيجيات مشتركة</p>	<p>الهجرة غير الشرعية</p>

ومن خلال الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- الجذور التاريخية والثقافية المتنوعة في الدول الأوروبية أضعفت الى حد ما القدرة على صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، اللغات المتعددة والأديان والثقافات بالإضافة إلى التوجهات السياسية المختلفة جميعها تعيق تطوير سياسة أوروبية موحدة تجاه القضايا الدولية المتعددة.

- أظهرت السياسة الخارجية والأمنية قيودها من خلال نقص في التواصل بين أعضائها ونقص في الوسائل العسكرية اللازمة مما دفعها في إطار حلف الأطلسي إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السياسة الأمنية والدفاعية في أوروبا تعاني من نقص كبير حيث تكون العمليات العسكرية محدودة للغاية وهذا يرجع إلى عدة أسباب بما في ذلك ضعف الإنفاق العسكري في أوروبا والأولوية التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لذلك فإن الحلفاء الأوروبيين يعانون من نقص في القوات المسلحة بالمقارنة مع الولايات المتحدة.

- هناك انعدام توافق في سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالدفاع والأمن وهذا ينعكس في القدرة المحدودة على التوسع العسكري والقدرات القادرة على النفوذ وهياكل القيادة وقدرات التخطيط أيضا تعاني من تفشي هذا الانعدام وهو ما يمنع تنفيذ الدور المنوط بها.

- مسار برشلونة للشراكة الأوروبية ومتوسطة يعكس عجز الهياكل القائمة على مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المنطقة وهذا يستدعي ضرورة إيجاد مشاريع جديدة لمواجهة هذه التحولات وإلا فإن الوضع الحالي للركود قد يؤدي إلى فشل تجربة الشراكة الأوروبية ومتوسطة بأكملها.

وقد تبين أن العلاقة تكمن في تجاوز الجدار الفاصل بين أوروبا ومناطق البحر الأبيض المتوسط الجنوبية خاصة فيما يتعلق بالفجوة الاقتصادية بين ضفتي المتوسط والتي قد أثرت بشكل كبير على طبيعة العلاقة "الشراكة" بينهما فقد تحولت دول الجنوب تقريبا إلى مجرد مصادر للطاقة النفطية والغازية وأسواق استهلاك لأوروبا.

- على الرغم من أن علاقات الشراكة الأوروبية ومتوسطة تهدف إلى تعزيز التعاون الذي يكون مفيدا للجانبين إلا أن الشكل الحالي لهذه العلاقات يظهر بوضوح بعض نمط هيمنة الدول الأوروبية والتبعية التي تعاني منها دول الجنوب المتوسط وذلك يرجع جزئيا إلى طبيعة هذه العلاقات خاصة الجوانب الاقتصادية منها التي غالبا ما تكون غير عادلة وغير متكافئة وتخدم بشكل رئيسي مصالح الدول الأوروبية على حساب الدول الجنوبية المتوسطية وهذا يمكن أن يشكل نوعا من استمرار للعلاقات التي كانت تحمل طابع الاستعمار في الماضي مما يعرقل التطور والتنمية في منطقة جنوب المتوسط ويعرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية

- الإتحاد من أجل المتوسط" في البداية كانت يعكس رغبة فرنسا في استعادة مكانتها خاصة أثناء فترة توليها رئاسة الإتحاد الأوروبي في يوليو 2008 أثناء عقد قمة في باريس ومع ذلك تم تعديل المبادرة بفعل الإصرار الأوروبي على توجيهها نحو مسار برشلونة وبفعل التزام فرنسا أمام شركائها الأوروبيين مما جعلها أكثر واقعية ومستدامة هذا التعديل أكد على أهمية العمل المشترك في الثلاثة مجالات: السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية وأكد على أهمية وحدة القرار السياسي من قبل الجانب الأوروبي بينما كان الجانب الجنوبي يعاني من تشتت في هذا الصدد وبالتالي تحمل مبادرة "مسار برشلونة: الإتحاد

من أجل المتوسط" مسؤولية إحياء روح برشلونة وإنقاذ مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة وتوسعي إلى تحقيق النتائج والأهداف المشتركة التي طال انتظارها

- غالبا ما تعتمد المشروعات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على حلول أمنية وهذه الحلول غير عملية لأنها تغفل الأسباب والظروف المحيطة بمسألة الهجرة غير الشرعية علاوة على ذلك هذا النوع من الحلول يكون مكلفا بالفعل حيث يتم صرف ملايين الدولارات من قبل الاتحاد لمشروعات مثل تعزيز قدرات الحراسة على الحدود وبناء مراكز احتجاز فإن الاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل مبالغ كبيرة ولكن يبدو أنه في الاتجاه الخاطئ.

- الظروف الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في دول حوض البحر الأبيض المتوسط تلعب دورا أساسيا في دفع الأفراد للهجرة غير الشرعية من أوطانهم حيث يسعون لتحسين أوضاعهم.

- إجراءات التنظيم والقوانين وحدها ليست كافية للتعامل مع هذه الظاهرة والقضاء عليها حيث من المتوقع أن يزداد تطورها مستقبلا نظرا لأن الحروب والأزمات والفقر تعتبر من أهم العوامل التي تدفع الأشخاص نحو الهجرة غير الشرعية في الجنوب.

- إن فهم هذه النتائج يساهم في وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

بعض التوصيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية:

- عقد اتفاقية متعددة الأطراف: ينبغي عقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتعامل مع تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وهذا يجب أن يشمل جميع الدول ذات العلاقة وليس فقط الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول وهذا يمكن أن يساعد في توفير حماية وحقوق أفضل للمهاجرين غير الشرعيين.

- تكثيف الجهود لمعالجة الأسباب: يجب تكثيف الجهود الدولية لمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأشخاص إلى الهجرة غير الشرعية ذلك يتضمن تقديم الدعم لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة للهجرة ومكافحة الفقر والاضطهاد وتعزيز الحقوق الإنسانية.
- ضرورة التركيز على تنفيذ عمليات التنمية داخل الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بهدف خلق فرص اقتصادية واجتماعية تقلل من حاجة الأفراد للجوء إلى الهجرة غير الشرعية.
- يجب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية برؤية شاملة تشمل الاستباقية (الوقاية) والحماية والترقية لضمان التعامل الفعال مع هذه الظاهرة.
- التعاون الدولي: تشير إلى ضرورة تعزيز التعاون والمراقبة المشتركة بين الدول والمنظمات الإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاصرة مصادرها.
- التأكيد على أهمية اتفاقيات التعاون الثنائية بين الدول المصدرة للهجرة ودول الاتحاد الأوروبي حيث يمكن أن تخدم مصلحة الجانبين.
- تنسيق الجهود الإقليمية: ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي قضية دولية تتطلب تعاوناً دولياً وتنسيق الجهود بين الدول في منطقة المصدر والدول المستقبلية يمكن أن يكون له تأثير كبير ويجب أن تتضمن هذه الجهود تبادل المعلومات والموارد للتعامل مع جذب المهاجرين غير الشرعيين وتقديم فرص تنموية في بلدان المصدر.
- إنشاء منطقة عازلة: هذه فكرة مثيرة تستهدف التركيز على تنمية بلدان المصدر ومن خلال تعزيز التنمية المستدامة وإيجاد فرص اقتصادية واجتماعية هناك ويمكن تقليل دوافع الهجرة غير الشرعية وهذا يتضمن أيضاً مكافحة الفقر وتحسين البنية التحتية وتعزيز التعليم.

-تحقيق الأمن المشترك: التركيز على تبادل المصالح بدلا من تصادمها هو نهج مهم ويمكن تحقيق هذا من خلال التفاوض والتعاون الإقليمي بما في ذلك تطوير مبادرات تجارية واقتصادية مشتركة تعود بالفائدة على الدول المشاركة ويمكن أن تتضمن هذه المبادرات تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون البيئي.

- رؤية مشتركة وتجاوز الأنانية: يجب على الدول التعاون بروح الشراكة وعدم التفرد في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية والعمل بروح التعاون والتضامن وتقاسم المسؤولية سيكون له تأثير إيجابي على تقليل هذه الظاهرة.

من الضروري أيضا أن تتضمن هذه الجهود القضاء على شبكات تهريب البشر وزيادة الجهود لتقديم حماية للمهاجرين الذين يفرون من الأوضاع الصعبة وتوفير قنوات آمنة للهجرة الشرعية وتحقيق هذه المقترحات سيتطلب وقتا وجهدا ولكنها يمكن أن تكون فعالة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحقيق استقرار أكبر في المنطقة المتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية والأجنبية:

1- الكتب:

❖ أولاً: باللغة العربية

1. أحمد ابراهيم محمود وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، دار النشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط: 1، القاهرة، 2001.
2. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2021.
3. أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2011.
4. إيف الكوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010.
5. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، تر: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، بيروت، 2010.
6. بوزيد أعمار، شركاء أم متنافسون سياسات الصراع والتكامل في العالقات الأمريكية - الأوروبية اتجاه المنطقة العربية - النفط والارهاب أنموذجاً، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
7. بولعوالي التجاني، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، دار النشر: مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط: 1، 2006.
8. ببير سيليريه، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988.
9. جون بيندر، سايمون أشروود، تر. خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جداً، الناشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط: 1، القاهرة، 2014.
10. جون لوي، الهجرة النسانية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، بروكسل، 2015.
11. حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربياً، دار النشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

12. خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
13. خليل علي أبو جراد، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط:1، دار النشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019.
14. روبرت بالاستغراف، جيمس دورتي، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1985.
15. روبرت جيه ماكمان، تر. محمد فتحي خضر، الحرب الباردة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر، القاهرة، ط:1، 2014.
16. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مج5، ط:1، 2021.
17. السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم – متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، ط:1، عالم الكتب، 2005.
18. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
19. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، دار النشر: دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
20. عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الألماني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
21. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، دار النشر: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
22. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، دار النشر: مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، بيروت، 2005.
23. عماد جاد، الحلف الاطلنطي مهام جديدة في بيئة امنية مغايرة، دار النشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، ط:2، مصر، 1998.

24. العمراني عبد الوهاب محمد اسماعيل، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية الأوروبية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011.
25. عوض ابراهيم، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة البحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2000.
26. كارين إ. منغست وإيفيان أريغوين، تر: حسام الدين خضور، "مبادئ العلاقات الدولية"، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2013.
27. محمد الكتاني، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال و الجنوب في حوض البحر المتوسط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1995.
28. محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.
29. محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجيات المواجهة)، دار الروافد الثقافية، الجزائر، ط:1، 2004.
30. مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
31. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، دار النشر: مكتبة المركز بالسليمانية، العراق، 2013.
32. ندير معروف، التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية والتطبيق، ط:1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
33. نزار اسماعيل الحياي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، دار النشر: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط:1، 2003.

❖ ثانيا: باللغة الأجنبية

34. Kurjer Warszawski, publisher: manufactorer b-kisinski, Krakowskie przedmiescie, Wazaw, 2014.
35. Alessia Biava, **L'union européenne acteur global potentialités et limites de la PESC et de PESD**, institut européenne de l'université de Genève, vol : 3, 2005.

36. Alyson JK Bailes and Graham Messervy-Whiting, **The end for Western European Union, a future for European Defence**, Royal Institute for international Relation, Egmont, Brussels, Belgium, 2011.
37. Antoine Daratos, **l'Union européen Présentation générale**, Lire et Écrire, Communauté française, Bruxelles, Belgique, novembre, 2015.
38. Antonio Blanc Altemir, Eimys Ortiz Hernández, **The union for the Mediterranean (ufm) : A Critical Approach**, Paix et Sécurité Internationales Bichara Khadra, L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité, paris, 1996.
39. Chambre des salariés Luxembourg, **Les institutions et organes de l'Union européenne**, 18 rue Auguste Lumière L-1950 Luxembourg, 2014, confédération suisse, département fédéral des affaires étrangères, L'Union européenne, Europe, 2023.
40. Christopher Hill and Karen E Smith, **European Foreign Policy**, Routledge, London, 1st Edition, 2003.
41. Clémentine Chaigneau, **Regards croisés sur l'identité européenne Points de vue interne et externe à l'Europe**, Bruxelles :la Solidarité, 2010.
42. Dédier Hermans, **Europe et la sécurité internationale**, Rapport d'information n° 713, Bruxelles, 2013.
43. Dirk Jacobs, Robert Maier, **European Identity, Construct Fact and fiction**, publisher: Shaker, Bruxelles, 1998.
44. Djamel Eddine Guechi, **L'union du Maghreb Arabe : Intégration régionale et développement économique Alger**: Casbah édition, 2002.
45. Economie politique des migrations 86 clandestines de main-d'œuvre, Edition Publisher, Paris, Sans Année d'édition.
46. Egenhofer, Christian, Sebastian Kurpas, and Louise van Schaik. **The Ever-Changing Union: An Introduction to the History, Institutions and Decision-**

- Making Processes of the European Union, CEPS Special Report, Centre for European Policy Studies, January 2009.
47. Élections européennes à vous de compris, trois principales institutions dans l'Union européenne, Service de presse Direction des médias, 2009.
48. Engelina Johanna Maria Aimée van Rens, " **Military Cooperation in Europe from World War Two to the foundation of the Western European Union (WEU)**", Masterclass Montesquieu Institute, EU, 5 June 2008.
49. Erwan Lannon, **le Traité Constitutionnel et l'avenir de la politique Méditerranéenne de l'UE élargie** Institut européen, Université de Gent Programme PAI (Université de Liège, de Grand et Université Libre de Bruxelles), 2004.
50. Faith Omokegbe Gabriel, **Illegal Migration in the mediterranean: "WHO BENEFITS?"**, university Bonn, center for European integration studies, 2017.
51. Philippe Marchesin, « **Les nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours** », Paris : Boulevard Arago, Karthala, 2001.
52. Francis Ghilès, **the union for the mediteranean fails to provide a new tool box for the region**, Centro de Estudios y Documentation Internationals de Barcelona, JUNE 2010.
53. François Sino, "**Réseaux de chercheurs en Méditerranée : Contraintes institutionnelles** et autonomie scientifique Paris : L'Année du Maghreb, CNRS édition, 2009.
54. Gemma PinyolJiménez, **The migration Security nexus in short: instruments and actions in the EU**, Amsterdam law forum 4, 2012.
55. Hein de Haas, **Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union**, An Overview of Recent Trends, International Organization for Migration, Geneva,
56. Heinrich Schneider, **The dimensions of the historical and cultural core of a european identity**, European comission, forward studies unit, 1999.

57. IEMed, Hassan Abouyoub, "**De Barcelone à l'UpM. Évolution idéologique et politique de la vision méditerranéenne de l'UE**", 2009.
58. International Organization for Migration (IOM), **Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union**, An Overview of Recent Trends, Geneva, 2008.
59. IOM and FOM, **international Agenda for migration management**, Switzerland, IOM and FOM, 2005.
60. Jacques Auger, **L'Union européenne et quelques aspects institutionnels**, Traité de Masstricht Benoît-Jean Bernard Telescope, volume 4, numéro 1, 1997.
61. JAVIER SOLANA, **LA POLITIQUE EUROPEENNE DE SECURITEET DE DEFENSE (PESD) EST DEVENUE OPÉRATIONNELLE**, publié par La Revue du Marché commun et de l'Union européenne, avril 2002
62. Jean-Claude ZARKA, **INSTITUTIONS DE L'UNION : 15 FICHES SUR LES INSTITUTIONS EUROPÉENNE**, Gualino Lextenso, 3ème édition, 2021-2022
63. John Baylis and Steve Smith, "**The globalization of the world politics, An introduction to international relation**", Third édition, New York: publishing worldwide in Oxford, 2006.
64. Justyna Zajac, **European union policy in the mediterranean: an international roles theory approach**
65. Le Conseil européen De mai 2016 à juin 2018, **Office des publications de l'Union européenne**, Volume 2, Luxembourg, Juillet 2018.
66. Léonce Bekemans, **The Idea of Europe: Identity-building from a Historical Perspective**, International Academic Publishers Peter Lang, Brussels, Berlin, Bern, Frankfurt am Main, New York, Oxford, Wien, 2012,
67. Ludlow peter, **Europe and Mediteranean. London; New York: Brassey's (UK), New York: Distributed in North America**, by the Macmillan Publishing Company, 1994.

68. Luminița Odobescu, **Politique Etranger et de Securite Commune**, République française Ministère des Affaires étrangères Service de la politique étrangère et de sécurité commune, Août 2006.
69. L'Union Européenne En Bref, **Les Origines De L'Union Européenne**, La publication a été réalisée avec l'aide du programme Life de l'Union européenne et de la Fondation Ford, 2021.
70. Marie François LÉBOUZ, Fabrice Belaich et autres, **Le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers : conflits et convergences**, Bruxelles, Belgique, 2000,
71. Ministère fédéral des Affaires étrangères, Ministère fédéral de la Défense, **La politique européenne de sécurité et de défense**, Edition diplomatique, 1^{er} juin 2009.
72. Nagy Laszlo, **La sécurité dans la région Méditerranéenne sécurité en Europe centrale**, (OTANE : Recherche de l'OTANE et de partenariat), Université de szeged, Hongrie.
73. Office for official publications of the European communities, **how the European union works**, your guide to the EU institution, Luxembourg, European communities, 2005
74. Pascal GAUCON et Jean-Marc HUISSOUD, **Les 100 lieux de la géopolitique**, 2^{ème} édition, Grenoble ESC, Aout 2009.
75. Peter Miltner, **The Union for the Mediterranean and the Eastern Partnership: A Comparative Analysis**, college of Europe, 2009/2010.
76. Préambule du Traité de l'Atlantique Nord, de Lawrence S. KAPLAN, Une Étape De L'Histoire, Une Vision Pour L'Avenir, 2001.
77. Rastoin, J.-L., Bourgeois, and others, **Pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne**. L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen ipemed) 2009.
78. Staff of the House of Commons European Scrutiny Committee and the National Parliament Office.

79. Stanislas Jcannsson, **La guerre froide**, Éditions La Découverte, 9 rue Abcl-Hovelaque: Paris, 2002.
80. tephane rosiere, Géographie politique et Géopolitique: **une grammaire de l'espace politique**, 2 ème édition Ellipes, France, 2007.
81. Thomas Jansen, **European Identity and citizenship**. European commission forward studies unit ,1999.
82. **Union européenne**, Le Conseil européen Le Conseil Deux institutions dans l'action européenne, SEPTEMBRE 2013, Luxembourg,
83. Walter Kemp, Learning from the canaries: **Lessons from the Cayucos crisis**, International Pace Institute, (May 2016).
84. yves LACOST, Géopolitique: **la longue histoire d'aujourd'hui**, France: Larousse essais et documents, 2012.

2- المجلات:

❖ أولاً: باللغة العربية

85. الاء محمد حسن، سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية الاتحاد الاوروبي أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، العراق، 2023.
86. أحمد باي وشعيب قماز، الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جامعة عمار تليجي بالأغواط، جوان، 2017.
87. أسامت فاروق مخيمر، حوار الحضارات في العلاقات الدولية الدوافع والمعوقات دراسة حالة للحوار العربي الاوروبي (1973-1990)، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة جامعة اسيوط، العدد 82، 2022.
88. اسية بن بوعزيز، سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، جامعة زيان عاشور جلفة، مجلة دراسات ابحاث، العدد 18، 2015.
89. امبارك رافع، واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار- ضفتي المتوسط أنموذجاً، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة قضايا معرفية، العدد 1، 2018.

90. انور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، دراسات دولية، العدد39، 2009.
91. إيمان عامر، الظروف التاريخية التي ساهمت في نشأة وتأسيس الإتحاد الاوروبي، مجلة "وقائع تاريخية"، العدد19، يناير 2022.
92. إيمان مختاري، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، العدد2، دفاتر المتوسط، عنابة، 2016.
93. جاسم محمد زكرياء، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الاوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي الأمن في المتوسط، قسنطينة، الجزائر، 2008.
94. جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، سطيف، العدد19، 2014 .
95. جميلة اوشن، حياة فرد، دوافع و ابعاد الهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد3، 2018 .
96. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الاول، 2009.
97. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع1، مجلد25، دمشق، 2009.
98. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة : ضرورة ام حاجة،مجلة دراسات مركز الاعلام الأمني،2016.
99. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية السياسات العامة، العدد5، أكتوبر 2014.
100. رشيد بودماغ، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، جامعة تمنراست، مجلة البحث القانوني والسياسي، العدد2، 2018.
101. رضا شوادرة، تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الخامس، جوان 2018.
102. زهرة كواش، إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية، مجلة حوليات: جامعة الجزائر 1، العدد 30، 2016.

103. زوليخة زوزو، الهجرة غير الشرعية من دول شمال افريقيا الى اوروبا في ظل ازمة كوفيد قراءة في الواقع التحديات والانعكاسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، 2021.
104. سحقي سمر، نحو تفعيل آليات جديدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي غرب المتوسط الجزائر-الاتحاد الأوروبي نموذجاً، نواة المعهد العربي للبحوث والسياسات، 2020.
105. سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس، بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة حمورابي، العدد 32، 2019.
106. سفيان طبوش ومحمد غربي، الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس، تسميلت: الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 1، 2017.
107. سهام حروري، "سياسات الاتحاد الاوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 8، 2013.
108. سهام حروري، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: 5، 2012.
109. شال بريت، وايف ليستر، «قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، الجوانب المتوازية والدروس المستفادة والنظرة المستقبلية»، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 2001.
110. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الاوروبي واختصاصاتها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 5، العراق، 2016.
111. طالب حسين حافظ، الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.
112. طاهر أحمد، "الإتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقه؟"، مجلة أريف الأرمينية، العدد: 12، 2007.
113. عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
114. عبير الغندور، "الشراكة الاوروبية مع العرب وإسرائيل. دراسة مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006.

115. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكرم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008.
116. عزالدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، جامعة مصراتة لليبيا، العدد 1، 2017.
117. علي بلعربي، أمنة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع: 2، سبتمبر 2019.
118. فاطمة دريدي، براهيم قدير، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها - رؤية تحليلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مجلة مجتمع تربية وعمل العدد 1، 2020.
119. فتحي عمران الصويغي الدويهي، أثر المتغيرات الدولية في العقيدة الاستراتيجية للحلف شمال الاطلنطي بعد الحرب الباردة، المجلد 06، العدد الثاني، 2015.
120. فريجة أحمد، فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد: 1، 2015.
121. قموح ناجية، السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
122. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال افريقيا، اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا المغرب، مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، 2014.
123. لمياء محمد عبد السلام جودة، "أثر سياسات الشراكة الأوروبية - العربية في التعاون الاقتصادي العربي من عام 1957 إلى 2014"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، 2018.
124. مارينا كاباريني، اصلاح قطاع الامن و توسيع الناتو والاتحاد الاوروبي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
125. مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآفاق التكامل الأوربي الجديد"، السياسة الدولية، مصر، دار الأهرام، العدد 142، 2000.
126. مجلة سماويل، حلف الناتو وجدل البقاء والتوسع بعد نهاية الحرب الباردة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20 - جوان 2018.

127. محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999.
128. محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب أنموذجاً، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، ع: 1، جوان، 2021.
129. محمد برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرة أقيمت على قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المعهد الدبلوماسي.
130. محمد غربي، سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
131. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط: 1، لبنان : مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2019.
132. المخادمي عبد القادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
133. مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، المنارة، المجلد 13، العدد 4، 2007.
134. مسعودي مراد، السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، 2022.
135. مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الامني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الاستراتيجي، العدد 02، 2008.
136. مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، ط 1، العدد 129، 2008.
137. مقدم عبد الرحيم، السياسات الأمنية للاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الانسان، مجلة البحث القانوني والسياسي، جامعة 20 اوت 1955، العدد 2، سكيكدة، 2018.
138. مهدي بوكعومة، واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الاورومتوسطية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، جامعة احمد دراية، ادرار الجزائر، 2017.

139. نبيل بن موسى، و غليسي احلام، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف، 2020.
140. هاشم حسن، اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 12، 2022.
141. هاني حبيب، الشراكة الأورو - متوسطة، مالها وما عليها، وجهة نظر عربية، المنشورات الجامعية والعلمية، باريس، 2021.
142. واثق عبد الكريم محمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الافريقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 20، جامعة كركوك، 2017 .
143. وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبيرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، المجلد 42، العدد 1، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، جميع الحقوق محفوظة لعمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2015.
144. وليد جرجيس اسعيد، التحديات السياسية لمكانة الاتحاد الاوروبي العالمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، 2021.

❖ ثانيا: باللغة الأجنبية

145. Aliboni, R., **Union for the Mediterranean: Evolution and Prospects**. Istitut Affari Internazionali, 2009, DOCUMENTI IAI, 09 | 39e,
146. Aude-Emmanuelle Fleurant, **L'identité européenne : un débat qui met en lumière les difficultés conceptuelles de l'identité**, Horizons philosophiques, Volume 11, numéro 2, 2023
147. Congressional Research Service, "**The European Union: Questions and Answers**", CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Updated February 6/2023,
148. David P. Calleo, **L'Union européenne et la fin de la guerre froide**, Les Cahiers du CERI ,n° 10 – 1994
149. Dolores Rubio Garcia, **les enjeux de l'identité européenne**, la revue nouvelle, N5, mai – 2007.

150. Eros Moretti, Eralba Cela, **a brief history of mediterranean**, Rivista Italiana di Economia Demografia e Statistica, Volume LXVIII n.2 Aprile-Giugno, 2014.
151. Federico Benassi, Maria Carella², Frank Heins, **Migration in the Mediterranean region, A response to crises and an emergency in its own right**, N° 77, January-June of 2022, This work is published under a license Creative Commons Attribution
152. Georgios Karyotis, **European migration policy in the aftermath of September 2011**, The European Journal of Social Science Research, Volume 20, - Issue 1, 2007
153. Haddar, Djamel. **La politique européenne de voisinage et le maghreb**, Tunis : Labo de recherche en sp , Juin 2007.
154. ISSN 2341-0868, Num. 2, janvier-décembre 2014.
155. Mario laborie eglesias, **the evolution of the concept of security**, framework document, N05-2011, Instituto Español de Estudios Estratégicos, madrid, June 2011.
156. Philippe de Schoutheete et Helen Wallace, **LE CONSEIL EUROPÉEN**, Notre Europe, Etudes et recherches N°19, Septembre 2002.
157. Rodier Claire. Frontex, **l'agence toutrisque**, plein droit. Éditions GISTI, 2010/4 n°87.
158. Smith, J, Developments in Social Services, **Policy and Legislation in Ireland, The European Union and its Institutions**. The Journal of Developments in Social Services, Policy, and Legislation, 2019.
159. WWF Mediterranean, **Is the Union for the Mediterranean paving the way for sustainability**, Via Po 25/c I-00198 Rome, United Nations Office for South-South Cooperation and Union for the Mediterranean, The Union for the Mediterranean: An Action-driven Organization for Regional Cooperation and Development, New York, 2017.

3- الأطروحات:

❖ أولاً: باللغة الأجنبية

160. أيمن بلجيلالي، "السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، تخصص دراسات سياسية متوسطة، 2020-2021.
161. بن الحاج جلول، ياسين، "آثار الشراكة الأوروبية متوسطة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مشروع: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة ابن خلدون – تيارت، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2007-2006.
162. بن حداد هشام، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر: دراسة حالة، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.
163. حميد رامي، الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم الدراسات الدولية، 2020.
164. خليفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018-2019.
165. ذهبي عبد الحكيم، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبرطانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.
166. رد رتيبة، الحوار الأوروبي المتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
167. رشا عدنان حمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية (2006-1990)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة حؤتة، 2007.

168. سارة قوراري، استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2019-2020.
169. سايل سعي، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012-2013.
170. سهام ركنية، الإتحاد الاوروبي والسياسات الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022-2023.
171. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة 2010-2011 .
172. نبيل عاشوري، حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2018-2019.
173. وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية في منطقة المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020-2021.

❖ ثانيا: باللغة الأجنبية:

174. Haydar Samer, "Le Partenariat Euromed: Contribution à l'étude du soft power de l'Union européenne" Thèse présentée pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Bordeaux, École Doctorale de Droit, Droit Public, Soutenue le 16 décembre 2016.
175. JULIE LECUYER, **P'influence de l'Allemagne dans l'intégration des pays d'Europe centrale et orientale au sien de l'union européenne**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université Québec a montreal, 2007.

176. MOURAD Ali, "Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE: Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens" Thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Droit, École Doctorale de Droit et des Sciences Politiques, Administratives et Économiques, 2014.
177. Omar Bagzouz, « Les relations Europe- Pays du Maghreb : Mutations, Enjeux, et Implication: Bilan d'une demi- siècle (1956-2006) », Thèse du Doctorat d'état en sciences politiques , Option Sciences des Organisations, université d'Alger, Faculté des sciences politiques et de l'information, département des sciences politiques et des relations internationales, 2006-2007.

ملتقيات وندوات:

❖ أولاً: باللغة العربية

178. بنون مصطفى، عبد المجيد قموح، "المسألة الامنية في المتوسط" الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.

179. عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

180. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة لعام 2019.

181. ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية 27 – 28 نوفمبر 1995 م، النص النهائي

❖ ثانياً: باللغة الأجنبية

182. Déclaration de Barcelone, adoptée de la conférence Euro- Méditerrané (27-28 novembre 1995), Commission des communautés européennes, migration et développement, Bruxelles, 1994.

183. **European Union Institutions and Legislation: A Short Guide**, London : House of Commons, 2015.
184. Guide des institutions européennes à l'usage des citoyens, **Comment fonctionne l'Union européenne ?** comprendre les politiques de l'union européenne, Office des publications de l'Union européenne, 2013, Luxembourg.
185. United Nations Development Program, **Human Development**, Report 2016, New York, USA.
186. world conference against racism, **racial discrimination, xenophobia and related intolerance**, Durban, South Africa. 31/08- 07/09/2001.

المواقع الالكترونية:

187. الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، الجزيرة، 2005، تاريخ الدخول: 2023-06-15
من موقع <https://www.aljazeera.net>
188. جويده حمزاوي، سياسة الجوار الأوروبية نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، من موقع: <https://caus.org.lb/>
189. محمد طيفوري، الهوية الأوروبية الأسطورة المفقودة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2017، تاريخ الدخول: 2023-06-5 / <https://www.aleqt.com>
190. رشيد بوطيب، المسألة الأوروبية وسردياته، برلين، 2017، تاريخ الدخول: 2023-06-15، من موقع: <https://www.alaraby.co.uk>
191. محمد معمر، أسباب ودوافع الاقبال على الهجرة السرية دراسة ميدانية، الأمة العربية، 2009، تاريخ تصفح الموقع: 2023-08-20 <https://studies.aljazeera.ne>
192. قلواز إبراهيم، محاضرات في مقياس اشكاليات الهجرة والاندماج، تخصص دراسات أروومتوسطية، تاريخ الدخول 2023-07-17 من موقع: <https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course>
193. عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تم التصفح يوم 10-07-2023 من موقع: <https://www.calameo.com> > books

194. صباح بالة، منطقة البحر الابيض المتوسط، الموسوعة السياسية، 2023، من موقع: <https://politicalencyclopedia.org>
195. أهم المؤسسات الأوروبية ومهمتها في لحظة سريعة من موقع :
<https://www.deutschlanddeartopicasyastmwssat-alathad-alawrwby-wmhmthafy-lmht-sryt,2023>
196. منظمة العمل الدولية المكتب الاقليمي للدول العربية بطالة الشباب في العالم الى الارتفاع مجددا ولا تزال الأعلى في البلدان العربية، تم تصفح الموقع يوم 20-07-2023: <https://www.ilo.org>
197. فرونتكس، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2023، تاريخ الدخول: 25-08-2023 من موقع: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>
198. هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، 2021، تم تصفح الموقع يوم: 15-07-2023 <https://mawdoo3.com>
199. كيفين كونولي، "غزو روسيا لأوكرانيا: كشف "هشاشة" السلام في أوروبا؟"، بي بي سي، 10 مارس، 2022، تاريخ الدخول: 26-2-2022، <https://bbc.in/3OfBKqV>
200. تداعيات الأزمة الأوكرانية على سياسات أوروبا الدفاعية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2022، تاريخ الدخول: 15-03-2022 الموقع: <http://bit.ly/3JNegG>
201. Declaration on European Identity (Copenhagen, 14 December 1973). European union ,2013, site web: <https://www.cvce.eu/>

فهرس الاشكال و الجداول

والخرائط

❖ قائمة الخرائط

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	
47	تمثل العالم في فترة الحرب الباردة	01
114	توضح الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة المتوسط	02
144	تمثل الدول الشراكة الأورومتوسطية	03
156	يمثل دول الجوار الأوروبي والاهداف المرجوة من سياسة الجوار الأورومتوسطي	04
181	توضح مناطق انطلاق المهاجرين غير الشرعيين من الجزء الجنوبي نحو الجزء الشمالي	05
188	تمثل منافذ الهجرة من جنوب وشرق المتوسط.	06
191	تمثل منافذ الهجرة لسنة 2020	07
197	توضح مناطق توسع عمل لوكالة الاوروبية للإدارة الحدود	08

❖ قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	يمثل أنواع واشكالية الهوية الأمنية الاوروبية	01
54	يوضح المفهوم التقليدي والحديث للأمن من منظور أوروبي	02
134	يمثل المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)	03
149	يمثل برنامج ميذا 1 و ميذا 2 الفترة الممتدة من 1995-2006	04
151	مسار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة	05

❖ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
193	الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية	01

❖ قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
42	يمثل هيئات ومؤسسات السياسة الأوروبية للدفاع والأمن	01
68	يمثل مؤسسات الاتحاد الأوروبي	02

فهرس عام

1	مقدمة.....
12	الفصل الأول: إطار تاريخي لفلسفة الأمن والدفاع الأوروبي.....
13	المبحث الأول: الهوية الأمنية الأوروبية.....
14	المطلب الأول: مفهوم الهوية الأوروبية.....
21	المطلب الثاني: اشكالية الهوية الأمنية الأوروبية.....
28	المبحث الثاني: جذور تشكل سياسة الأمن والدفاع الأوروبي.....
28	المطلب الأول: الأمن الأوروبي من 1945 الى 1989.....
36	المطلب الثاني: الأمن والدفاع الأوروبي مع معاهدة ماستريخت.....
44	المبحث الثالث: تطور السياسة الأمنية الأوروبية.....
44	المطلب الأول: الأمن الأوروبي ضمن حدود الأمن التقليدي.....
50	المطلب الثاني: الأمن الأوروبي في إطار الأمن الموسع.....
56	الفصل الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.....
57	المبحث الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....
58	المطلب الأول: المجلس الأوروبي.....
61	المطلب الثاني: البرلمان الأوروبي.....
63	المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية.....
72	المبحث الثاني: أبعاد ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.....
73	المطلب الأول: البعد العسكري والسياسي.....
77	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي.....
81	المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الامنية الأوروبية.....
85	المبحث الثالث: تحديات السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.....
86	المطلب الأول: التحديات في البيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي.....
93	المطلب الثاني: التحديات على المستوى الاقليمي للاتحاد الأوروبي.....
98	المطلب الثالث: تحديات السياسة الامنية على المستوى الدولي للاتحاد الأوروبي.....
104	الفصل الثالث : البعد المتوسطي للسياسة الأمنية المتوسطة.....
105	المبحث الأول: مكانة وأهمية منطقة البحر الابيض المتوسط.....
106	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة المتوسط.....
113	المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لمنطقة المتوسط.....
119	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط.....

123	المبحث الثاني: تطور السياسة المتوسطة للجماعات الأوروبية
123	المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي
128	المطلب الثاني: التعاون العربي الأوروبي
136	المبحث الثالث: من الشراكة الى الجوار في السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي
136	المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية
151	المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية
160	المطلب الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط
168	الفصل الرابع: الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط
170	المبحث الأول: الأسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية
170	المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية
175	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية
179	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية
184	المبحث الثاني: تطور الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط
184	المطلب الأول: مراحل تطور الهجرة غير الشرعية
188	المطلب الثاني: طرق ومسالك الهجرة الغير الشرعية في المتوسط
194	المبحث الثالث: السياسات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية
194	المطلب الأول: الآليات الامنية في الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية
207	المطلب الثاني: الآليات السياسية في الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية
212	المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية والتنموية لمواجهة الهجرة غير الشرعية
224	خاتمة
235	قائمة المراجع

مقدمة

سعى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه الى تجاوز الهويات الفرعية للدول لبناء السياسة الأمنية الأوروبية التي تمثل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتعامل مع قضايا الأمن والدفاع في القارة الأوروبية تسع جميع أبعاد الأمن بمفهومه الموسع مؤسسة على هيكل قانوني ومؤسسي محكم يخول لها ادارة التنوع وتكوين ردود فعل مشتركة تجاه واقع البيئة (الداخلية، الإقليمية والدولية) التي تفرض تحديات وتهديدات أمنية عابرة للقارات، وفواعل تماثلية وغير تماثلية جديدة مؤثرة في العلاقات الدولية، في نفس الوقت حاول الاتحاد الأوروبي الخروج من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ما دفعه الى اعلان معاهدة ماستريخت والتي كانت اللبنة الاولى لتشكيل السياسة الخارجية الامنية لأوروبا تلتها عدة معاهدات لتشكيل سياسة دفاع مشترك تمكن للاتحاد وزنا استراتيجيا في الساحة الدولية كما تضمن له اكبر درجات الأمان أما من الناحية الإقليمية فإن دول المتوسط تعرف تغيرات وحركية دائمة تحتاج من الاتحاد الأوروبي اعادة تعريف مفاهيم متطلبات هذه البيئة الامنية وطرح مشاريع الحوار والتعاون فالشراكة ثم الاتحاد من اجل المتوسط لإشراك دول الضفة الجنوبية بصفتها مصادر مهمة للطاقة وانها في نفس الوقت مصدرا اساسيا للتهديدات على راسها الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من اهم الملفات الساخنة ما دفع الدول الأوروبية لتبني سياسات واجراءات عسكرية، سياسية، اقتصادية واجتماعية تنموية مشتركة تخدم حماية المصالح الأوروبية داخل وخارج حدود الاتحاد .

الكلمات المفتاحية: الهوية الأمنية- سياسات الدفاع المشترك- السياسة الأمنية الأوروبي- الهجرة الغير شرعية.

Abstract

The European Union has been striving since its inception to transcend the subnational identities of states in order to build European security policy which represents a set of policies and measures that deal with security and defense issues on the European continent, encompassing all dimensions of security in its broad sense. It is based on a robust legal and institutional framework that allows it to manage diversity and formulate common responses to the realities of the environment (internal, regional, and international) that pose transcontinental security challenges as well as new symmetrical and asymmetrical factors that impact international relations , At the same time the European Union has attempted to break free from the dominance of the United States leading it to declare the Treaty of Maastricht which was the first step in shaping Europe's foreign security policy, followed by several treaties to establish a common defense policy that enables the Union to have strategic weight on the international stage and ensures the highest levels of security, On a regional level Mediterranean countries experience constant changes and dynamics that require the European Union to redefine the concepts and requirements of this security environment and propose dialogue and cooperation projects through partnerships and the Union for the Mediterranean to engage southern shore countries as important sources of energy and at the same time a fundamental source of threats particularly illegal migration which is considered one of the most pressing issues This has prompted European countries to adopt common military, political, economic, and social development policies that serve the protection of European interests within and outside the Union's borders.

Keywords: Security Identity- Common Defense Policies- European Security Policy- Illegal Migration

Introduction

Depuis sa création l'Union européenne s'efforce de dépasser les identités sous-nationales des États afin de construire une politique de sécurité européenne qui représente un ensemble de politiques et de mesures visant à traiter les questions de sécurité et de défense sur le continent européen, englobant toutes les dimensions de la sécurité dans son sens le plus large. Elle repose sur un cadre juridique et institutionnel solide qui lui permet de gérer la diversité et de formuler des réponses communes aux réalités de l'environnement (interne, régional et international) qui posent des défis de sécurité transcontinentaux, ainsi que de nouveaux facteurs symétriques et asymétriques qui influencent les relations internationales. Dans le même temps, l'Union européenne a tenté de se libérer de la domination des États-Unis la poussant à déclarer le Traité de Maastricht qui a été la première étape de la formation de la politique étrangère et de sécurité de l'Europe suivi de plusieurs traités visant à établir une politique de défense commune qui permet à l'Union d'avoir un poids stratégique sur la scène internationale et garantit les niveaux de sécurité les plus élevés. À l'échelle régionale les pays méditerranéens connaissent des changements constants et des dynamiques qui exigent de l'Union européenne qu'elle redéfinisse les concepts et les exigences de cet environnement sécuritaire et qu'elle propose des projets de dialogue et de coopération par le biais de partenariats et de l'Union pour la Méditerranée, pour engager les pays de la rive sud en tant que sources importantes d'énergie et en même temps une source fondamentale de menaces en particulier la migration illégale qui est l'une des questions les plus pressantes. Cela a incité les pays européens à adopter des politiques militaires, politiques, économiques et sociales communes qui servent à protéger les intérêts européens à l'intérieur et à l'extérieur des frontières de l'Union.

Mots-clés : Identité de sécurité- Politiques de défense communes- Politique de sécurité européenne- Migration illégale.